كتاب القوافي

للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش رحمه الله

- ٢١٥ هـ

تحقيق

أحمد راتب النفاخ

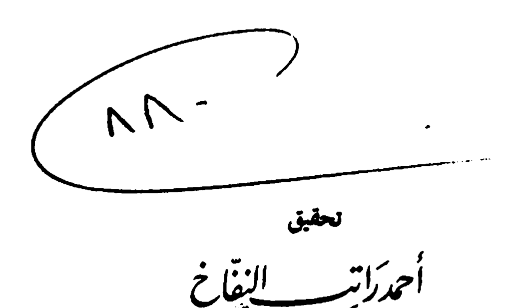


دار الأمانة

الطبعة الأولى ١٩٧٤م

كتاب القوافي

للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش رحمه الله



تحقيق

أحمد راتب النفاخ



دار الأمانة

الطبعة الأولى

١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م

مطابع دار القلم بيروت لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

اللهم إني أحمدك حمد عائذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، وأشهد أن محمداً عبدك ورسولك. اللهم صلّ على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

وبعد، فهذا كتاب «القوافي» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش؛ حملني على إخراجه للناس - والعهد بطبعته التي قام عليها الدكتور عزة حسن قريب - أنه سبق لي أن عنيت، من بضع سنين، بهذا الكتاب، وشرعت في إعداده للنشر عن الأصل الذي أخرجه عنه الدكتور عزة نفسه، وهو - فيما أعلم - أصل يتيم لا ثاني له، ولا يخلو من معايب سيأتي بسطها في موضعه، فنسخته عن ذلك الأصل، واجتهدت في ضبط نصه، وتقويم ما انآد منه، والتعليق عليه؛ غير أني أرجأت نشره - وكانت قد أشكلت علي مواضع منه - لما كان قد نمي إلي من أن في بعض دور الكتب في ألمانيا نسخة من شرحه لأبي الفتح عثمان بن جني[1]، فحرصت أن أظفر بهذا الشرح لأخرج الكتابين معاً، وأستعين في تحقيق كل منهما بالآخر، ثم شغلتني عن ذلك شواغل. حتى إذا خرج الكتاب بتحقيق الدكتور عزة ونظرت فيه داخلني في أمره ريب من الريب؛ وذلك أن النظرة الأولى فيه وقفتني على

(١) كان أخبرني بذلك الأستاذ محمد رشاد عبد المطلب، ثم تبين أن الموجود في ألمانيا لابن جني هو مختصره في العروض.

أشياء من الخلل لا عهد لي بها في الكتاب. فعمدت إلى مقابلة صنيعه بما كنت صنعت، وزدت - مبالغة في الاستيثاق - أن عارضت مطبوعته بالأصل أيضاً، وإذا أنا أمام عمل أقل ما يوصف به أن صاحبه لم يوفه حقه من الجهد والتمحيص، ولا رعى ما يجب في مثله من الدقة والأمانة. ويظهر أنه كان في عجلة من أمره، فتسرع في نسخ الكتاب، ثم لم يعن بمعارضة ما نسخ بأصله، ولا أمعن النظر في تدبر معانيه، فكان أن أسقط ألفاظاً وعبارات شتى في مواضع مختلفة، وزاد في مواضع ما لا داعي إلى زيادته، بل لقد زاد في بعضها ما أفسد الكلام وأحاله. ثم إنه صحف ألفاظاً هي في الأصل غاية في الوضوح. هذا إلى أنه فاته تقويم بعض ما أخطأ فيه الناسخ، واستدراك بعض ما أسقطه، على حين اتهم عبارات جاءت في الأصل صحيحة بينة المعنى، وأما ما أثبته وحسبه تقويماً لها فجاء لا يكاد يظهر له معنى يعقل. ولم يدع بعد ذلك أن يُدِلّ في مقدمته: ص: ٢٣ بأن جل اهتمامه «كان منصرفاً قبل كل شيء إلى ضبط نص الكتاب وإخراجه صحيحاً محققاً»! ومن ثم رأيت من حق العلم علي، ومن الوفاء لهذا التراث وللأئمة الذين أورثونا إياه ألا أدع بيان ما وقفت عليه، فكتبت في ذلك مقالة نشرت في «مجلة مجمع اللغة العربية» (الجزء الأول من المجلد السابع والأربعين) وكنت وقفت عليها قبل نشرها بأمد أخاً من كبار العاملين في الدراسات الأدبية وفي تحقيق النصوص، فأبى عليّ - وهو ممن لا يسعني خلافه - إلا أن أدفع الكتاب بتحقيقي إلى الطبع، وزاد في إحسانه إليّ - وكله إحسان - فتكفل بأن يقف على طبعه، وانتدب أصحاب «دار الأمانة» للقيام بأمره فأجبت. وأرجو ألا أكون في كل ما صنعت متجانفاً عن حق أو صاغياً إلى ضلالة. ومن الله سبحانه أستمد العون، وإياه أسأل السداد والتوفيق.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

أحمد راتب النفاخ

مقدمة التحقيق

١ - صاحب الكتاب: أبو الحسن الأخفش .

٢ - نشأة علم القوافي ومكان كتاب أبي الحسن منه .

٣ - مخطوط الكتاب ومنهج التحقيق .

١ - مؤلف الكتاب :

أبو الحسن الأخفش

عُرِف بلقب « الأخفش » من أصحاب العربية أحد عشر رجلاً سرد السيوطي أسماءهم في « المزهر » و « البغية »[١]. غير أن المشهورين من هؤلاء ثلاثة مُيِّز كلٌّ منهم بوصف يتبع هذا اللقب، وقد نُظِر في أوصافهم إلى ترتيبهم في الزمن. وأولهم: « الأخفش الأكبر » أو « الكبير » وهو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد. من شيوخ سيبويه[٢]. وآخرهم: « الأخفش الأصغر » وهو أبو الحسن علي بن سليمان (ت ٣١٥) من أصحاب المبرد وثعلب[٣]. وأما « الأوسط » منهم فمؤلف هذا الكتاب وكان يقال له: « الأخفش الأصغر » وبذلك ترجمه ابن قتيبة[٤]. أو « الصغير » وبذلك وصفه الزبيدي[٥]. ولما ظهر علي بن سليمان وعرف بـ « الأخفش » أيضاً صار هذا وسطاً[٦]. وحيثما أطلق النحويون – ولا سيما المتأخرون منهم – لقب « الأخفش » غير مقرون باسم ولا مقيّد بوصف فالمعنيّ « الأخفش الأوسط » هذا. إذ هو أسْيَرُ الثلاثة ذكرا، وأبعدهم في علم العربية أثراً، وأكثرهم أقاويل فيه ومذاهب .

وهو سعيد بن مسعدة مولى بني مجاشع بن دارم من تميم . غلب عليه لقبه المذكور : « الأخفش » وكنيته : أبو الحسن ، فقلّما ذُكِر بغيرهما . ويظهر أنه

---

(١) المزهر ٢/٤٥٣ – ٤٥٤ ؛ والبغية. ص: ٤٣٦ . والأخفش – لغة – الصغير العينين مع سوء بصرهما .

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/١٥٧ – ١٥٨ والمصادر المذكورة في حاشيته .

(٣) انظر ترجمته في المصدر السابق ٢/٢٧٦ – ٢٧٨ والمصادر المذكورة في حاشيته .

(٤) المعارف، ص: ٥٤٥ .

(٥) طبقات النحويين واللغويين. ص: ٧٤ .

(٦) وفيات الأعيان ٢/٣٨١ .

إلى أسرة لم تُؤْت حظًّا من نباهة، أو لم تكن لها في الإسلام قدمة، فلم يتجاوز مترجموه في نسبه اسم أبيه. وعلى ماأوتي في حياته من سيرورة الذكر فقد اضطربت أقوالهم في تاريخ وفاته. والمشهور أنه توفي سنة ٢١٥ ، وقيل: بل سنة: ٢٢١[1]. وانفرد السيوطي بأنه توفي سنة ٢١٠ وحكى القولين الآخرين بصيغة التمريض[2]. فليس من المستغرب، بعد هذا، أن يغيب عنهم تاريخ ميلاده فلا يذكروه[3].

وهو – فيما قالوا – من أهل بلخ[4]. والظاهر أنه فيها وُلِد. وأما منشؤه فالبصرة مهد علم العربية، ومعدن الكبار من أئمته الأوائل. وأغلب الظن أنه استوطنها منذ أن بلغ سنَّ الطلب، ومن ثم كان إليها انتماؤه، حتى إذا برع – ولا سيما في النحو – عد من مشهوري النحويين البصريين[5]، ومن أكابر الأئمة منهم[6].

وقد أتيح لأبي الحسن أن يصيب حظاً من فنون من العلم مختلفة ، فحدّث – فيما ذكر السيوطي – عن الكلبي ، والنخعي، وهشام بن عروة[7]. ومهر في

---

(١) اقتصر الزبيدي في طبقاته، ص: ٧٦ على ذكر الأول. وقدّم ذكره ياقوت في معجم الأدباء ٢٣٠/١١ وابن خلكان في الوفيات ٣٨١/٢ ثم حكيا الآخر بصيغة التمريض. وجاء عكس ذلك في الفهرست. ص: ٥٢ (ط. فلوجل) إلا أنه جاء في طبعة طهران منه، ص: ٥٨ أنه توفي سنة ٢١١ بدل سنة ٢٢١ ، وكذلك نقله عنه القفطي في إنباه الرواة ٤١/٢ . وكان القفطي قد ذكر ٣٩/٢ أنه توفي سنة ٢١٥ والظاهر أنه نقل ذلك في هذا الموضع عن الزبيدي .

(٢) بغية الوعاة، ص: ٢٥٨ . وقد قال نحو ذلك في المزهر ٤٥٣/٢ أيضاً .

(٣) إلا أنهم ذكروا أنه أسن من سيبويه. وإذا اعتبرنا ذلك. وأن سيبويه توفي. على الأرجح. سنة ١٨٠ عن أربعين عاماً أو نحوها = كان لنا أن نقدر – من غير ما جزم – أن أبا الحسن ولد في العقد الرابع من المئة الثانية .

(٤) مراتب النحويين، ص: ٦٨ ، وإنباه الرواة ٣٩/٢ ، وبغية الوعاة، ص: ٢٥٨ ، والمزهر ٤٠٥/٢ . وفي الفهرست، ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) وعنه إنباه الرواة ٤١/٢ : «قال البلخي في كتاب فضائل خراسان: أصله من خوارزم» .

(٥) انظر أخبار النحويين البصريين. ص: ٣٩ .

(٦) انظر نزهة الألباء، ص: ٩١ .

(٧) بغية الوعاة، ص: ٢٥٨ .

« الكلام » حتى كان – بشهادة صاحبه أبي عثمان المازني – أعلم الناس به وأحذقهم بالجدل. وكان غلام أبي شِمْر – من أئمة القدرية المرجئة[1] – وعلى مذهبه[2]. ولهذا ما انحرف عنه صاحبه أبو حاتم السجستاني – وكان شديد الإنكار على طوائف المعتزلة – فأساء القول فيه، وحاول الغض منه ومن كتبه؛ مع إقراره بأنه لم يكن يغلو في القدر[3]. وقد ألمع أبو العباس ثعلب إلى أن أبا الحسن اتسع في رواية الشعر ؛ إذ ذكر – فيما حكي عنه – أنه كان يقال له: « الأخفش الراوية » وزاد أنه أول من أملى غريب كل بيت من الشعر تحته[4]. غير أن السيوطي زعم أن السابق إلى هذا الصنيع أبو الخطاب الأخفش الأكبر[5]. ولعله وهم في ذلك. ومما يرجح نسبته إلى أبي الحسن أن له كتاباً في « معاني الشعر ». وأما أبو الخطاب فالظاهر من أمره أنه كان الغالب عليه اللغات وغريبها، وهو أحد من أخذ عنه سيبويه ذلك[6]. ومهما يكن الأمر فإن أبا الحسن لم يشتهر برواية الشعر وتفسيره، كما أنه لا يعرف بالحديث، ولا يكاد يُذكَر في عداد المتكلمين؛ وإنما تميّز بعلم العربية وما إليه من علم العروض والقوافي. وله – كما يقول أبو البركات بن الأنباري – في كل فن منها مذاهب مشهورة وأقوال مذكورة عند علماء العربية[7].

---

(١) انظر بسط مقالته في الفرق بين الفرق. ص: ١٩٠ – ١٩٤ . وانظر ما قال الجاحظ في صفته في البيان والتبيين ١/٩١ – ٩٢ .

(٢) مراتب النحويين. ص: ٦٨ ؛ وإنباه الرواة ٢/٣٩ . وانظر معجم الأدباء ١١/٢٣٠ . والبلغة. ص: ٨٧ ؛ والبغية. ص: ٢٥٨ ؛ والمزهر ٢/٤٠٥ .

(٣) انظر طبقات الزبيدي. ص: ٧٤ – ٧٥ ؛ ٧٦ ؛ وإنباه الرواة ٢/٣٧ – ٣٨ . هذا مع أن أبا حاتم كان يقرأ عليه كتب الأخفش فيرد فيها رداً حسناً. انظر طبقات الزبيدي. ص: ١٠٠ . وإنباه الرواة ٢/٦٠ .

(٤) انظر طبقات الزبيدي. ص: ٧٦ ؛ وإنباه الرواة ٢/٣٩ .

(٥) بغية الوعاة. ص: ٢٩٦ .

(٦) أخبار النحويين البصريين. ص: ٣٧ . وإنباه الرواة ٢/٣٤٦ ، ووفيات الأعيان ٣/٤٦٣ .

(٧) نزهة الألباء. ص: ٩٣ .

ومع أنه لم يكن ناقصاً في اللغة أيضاً، وله فيها كتب مستحسنة [1] فإنه بعلم العربية وحده طار اسمه في الآفاق، وخلد ذكره على الأيام .

* * *

ويظهر من جملة ما انتهى إلينا من أخبار أبي الحسن وآثاره أنه سمع ممن كان يختلف إلى البصرة من فصحاء الأعراب، ولقي جلة من شيوخ اللغة وأئمة العربية فيها وحمل عنهم. غير أن المسمَّيْن من شيوخه قليل. وأخفاهم ذكراً حماد ابن الزبرقان، وقد تفرد ابن النديم بأن أبا الحسن روى عنه، وقال فيه: « وكان بصرياً »[2]. وإذا صح ذلك فلعل أبا الحسن روى عنه أطرافاً من الشعر، وقد يكون أخذ عنه شيئاً من مقالات المتقدمين من أصحاب العربية أيضاً؛ فإن حماداً هذا وصف بـ « النحوي »[3]. وقد جاء أن أبا الحسن أخذ أيضاً عن أبي مالك

---

(١) مراتب النحويين. ص: ٦٨ ، وإنباه الرواة ٣٩/٢ ، والمزهر ٤٠٥/٢ .

(٢) الفهرست، ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) وعنه إنباه الرواة ٤١/٢ .

(٣) انظر الشعر والشعراء، ص: ٧٦٧ . وأمر حماد هذا مشكل كل الإشكال، لا يكاد يعرف عنه إلا أنه كان ثالثاً لسميَّيْه: حماد الراوية وحماد عجرد، يجمعهم سوء المعتقد والعكوف على اللهو والمجون، وكانوا كأنهم نفس واحدة. انظر الحيوان ٤٤٧/٤ ، والشعر والشعراء. ص: ٧٧٩، والأغاني ٧٤/٦. ٣٢٢/١٤ ، وأمالي المرتضى ١٢٨/١ ، ١٣١ - ١٣٣ ؛ ولسان الميزان ٣٤٧/٢ . وقد يفيد ذلك أنه كوفي، ولكن لا يبعد أن يكون بصري الأصل، ثم ارتحل إلى الكوفة. وقد جاء في أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد السيرافي، ص: ٣٤ - ٣٥ : « ... وجدت بخط أبي أحمد الجريري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، عن محمد بن سلام في ترتيب النحويين البصريين: حماد بن الزبرقان، وكان يونس يفضله ». وقد نقل القفطي هذه العبارة في صدر الترجمة التي عقدها لحماد هذا في إنباه الرواة ٣٣٠/١ . غير أن أبا البركات بن الأنباري صرف ذلك في نزهة الألباء. ص: ٢٧ إلى حماد ابن سلمة. وما قاله أبو سعيد أسدّ. ولكن يغلب على الظن أن ثعلباً أو من حكى عنه وهم في ذلك؛ فإنه خلاف الثابت في طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، ص: ١٤ ؛ فقد ذكر ثمة مسلمة بن عبد الله بن محارب وقال فيه: « ... وكان حماد بن الزبرقان ويونس يفضلانه ». وقد نقل عنه ذلك الأزهري في مقدمة التهذيب ٩/١؛ وص: ٤٠ (ط. أحمد عبد الغفور عطار) والزبيدي في ترجمة مسلمة في طبقاته، ص: ٤١ ، وكذلك القفطي في إنباه الرواة ٢٦٢/٣ . ونقله عن الزبيدي وعزاه إليه السيوطي في البغية، ص: ٣٩١ .

عمرو بن كركرة النميري [1]، والظاهر أنه كان يسأله عن الغريب خاصة. وكان أبو مالك هذا – فيما قيل – يحفظ اللغة كلها[2].

وأما النحو – وهو أخصّ علومه – فلا خلاف في أنه أخذه عن شيخ الصناعة سيبويه، وكان أبو الحسن – فيما جاء عن المبرد – أسنّ منه، وكانا جميعاً يطلبان أيضاً[3]. وقد أهاب ذلك بغير واحد من مترجميه أن يرسلوا القول بأنه لقي من لقيه سيبويه من العلماء وأخذ عنهم[4]. إلا أن في إطلاق ذلك نظراً. ولا ريب أنه أخذ عن يونس بن حبيب (ت ١٨٣) من شيوخ سيبويه؛ فقد حكى عنه في غير موضع من كتابه هذا، وصرح في بعضها بالسماع منه[5]. ولا يعدم الناظر في كتب المتقدمين أن يقع على حكايات أخر له عنه أيضاً[6]. ويونس هذا من أكابر النحويين البصريين، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وسمع من العرب كما سمع من قبله، وله في النحو مذاهب وأقيسة يتفرّد بها[7]. وبلغ من علو المرتبة أن

---

(١) مراتب النحويين، ص: ٦٨، وإنباه الرواة ٢/٤٠، والمزهر ٢/٤٠٥.

(٢) أخبار النحويين البصريين، ص: ٤١، والفهرست، ص: ٤٤ (ط. فلوجل) ٤٩ (ط. طهران) ومراتب النحويين، ص: ٤٧، ومعجم الأدباء ١٦/١٣٢، وإنباه الرواة ٢/٣٦٠، والبغية، ص: ٣٦٧.

(٣) أخبار النحويين البصريين، ص: ٣٨، وإنباه الرواة ٢/٤٠، ٣٥٣. وانظر مراتب النحويين، ص: ٦٨، وطبقات الزبيدي، ص: ٧٤، ونزهة الألباء، ص: ٤١، ٩٢، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٥، ووفيات الأعيان ٢/٣٨٠ – ٣٨١، والبلغة، ص: ٨٧، والبغية، ص: ٢٥٨، والمزهر ٢/٤٠٥.

(٤) انظر أخبار النحويين البصريين، ص: ٣٩، والفهرست، ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) ونزهة الألباء، ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٥.

(٥) انظر ص: ٦٩، ١٢١.

(٦) انظر مثالا من ذلك في نزهة الألباء، ص: ٢٧، وآخر صرح فيه بحضوره مجلسه في معجم الأدباء ١٦/١٢٦.

(٧) انظر أخبار النحويين البصريين، ص: ٢٧، ونزهة الألباء، ص: ٣١، ومعجم الأدباء ٢٠/٦٤. ووفيات الأعيان ٧/٢٤٤، والبلغة، ص: ٢٩٥، والبغية، ص: ٤٢٦. وانظر في مذاهبه في النحو ما كتبه عنه الدكتور شوقي ضيف في المدارس النحوية، ص: ٢٨ – ٢٩، والدكتور حسين نصار في كتابه عنه، ص: ١٣٠ – ١٥٤.

كان مرجعاً للأدباء والنحويين في المشكلات [١] . وقد أخذ عنه الجلّة من علماء المصرين جميعاً [٢] . وكانت حلقته بالبصرة ينتابها أهل العلم، وطلاب الأدب، وفصحاء الأعراب، ووفود البادية [٣] . ولعل جانباً كبيراً مما أخذه أبو الحسن عن العرب الموثوق بعربيتهم إنما سمعه في حلقة يونس هذه .

وأما الخليل بن أحمد – أكبر شيوخ سيبويه، وسيد علماء العربية – فنصّ الزبيدي أن أبا الحسن صحبه قبل صحبته لسيبويه [٤] ، وتبعه في ذلك القفطي [٥] ، على حين أُثِر عن أبي العباس المبرد أن أبا الحسن لم يأخذ عن الخليل [٦] . وقد أصبت لمقالة الزبيدي شاهدين :

أولهما خبر علقه ياقوت عن المازني، عن الأخفش نفسه قال فيه [٧] : « حضرت مجلس الخليل، فجاءه سيبويه فسأله عن مسألة، وفسّرها له الخليل، فلم أفهم ما قالا، فقمت وجلست له في الطريق، فقلت له: جعلني الله فداءك، سألت

---

(١) معجم الأدباء ٦٤/٢٠ .

(٢) انظر في ذلك كتاب « يونس بن حبيب » للدكتور حسين نصار . ص: ٣٧ – ٣٩ والمراجع التي أحال عليها .

(٣) أخبار النحويين البصريين، ص: ٢٧، والفهرست، ص: ٤٢ (ط. فلوجل) ٤٧ (ط. طهران) ونزهة الألباء، ص: ٣٢، ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠، ووفيات الأعيان ٢٤٤/٧ . والبغية. ص: ٤٢٦ .

(٤) طبقاته، ص: ٧٤ .

(٥) إنباه الرواة ٣٦/٢ في صدر ترجمته، وعبارته: « ... أخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه. وصحب الخليل أولا ... » وهي تشبه ما في مختصر طبقات الزبيدي. ص: ١٢٢ إلا أنه قدم فيها وأخر .

(٦) مراتب النحويين، ص: ٦٨ . وانظر المزهر ٤٠٥/٢ ، والبغية، ص: ٢٥٨ . وقد نقض القفطي في إنباه الرواة ٣٩/٢ ما قدمه في صدر ترجمته لأبي الحسن، فاستثنى الخليل ممن لقيهم من شيوخ سيبويه. ثم أدرج فيه ٤٠/٢ أيضاً ما جاء عن المبرد في مراتب النحويين من أن أبا الحسن « لم يأخذ عن الخليل » في أثناء خبر آخر حكاه عن المبرد أيضاً، ويظهر أنه نقله عن أخبار النحويين البصريين، للسيرافي – وهو فيه ص: ٣٨ – ثم حكى الخبر نفسه في ترجمة سيبويه ٣٥٣/٢ خالياً من تلك الكلمة كما وقع في رواية السيرافي. وهذا من عجائب القفطي، وإنه لصاحب عجائب !

(٧) معجم الأدباء ١٢٥/١٦ – ١٢٦ .

الخليل عن مسألة فلم أفهم ما ردّ عليك، ففهمنيه ! فأخبرني بها، فلم تقع لي ولا فهمتها . فقلت لـه : لا تتوهم أني أسألك إعناتاً، فإني لم أفهمها ولم تقع لي ! فقال لي: ويلك، ومتى توهمت أنني أتوهم أنك تعنتني ؟! ثم زجرني وتركني ومضى » .

وأما الآخر فحكاه ابن رشيق قال[1] : « ذكر الزجاج[2] أن ابن دريد أخبره، عن أبي حاتم، عن الأخفش قال: سألت الخليل بعد أن عمل كتاب العروض: لم سمّيتَ الطويل طويلا ... » وفي الخبر أنه مضى يسأله عن العلة في تسمية البحور بحراً بحراً، والخليل يجيبه، حتى استوفاها جميعاً .

على أن كلا الخبرين لا يقوى على دفع ما جاء عن أبي العباس وإسقاطه البتة، فإنّ لمقالته شاهداً إن لم يقطع بأنها هي الصواب المحض فإنه يدل على أنها أقرب المقالتين إلى الصواب وأشبههما به. وذلك أن أبا علي الفارسي – وكان شديد العناية بآثار أبي الحسن ومذاهبه قلّما شذّ عنه منها شيء – شهد بأنه « يكاد يعرف صدق أبي الحسن ضرورة » ثم لم يحتج لذلك إلا بأنه « كان مع الخليل في بلد واحد فلم يحك عنه حرفاً واحداً »[3] . ولو أن أبا الحسن صحب الخليل حق الصحبة وأخذ عنه ما كان ليدع أن يحكي عنه في كتبه فيكثر. ولو كان ذلك لما خفي مكانه على أبي علي ولا على أبي العباس من قبله. ولنا أن نعتبر ما قال أبو علي بكتاب

(١) العمدة ١٣٦/١ .

(٢) كذا في مطبوعة العمدة، وأظنه تصحيفاً أو خطأً مطبعياً صوابه: « الزجاجي » وذلك أنه قال قبل سوقه الخبر : « وذكر أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج اختلاف الناس في ألقاب الشعر . فحكى عن الخليل شيئاً أخذت به اختصاراً وتقليداً ... » ثم ساق الخبر . والصواب في هذا الموضع : « الزجاجي » أيضاً، فأبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق كنية « الزجاجي » واسمه، وأما شيخه « الزجاج » فأبو إسحاق إبراهيم بن السري. ثم إن الزجاجي هو المعروف بالرواية عن ابن دريد (انظر أمثلة من ذلك في أماليه، ص: ٦، ٨، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥ ...) وأما الزجاج (ت ٣١١) – وهو أقدم وفاة من ابن دريد (ت ٣٢١) – فبعيد أن يروي عنه .

(٣) الخصائص ٣١١/٣ ، وعنه المزهر ٤١٦/٢ .

أبي الحسن هذا، فقد حكى أقوالاً من أقوال الخليل في مواضع شتى منه ليس فيها ما يدل على أنه تلقاها عنه نفسه، بل لقد صرح في بعضها بأن بينه وبينه واسطة[1]. وإن صح ما نقله ياقوت وابن رشيق فلعل أبا الحسن حضر مجالس قليلة من مجالس الخليل، وسأله عن مسائل يسيرة، ولم يلازمه ولا استكثر منه، وكان ما رواه عنه من القلة والضآلة بحيث خفي على أبي علي وأبي العباس ولم يقع إليهما وهما ما هما.

ولكن إذا صح أن أبا الحسن فاته أن يأخذ عن الخليل، أو فاته أن يستكثر منه فلا ريب أنه لم يفته أن يقف – من بعده – على جملة أقواله ومذاهبه، وأن صحبته لسيبويه خليفة الخليل الذي انتهى إليه علمه كانت عوضاً له مما فاته منه. هذا إلى أنه كان – كما تقدم – يطلب مع سيبويه أيضاً. فلو زعم، بعد هذا، زاعم أنه لم يشذ عن أبي الحسن من مذاهب من أدركهم ومن تقدموه من أئمة العربية شيء ذو بال لم يكن إلى غلو.

وقد جمع أبو الحسن إلى ما تهيأ له من سعة المعرفة جودة النظر. ويظهر أن تمرّسه بالكلام وحذقه بالجدل زادا قريحته توقّداً، فما لبث أن برع حتى إنه تصدّى لمناظرة شيخه سيبويه، ولكنه أحسّ من نفسه – فيما يظهر – قصوراً عن مجاراته بله الفلج عليه، فتعلل بأن قال له: إنما ناظرتك لأستفيد لا لغيره! فقال له سيبويه: أتراني أشك في هذا؟![2]. وقد يفيد هذا الخبر أن أبا الحسن كان يتعجل الشهرة والرياسة، ويطمح إلى منافسة شيخه والظهور عليه. ولكن ذلك – على تقدير صحته – لم يمنع سيبويه أن يكون أوثق به منه بسائر أصحابه، لا يتقدمه عنده منهم أحد؛ يشهد بذلك أنه لما عاد من بغداد مغموماً وقد استعلى عليه الكسائي

---

(١) انظر ص: ٧٥، وقد جاء نحو ذلك ص: ١٢، ٢٣، ٦٨.

(٢) أخبار النحويين البصريين، ص: ٣٨، ونزهة الألباء، ص: ٤١، وإنباه الرواة ٢/٤٠، ٣٥٣.

بباطله في مناظرتهما المشهورة[١] = لم يُيسِّر ذلك إلا له[٢]، وكأنه لم يكن يرجو النصرة إلا عنده، ولا يرى أقوم منه بحجته. ولا أقدر على الانتصاف له من خصمه. ولا يقل عن الخبر السالف دلالة أن سيبويه لما عزم أن يحيي علم الخليل[٣]، وشرع يؤلف كتابه الذي «عقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل»[٤] = كان - فيما جاء عن الأخفش نفسه - إذا وضع شيئاً منه عرضه عليه[٥]. وليس يُعْرَف في سيرة الرجل ما يدعو إلى دفع هذا الخبر أو الارتياب فيه وإن كان قد أخرجه مخرج الفخر والتعاظم، ووصله - كما سيأتي - بما لا يسلَّم له به. بل إن مقالته هذه لا تعدم شاهداً يقرّبها ويؤكد أن أبا الحسن تفرد من سيبويه بمنزلة لم يشركه فيها غيره. وذلك إجماعهم على أنه هو الطريق إلى كتاب سيبويه. فإنه لم يقرأه على سيبويه أحد. ولا قرأه هو على أحد. وإنما قرىء على الأخفش بعد موته[٦]، ومن ثم لم

---

(١) انظر خبر هذه المناظرة في طبقات الزبيدي، ص: ٦٨ - ٧٣، وتاريخ بغداد ١٢/١٠٤ - ١٠٥، ١٩٧ - ١٩٨، والإنصاف في مسائل الخلاف، ص: ٧٠٢ - ٧٠٤ (المسألة: ٩٩)، ومعجم الأدباء ١٦/ ١١٨ - ١٢١، وإنباه الرواة ٢/٣٤٨، ووفيات الأعيان ٣/٤٦٤، ومجالس العلماء، ص: ٨ - ١٠، والأشباه والنظائر ٣/١٥ - ١٦.

(٢) انظر طبقات الزبيدي، ص: ٧١، ومعجم الأدباء ١١/٢٧ - ٢٨، وإنباه الرواة ٢/٣٦ - ٣٧، والبغية، ص: ٢٥٨.

(٣) وذلك أنه قال لعلي بن نصر الجهضمي من أصحاب الخليل: «تعال نحي علم الخليل». انظر طبقات الزبيدي، ص: ٧٨، والبصائر والذخائر ٣/١/١٨٥.

(٤) مراتب النحويين، ص: ٦٥، والمزهر ٢/٤٠٥.

(٥) المعارف، ص: ٥٤٦، ومراتب النحويين، ص: ٦٩، وطبقات الزبيدي، ص: ٦٧، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٦ - ٢٢٧، وإنباه الرواة ٢/٣٥٠، ووفيات الأعيان ٢/٣٨١.

(٦) أخبار النحويين البصريين، ص: ٣٩، والفهرست، ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) ونزهة الألباء، ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٥، وإنباه الرواة ٢/٣٩. وأما ما ذكره ياقوت في ترجمة إبراهيم بن سفيان الزيادي (ت ٢٤٩) في معجم الأدباء ١/١٥٨ وتبعه فيه الصفدي في الوافي بالوفيات ٥/٣٥٦، والسيوطي في البغية، ص: ١٨١ من أن الزيادي هذا «قرأ كتاب سيبويه على سيبويه ولم يتمه» فيظهر أنه وهم في نقله فزاد على ما جاء في كتب المتقدمين عليه لفظ «على سيبويه». انظر أخبار النحويين البصريين، ص: ٦٧، والفهرست، ص: ٥٨ (ط. فلوجل) ٦٣ (ط. طهران)=

يسند إلى سيبويه – كما يقول أبو البركات بن الأنباري – إلا بطريق الأخفش، فإن كل الطرق مستند فيها إليه[1]. وهذا يدل دلالة بيّنة أن سيبويه اختص أبا الحسن بأصول الكتاب ولم يظهر عليه غيره. وأقرب تأويل لذلك أنه كان يعرضه عليه – كما قال – شيئاً بعد شيء حتى استوى له الكتاب بتمامه. والظن بسيبويه أنه إنما فعل ذلك استئناساً برأي أبي الحسن كما يستأنس العالم برأي الخاصة من صحبه وإن كانوا، في الجملة، دونه في الرأي والمعرفة. وأما ما وصل به أبو الحسن كلمته السالفة من قوله: «وكان – يعني سيبويه – يرى أني أعلم منه، وكان أعلم مني، وأنا اليوم أعلم منه» فذهب في الفخر غلا فيه فأفرط. وإذا استثنينا نحاة الكوفة – ولددهم في عداء سيبويه خاصة والعصبية عليه متعالم مشهور – فإنه لا يُعْرَف في أصحاب العربية من سائر الأمصار وفي مختلف العصور من أقرّ لأبي الحسن – على إجلالهم له – بالمرتبة التي ادّعاها لنفسه، ولكن لا خلاف بينهم أنه أحذق من أخذ عن سيبويه[2]، وكان هذا عندهم غاية الثناء عليه.

* * *

ولا ريب أن موت سيبويه بعيد مناظرته الكسائي مهد لأبي الحسن السبيل إلى ما كان يطمح إليه من الرياسة، فكان من أصحابه الذين قرؤوا عليه وتخرجوا به كبار الطبقة التالية من نحاة البصرة. ولم يقتصر تعظيمه على البصريين وحدهم، بل كان معظماً عند الكوفيين أيضاً[3]. فما إن قدم بغداد وتصدى لمناظرة الكسائي انتصاراً لشيخه سيبويه حتى وقعت مهابته في قلبه، وتودد إليه، ورغب – فيما

= والنزهة، ص: ١٤١. وقد نقل ذلك على الصواب معاصره القفطي في إنباه الرواة ١٦٦/١.

(١) نزهة الألباء، ص: ٩٢.

(٢) أخبار النحويين البصريين، ص: ٣٩، والفهرست، ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران. وقد صحف في كلا الطبعتين «أحذق» إلى «أحد») ونزهة الألباء، ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٢٥/١١، وإنباه الرواة ٣٩/٢، والبغية، ص: ٢٥٨.

(٣) انظر مراتب النحويين، ص: ٦٨.

يروى – إليه في تأديب أولاده[1]. وقد حكي عن الأخفش نفسه بسند جيد أن الكسائي جاءه إلى البصرة، فسأله أن يقرأ عليه كتاب سيبويه أو يقرئه إياه ففعل، فوجه إليه خمسين ديناراً[2]. وكان يشهد له بأنه أعلم البصريين[3]. ومن بعد الكسائي قفا خلفاؤه من رؤوس الكوفيين أثره في تعظيم أبي الحسن. حتى إن الفراء لم ير نفسه أهلا لأن ينعت بـ «سيد أهل اللغة وسيد أهل العربية» ما دام الأخفش يعيش[4]. ولما أخبره التوّزي أنه ترك أبا الحسن عازماً على الخروج إلى الري قال: أما إن كان خرج فقد خرج معه النحو كله والعلم بأصوله وفروعه[5]. وكذلك كان كبير الكوفيين في المئة الثالثة أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب يفضل أبا الحسن أيضاً ويقول فيه: كان أوسع الناس علماً[6].

* * *

ويظهر أن أبا الحسن كان، أوّل ما تصدّر ورأس، مكبًّا على كتاب سيبويه معنيًّا به، يقرئه أصحابه، ويشرحُ لهم غوامضه، ولكن على ضنّ به، فما كان يبذله لكل راغب. وكان في طليعة من قرأه عليه من أصحابه البصريين أبو عمر

(١) انظر طبقات الزبيدي، ص: ٤٢ – ٤٣، ومعجم الأدباء ٢٢٧/١١ – ٢٢٩، وإنباه الرواة ٣٦/٢ – ٣٧، والبغية، ص: ٢٥٨ .

(٢) رواه السيرافي في أخبار النحويين البصريين، ص: ٤٠ عن شيخه أبي بكر بن مجاهد (وهو إمام القراءة في المئة الرابعة) عن أحمد بن يحيى، يعني أبا العباس ثعلبا، عن سلمة، يعني ابن عاصم (وكلاهما كوفي ثقة) عن الأخفش. وانظر نزهة الألباء، ص: ٩٢، وإنباه الرواة ٢٧٣/٢، ومراتب النحويين، ص: ٧٤. وفي رواية أنه قرأ عليه كتاب سيبويه سرا، وأعطاه سبعين ديناراً. انظر طبقات الزبيدي، ص: ٧٤، ومعجم الأدباء ٢٢٩/١١، ١٢٢/١٦، وإنباه الرواة ٣٧/٢، ٣٥٠، والبغية، ص: ٢٥٨ .

(٣) انظر مراتب النحويين، ص: ٦٨ .

(٤) انظر معجم الأدباء ٢٢٧/١١، وإنباه الرواة ٣٩/٢، ووفيات الأعيان ٣٨١/٢ .

(٥) مراتب النحويين، ص: ٤٨، والمزهر ٤٠٤/٢ .

(٦) أخبار النحويين البصريين، ص: ٤٠، ونزهة الألباء، ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٢٩/١١، وإنباه الرواة ٤٠/٢ .

الجرمي وأبو عثمان المازني اللذان إليهما انتهى النحو في زمانهما[1]. ومن طريقهما ذاع الكتاب في الناس .

وقد حكي في هذا الصدد أن أبا الحسن لما رأى أن كتاب سيبويه لا نظير له في حسنه وصحته، وأنه جامع لأصول النحو وفروعه استحسنه كل الاستحسان، فتوهّم الجرمي والمازني أنه همّ أن يدّعي الكتاب لنفسه، واحتالا لمنعه من ذلك بأن أرغباه وبذلا له شيئاً من المال حتى أخذاه عنه، وأظهراه للناس[2] .

وإذا اعتبرنا شهادة أبي علي الفارسي في توثيق أبي الحسن – وقد احتج فيها بما فيه مقنع – كان الأشبه بالحق في تأويل ما كان منه أنه اصطنع الضنّ بالكتاب ليتكسّب به، ولهذا ما بذله لأبي عمر وأبي عثمان عندما أرغباه. ولعل أبا حاتم السجستاني حذا حذوهما حتى أتيح له أن يقرأ الكتاب على أبي الحسن مرتين[3]. ويشهد لهذا التأويل ويؤكد أن أبا الحسن كان يتحيل للتكسب بعلمه أنه تعمد، بعد ذلك، أن يضع كتبه وضعاً يحوج الناس في فهمها إليه طلباً للمنالة. وقد صرح هو نفسه بذلك فيما قصه الجاحظ قال[4]: « قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو. فلمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلها، وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم ؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجاتهم إليّ فيها. وإنما كانت غايتي المنالة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم لتدعوهم حلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما قد كسبت في هذا التدبير، إذ كنت إلى التكسب ذهبت ... » .

---

(١) أخبار النحويين البصريين، ص: ٥٥، وإنباه الرواة ٨١/٢ .

(٢) انظر نزهة الألباء، ص: ٩٢، ومعجم الأدباء ٢٢٥/١١ – ٢٢٦ .

(٣) أخبار النحويين البصريين، ص: ٧٠، والفهرست، ص: ٥٨ (ط. فلوجل) ٦٤ (ط. طهران) ونزهة الألباء، ص: ١٣٠، ومعجم الأدباء ٢٦٤/١١، وإنباه الرواة ٥٨/٢، والبغية، ص: ٢٦٥ .

(٤) الحيوان ٩١/١ – ٩٢ .

ومن المحقق أن أبا الحسن لم يقتصر على إقراء الكتاب وشرح ما غمض منه. بل تجاوز ذلك إلى أن تعقّب صاحبه واستدرك عليه. ويظهر أن هذا ما عناه الكسائي عندما شهد له بأنه أعلم البصريين، وزعم أنه نبّههم على عوار الكتاب وتركهم[1] ! بيد أنه لا يعرف أن أبا الحسن جرّد لما استدركه على سيبويه كتاباً مفرداً كما صنع، فيما بعد، أبو العباس المبرد[2]. والظاهر أن ما أُثِر عنه من ذلك قد عُلِّق عنه وهو يقرىء الكتاب ويتكلم عليه. كما عُلِّق عنه أيضاً أبيات أنشدها في بعض الأبواب[3] .

ولا يبعد أن يكون أبو الحسن قد أصاخ في بعض ما أورده على سيبويه إلى هوى نفسه، وأراد به – كما يقول أبو الفتح بن جني – التشنيع عليه[4]. ولكن لا ريب أن فيما خالفه فيه أيضاً – ولا سيما بعد أن اشتغل بالتأليف – مذاهب كانت عن استقلال في النظر، واجتهاد محض .

وأغلب الظن أن أبا الحسن لم يعمد إلى التأليف إلا بعد أن اتصلت أسبابه بأسباب الكوفيين في بغداد. وكان – فيما ذكر السيوطي – أقام فيها مدة وروى

---

(١) مراتب النحويين، ص: ٦٨ .

(٢) بسط الكلام على كتاب المبرد المذكور العلامة المحقق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمته لكتاب المقتضب، ص: ٨٩ – ٩٤ فانظره ثمة .

(٣) وهي أربعة أبيات ذكرها الأعلم في شرحه لشواهد سيبويه المطبوع في حاشية الكتاب، وكلها في الجزء الأول منه، جاء ثلاثة منها ص: ١٤ – ١٥ وقد أنشدها أبو الحسن في « باب ما يحتمل الشعر » (وقد أخطأت في الفهرس الذي صنعته لشواهد سيبويه، ص: ٦٣، ٦٤ فذكرت في حواشيّ أنه أنشد الأولين في « باب الفاعل ». ووهم البغدادي في الخزانة ٣٩٦/٢ فذكر أن الأول منها من شواهد سيبويه نفسه). وأما الرابع فجاء ص: ٨٨ وقد نزعه أبو الحسن شاهداً على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف (وهو مذهب ينكره جمهور البصريين وأشياعهم، وقد أنكره الفراء من الكوفيين أيضاً، انظر كتابه معاني القرآن ٣٥٧/١ – ٣٥٨، ٨١/٢ – ٨٢) ويظهر أن هذا البيت تسرب إلى متن نسخ قديمة من الكتاب، فأنبه الزمخشري على أن سيبويه بريء من عهدته. انظر المفصل، ص: ٤٢ وشرحه لابن يعيش ١٩/٣، ٢٢ – ٢٣ .

(٤) انظر سر الصناعة ٦٦/١ .

وصنف[1]. ويظهر أن إقبال القوم عليه ورغبتهم فيما عنده مما حرّكه إلى ذلك. وقد حكي عنه خبران يؤكدان ما قدمت -:

أما أولهما فما جاء في حكاية ما كان بينه وبين الكسائي من قوله: «... فلما اتصلت الأيام بالاجتماع سألني أن أؤلف له كتاباً في معاني القرآن، فألفت كتابي في المعاني، فجعله إماماً وعمل عليه كتاباً في المعاني، وعمل الفراء كتابه في المعاني عليهما»[2]. وإذا صح ذلك كان هذا الكتاب من أوائل ما ألف.

وقد تبين لي، من دراسة كتابه هذا في النسخة الوحيدة التي انتهت إلينا منه، أثر سيبويه فيه واضحاً جلياً، حتى إن فيه أشياء تكاد تكون مسلوخة من كتابه. ولكنه لم يخله من مذاهب خالف فيها سيبويه والخليل ولم يتقبلها جمهور البصريين وأشياعهم من بعده. ومنها أنه لم يشترط في زيادة «من» الجارة أن تكون في غير الإيجاب، ولا أن يكون ما دخلت عليه نكرة، وحمل على ذلك غير ما آية[3]. ومنها أيضاً أن القسم يُتَلَقَّى بـ «لام كي» وهو ما ارتضاه في تأويل قوله تعالى: ﴿يحلفون بالله لكم لِيُرْضوكم﴾ [سورة التوبة: ٦٢] ولم ير له وجهاً آخر. وعليه أيضاً حمل قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَىٰ إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة﴾[4]

---

(١) البغية، ص: ٢٥٨.

(٢) طبقات الزبيدي، ص: ٧١، وإنباه الرواة ٣٧/٢، والبغية، ص: ٢٥٨. وهو باختصار في معجم الأدباء ٢٢٩/١١.

(٣) معاني القرآن، اللوح: ٤٥. وانظر شرح المفصل ١٣/٨، ومغني اللبيب، ص: ٣٢٤ - ٣٢٥، وهمع الهوامع ٣٥/٢.

(٤) معاني القرآن، اللوح: ١/١٣٠. وانظر البحر المحيط ٢٠٨/٤، ومغني اللبيب، ص: ٢١٠، ٤٠٩. وقد نسب ابن هشام في المغني نفسه، ص: ٥٨٠ القول بذلك في آية «التوبة» إلى أبي حاتم والكسائي، ونسبه إلى أبي حاتم في قوله تعالى: ﴿كذلك لنثبت به فؤادك﴾ [سورة الفرقان: ٣٢] أبو حيان في البحر ٤٩٧/٦. وقد ذكر ابن هشام في المغني، ص: ٢١٠ أن أبا علي الفارسي رأى قول أبي الحسن في آية «التوبة» أولى من غيره. وهو قوله حقاً في «المسائل العسكريات» إلا أنه رجع عنه في «التذكرة» و «المسائل البصريات» كما أنبه السيوطي في الهمع ٤١/٢، والبغدادي في الخزانة ٥٨٢/٤، وكأن ابن هشام - كما يقول البغدادي - لم يطلع على كلامه فيهما.

[سورة الأنعام: ١١٣] إلى أشباه لذلك. ومن الغريب أنه لم يلتزم فيه ما توارثه البصريون عن الخليل وسيبويه، وتبعهم فيه المتأخرون من التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء - وهو تفريق يوجبه النظر الصحيح - فربما سمى حركات البناء رفعاً ونصباً وجراً كما يفعل الكوفيون وأشياعهم، ولا سيما الفراء الذي كان - كما يقول أبو الطيب اللغوي - يتعمد خلاف سيبويه حتى في ألقاب الإعراب وتسمية الحروف[1] .

وأما ثاني الخبرين فقصه أبو الحسن بقوله: « لما دخلت بغداد أتاني هشام الضرير (وهو هشام بن معاوية، من أعيان أصحاب الكسائي)[2] فسألني عن مسائل عملها، وفروع فرّعها. فلما رأيت أن اعتماده واعتماد غيره من الكوفيين على المسائل عملت « كتاب المسائل الكبير » فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه »[3] . ولعل هذا ما حمله على تأليف كتابه الموسوم بـ « كتاب المسائل الصغير » أيضاً .

وكل ما تقدم يؤكد أن الصلة بينه وبين القوم لم تكن صلة عارضة لم تخلف أثراً. ولا بدّ أن يكونوا قد حملوا عنه علماً جماً. هذا إلى ما قد يكون هداهم إليه. في مناظراته ومحاوراته، من طرائق النظر، وفتقه لهم من وجوه الرأي. ومن ثم كان ما سلف ذكره من إكبار أئمتهم له، وثنائهم عليه. فلا غرابة في أن يوافقوه - ولا سيما كبيراهم: الكسائي والفراء - في كثير من أقواله ومذاهبه، حتى إنه ليخيل لمن وقف على جملة ذلك أنه ليس من السرف أن يُعَدّ الإمام الحق لأهل الكوفة[4] ، كما كان إمامًا من أكبر أئمة البصرة .

وأما منهجه في النحو وما إليه من علوم العربية، وأصوله في الاحتجاج والقياس

---

(١) مراتب النحويين، ص: ٨٨ .

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواة ٣/٣٦٤ - ٣٦٥ والمصادر المذكورة في حاشيته. وانظر أيضاً ما كتبه عنه الأستاذ الدكتور شوقي ضيف في « المدارس النحوية » ص: ١٨٨ - ١٩١ .

(٣) طبقات الزبيدي، ص: ٧٥، وإنباه الرواة ٢/٣٨ .

(٤) انظر في ذلك كتاب المدارس النحوية، ص: ٩٦ - ١٠٠ .

والتعليل فإن ما تراءى لي منها فيما وقفت عليه من آثاره والمحكيّ من أقواله ومذاهبه ما يزال يحتاج إلى مزيد من النظر والتمحيص. ثم إنه ليس مما يتسع له مثل هذه العجالة. وحسبي أن أذكر ههنا ظاهرة تفسر لنا ما قد يوجد في حكاية مذاهبه من اضطراب. وذلك أنه كان ربما تخالجته الخواطر، وتجاذبت نظره المقاييس. فقال في المسألة الواحدة بقولين مختلفين أو أكثر، وربما جاءت بعض أقواله متضادة. وقد نص على ذلك أبو الفتح بن جني في «خصائصه» عندما عرض لما قد يوجد من ذلك في كلام الأئمة المتقدمين فقال[1] : «وقد كان أبو الحسن ركابا لهذا الثبج، آخذاً به، غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه. وكنت إذا ألزمت عند أبي علي – رحمه الله – قولاً لأبي الحسن شيئاً لا بد للنظر من إلزامه إياه يقول لي : مذاهب أبي الحسن كثيرة» .

* * *

وقد ألف أبو الحسن في مختلف علوم العربية بضعة عشر كتاباً عددها ابن النديم[2] ، وياقوت[3] ، ونقلها عن الأول القفطي[4] ، وذكر أكثرها ابن خلكان[5] ، وهذا تعدادها :

١ – كتاب الأوسط في النحو .
٢ – كتاب تفسير معاني القرآن .
٣ – كتاب المقاييس في النحو .
٤ – كتاب الاشتقاق .
٥ – كتاب الأربعة .

---

(١) الخصائص ٢٠٥/١ – ٢٠٦ .
(٢) الفهرست: ص: ٥٢ (ط. فلوجل) ص: ٥٨ (ط. طهران) .
(٣) معجم الأدباء ٢٣٠/١١ .
(٤) إنباه الرواة ٤٢/٢ .
(٥) وفيات الأعيان ٣٨١/٢ .

٦ - كتاب العروض .
٧ - كتاب المسائل الكبير .
٨ - كتاب المسائل الصغير .
٩ - كتاب القوافي .
١٠ - كتاب الملوك .
١١ - كتاب معاني الشعر .
١٢ - كتاب وقف التمام .
١٣ - كتاب الأصوات .
١٤ - كتاب صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسنانها .

وزاد القفطي[1] ذكر :

١٥ - كتاب التصريف .

وذكر له ابن النديم في موضع آخر[2] كتاباً في :

١٦ - لامات القرآن .

---

(١) إنباه الرواة ٤٢/٢ .

(٢) الفهرست، ص: ٣٥ (ط. فلوجل) وقد خلا من ذكره أصل طبعة طهران، وزاده من الأولى محققه. ص: ٣٨ .

٢ - نشأة علم القوافي ومكان كتاب أبي الحسن منه

كان الكلام في عيوب القافية - وهي من أظهر عيوب الشعر إلى الحس - مقدمة لظهور علم خاص بالقوافي عده المتقدمون أحد علوم الأدب[١]. وقد فطن العرب لهذه العيوب منذ الجاهلية[٢]، وفاخر غير واحد من شعراء الإسلام ومن تبعهم بتنزيه أشعارهم عنها[٣]. وعلى هدي ذلك خاض في الكلام فيها شيوخ اللغة والرواية من أهل المئة الثانية، كأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) وصاحبيه يونس بن حبيب (ت ١٨٣) وأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١١) وقفا أثرهم نفر ممّن بعدهم[٤]. وأما أول من تكلم في القوافي بكلام يدخل في باب الصناعة العلمية، فحدّ القافية، وعدد أنواعها، وبين ما يلزم فيها من الأحرف والحركات، وناط أكثر ما يعتري بناءها من عيوب بالإخلال بتلك اللوازم فهو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥) « مفتاح العلوم ومصرفها »[٥]. غير أن

---

(١) انظر نزهة الألباء، ص: ٦٠، وتاريخ آداب العرب، للرافعي ٣١/١ - ٣٢ .

(٢) من ذلك تنبيه سوادة بن أبي خازم أخاه بشرا على الإقواء في شعره، وتنبيه أهل المدينة النابغة على ذلك أيضاً. انظر الشعر والشعراء، ص: ٢٧٠، والأغاني ١٠/١١ - ١١، وطبقات فحول الشعراء، ص: ٥٦، وشرح ديوان النابغة، لابن السكيت، ص: ٢٩، والخصائص ٢٤٠/١، والموشح، ص: ٤٥-٤٨. وقد عدد الجاحظ في البيان والتبيين ١٣٩/١ ما جاء من أسماء هذه العيوب عن العرب .

(٣) انظر الموشح، ص: ٢ - ٤ .

(٤) انظر طبقات فحول الشعراء، ص: ٥٦، والشعر والشعراء، ص: ٩٥ - ٩٦، وتأويل مشكل القرآن، ص: ١٤ - ١٥، والقوافي، للتنوخي، ص: ٦٧، والعمدة ١٦٥/١ - ١٦٦، والعقد ٥٠٧/٥ - ٥٠٨ .

(٥) مراتب النحويين، ص: ٢٩ .

الخليل لم يتجاوز ، فيما يظهر ، إلقاء ما تهدّى إليه من أصول هذا العلم ومسائله على أصحابه إلى التأليف فيه كما ألف في صنوه « علم العروض » الذي كان هو واضعه ومستنبط قوانينه وعلله أيضاً .

وقد كان أبو الحسن من السابقين إلى التأليف في هذا العلم، ولكن ليس من المحقق أنه أول من أقدم على ذلك؛ فقد ألف فيه من أصحاب سيبويه أيضاً أبو علي محمد بن المستنير المعروف بـ « قطرب »[1] (ت ٢٠٦) بل لقد نسب كتاب في القوافي إلى شيخهما سيبويه، إلا أنه لم يجيء بذلك خبر مستفيض يوجب التسليم به، وإنما جاء ذكر هذا الكتاب في كلام يعزى إلى ابن جني. وقد نقله عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣) عن ابن خلف[2] . وذكره من المتأخرين أيضاً البدر الدماميني (ت ٨٢٧) وزعم أنه أجاز فيه استعمال ما تم بناؤه من الشعر وحذف من ضربه حرف متحرك أو زنة حرف متحرك بغير ردف، وأنه احتج لذلك بأن الوزن يقوم بالحرف الصحيح قيامه بحرف المد واللين[3] . وهو خلاف الظاهر من كلام سيبويه في « الكتاب » فإنه عرض للمسألة نفسها في « باب الادغام » منه، وجزم ثمة بأن ما هذه سبيله من الشعر « لا بد فيه من حرف لين للردف »[4] . وقد نسب إلى سيبويه نحو المقالة الأولى أيضاً ابن عبد ربه[5] (ت ٣٢٨) ثم ابن رشيق[6] (ت ٤٥٦) وزاد الأول في حكايته لها ما يقربها من قوله في « الكتاب » فحكى أنه وصل إجازة ذلك بقوله: « لكنه شاذ قليل، وأن يكون بحرف مدّ أحسن لكثرته ولزوم الشعراء

---

(١) انظر الفهرست، ص: ٥٣ (ط. فلوجل) ٥٨ (ط. طهران) ومعجم الأدباء ٥٣/١٩، وإنباه الرواة ٢٢٠/٣، وكشف الظنون ١٤٥١/٢ .

(٢) انظر الخزانة ٣٩٧/٢ .

(٣) انظر الغامزة، ص: ٥١. وقد نسب إليه في آخر هذه الصفحة قولا آخر زعم أنه قاله في الكتاب نفسه في تعليل لزوم الردف ثالث الطويل مع أن ما حذف منه حرفان: متحرك وساكن .

(٤) الكتاب ٤٠٩/٢ .

(٥) انظر العقد الفريد ٥١٠/٥ .

(٦) انظر العمدة ١٤٧/١ .

إياه ». وكلا الرجلين لم يصرح بأن لسيبويه كتاباً في القوافي قال فيه ما عزاه إليه. وربما كان ذلك – إن صحت نسبته إليه – من الروايات النادرة التي أُثرت عنه، وذلك أن سيبويه – كما يقول أبو الفتح بن جني – « قلّما تُسْنَد إليه حكاية، أو توصل به رواية، إلا الشاذّ الفذ الذي لا حفل به ولا قدر »[1]. وأما أن يكون قد ألف في القوافي كتاباً ثم خفي أمره على جلة العلماء فلا يسهل التسليم به لحكايتين لا يُعْرَف ما حقيقة مخرجهما. إلا أن سيبويه ربما ذكر في « الكتاب » بعض أحكام القوافي إذا دعت إلى ذكره مناسبة. وقد بسط فيه « وجوه القوافي في الإنشاد » لما لها من صلة بأحكام العربية، وعقد لذلك باباً خاصاً[2] اتكأ عليه أبو الحسن في نظيره من كتابه هذا اتكاء بيّناً .

وقد ذكر أبو العلاء أنه رئي في القوافي كتاب للفراء (ت ٢٠٧) وآخر لخلف بن حيان[3]، وهو المعروف بخلف الأحمر. ولا يبعد في حكم النظر أن يكون الفراء قد ألف في هذا العلم، غير أن مترجميه لم يذكروا له فيه كتاباً قط[4]. وما ذهب إليه، واتّبعه فيه أكثر الكوفيين، من أن القافية هي حرف الروي نص ابن رشيق أنه قاله في كتاب « حروف المعجم »[5]. وقد يكون قال في الكتاب نفسه ما جاء عنه في « الإكفاء » أيضاً[6]. ولم أر فيما وقفت عليه، وراء ذلك، من كلامه ما يشبه أن يكون منقولا من كتاب له في هذا العلم إلا تقسيماً للقوافي لم يقطع من حكاه – وهو أبو يعلى التنوخي، من أصحاب أبي العلاء – بنسبته

(١) الخصائص ٣١٢/٣، وعنه المزهر ٤١٦/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٨/٢ – ٣٠٤ .

(٣) مقدمة اللزوميات، ص: ١١ .

(٤) انظر في ذلك الفصل الذي عقده الدكتور أحمد مكي الأنصاري للحديث عن آثاره في كتابه عنه، ص: ١٦٩ وما بعدها .

(٥) انظر العمدة ١٥٣/١ .

(٦) انظر اللسان (كفأ) .

إليه، بل ذكره وقال عقبه بصيغة التمريض[1] : « قيل: وأول من قسم القوافي هذا القسم الفراء ... » . وإذا صح ذلك فلعله وضع في القوافي مختصراً لم يوله علماء هذا الشأن من بعده كبير اهتمام. وأما خلف - وهو من طبقة الخليل، وقد توفي بعده في حدود سنة ١٨٠[2] - فمن المحقق أنه تكلم في بعض ما يعاب في بناء القوافي، وذهب فيه إلى خلاف ما ذهب إليه الخليل والجمهور. وذلك ما قصه ابن سلام قال[3] : « قلت لخلف: من يقول :

إذا كنت في حاجة مرسلا فأرسل حكيماً ولا توصه

فقال : يقال للزبير بن عبد المطلب. فقلت : فالخليل يقول : هذا خطأ في بناء القوافي حين يقول :

وإن باب أمر عليك التوى فشاور لبيبا ولا تعصه

لقوله : « ولا توصه » كان يقول : لا يتّفق هذا أبداً . فقال خلف : أخطأ الخليل، نراها جائزة ». وأما أنه رئي له كتاب في القوافي فشيء تفرد أبو العلاء - فيما أعلم - بذكره، ولم أجد فيما وقفت عليه من أخبار الرجل وكلامه ما يهدي في ذلك إلى قول فصل، ولم أصب له في هذا الباب - عدا ما سلف نقله عن ابن سلام - إلا كلاماً في « الايطاء » حكاه أبو يعلى التنوخي[4] ، وقد ذهب فيه مذهباً تفرد به أيضاً. ولا يبعد أن يكون ذلك مما أثره عنه النقلة ولم يقله في كتاب .

وإذا صح أن أبا الحسن مسبوق إلى التأليف في هذا الباب فلعل ما أُلِّف فيه قبله كان كتيّبات في أوراق يسيرة ؛ فما لبث أن أخملها كتابه كما أخمل كتاب صنوه قطرب أيضاً حتى امّحى ذكرها أو كاد .

وقد كثر التأليف في القوافي من بعد أبي الحسن وتتابع ، ولكن كتابه - وقد

---

(١) كتاب القوافي، ص: ١٠٥ - ١٠٧ .

(٢) انظر معجم الأدباء ٦٨/١١، وبغية الوعاة، ص: ٢٤٢ .

(٣) طبقات فحول الشعراء، ص: ٢٠٥ .

(٤) كتاب القوافي، ص: ١٢٧ .

جاء جامعاً لأصول هذا العلم وكبريات مسائله – كان بمثابة الأصل الأول فيه، فقلّما خلا من النقل عنه أو حكاية مذاهبه فيه كتاب مما أُلِّف في القوافي من بعده. ويظهر أن هذا ما دعا أبا الفتح بن جني إلى أن شرحه في كتاب سماه «المعرب»[1]. وهو – كما يبدو من النقول المتبقية منه – كتاب حافل بسط فيه أبو الفتح القول في مسائل هذا العلم ودقائقه. وكان إذا ألمّ ببعضها في كتبه الأخرى أحال عليه في تقصّي ذلك وتحقيق القول فيه[2]. وربما سنح له في بعض تلك الكتب قول في مسألة منها لم يحضره وقت تأليفه «المعرب» فأشار بأن يُلْحَق به[3]. وعلى كتاب أبي الحسن وشرحه المذكور عوّل اللغوي الأندلسي أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨) في مصطلحات هذا العلم – وقد أولاها في معجمه «المحكم» عناية كبيرة – فكان ينقل ما قال أبو الحسن في كل منها، ويسوق عقْبه ما قال أبو الفتح في شرحه.

ولا ريب أن أبا الحسن استقى أصول هذا العلم ومادته الأولى التي بنى عليها

---

(١) بهذا الاسم سماه أبو الفتح نفسه في غير كتاب من كتبه (انظر التعليق التالي) وبه ذكره أيضاً ابن سيده في جملة مصادره في معجميه: المخصص ١٣/١، والمحكم ١٥/١ وقد صحف في ثانيهما إلى «المغرب». وابن خير في فهرسته، ص: ٣١٧. وذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣١١/١١ وابن الأنباري في نزهة الألباء، ص: ٢٢٨ شرحه للقوافي ولم يسمياه، وسماه ابن العماد في شذرات الذهب ١٤٠/٣ «الكافي في شرح القوافي». وذكر له كتاباً بهذا الاسم أيضاً القفطي في إنباه الرواة ٣٣٦/٢، وابن خلكان في الوفيات ٢٤٧/٣، وصاحب كشف الظنون ١٣٧٧/٢ ونصوا أنه في شرح قوافي الأخفش. وأما ياقوت فذكر له في معجم الأدباء ١١٣/١٢ كتابين بالاسمين، إلا أنه صحف فيه الأول منهما إلى «المغرب» وجاء اسم الآخر فيه «شرح الكافي في القوافي» وكأن «الكافي» اسم الكتاب المشروح لا اسم الشرح. وقد استظهر العلامة الشيخ محمد علي النجار في مقدمة «الخصائص» ص: ٦٧ مما ذكره ياقوت وصاحب كشف الظنون أن هذا شرح آخر غير «المعرب».

(٢) انظر الخصائص ٨٤/١، والتمام في تفسير أشعار هذيل، ص: ٤٣، ١٢٥، ١٨٦. وقد ذكره في كتابه «إعراب الحماسة» أيضاً، انظر الخزانة ٣٣١/٢. ويظهر أنه ألف «المعرب» بعد تأليفه «المنصف» فهو يعد في هذا أن يستقصي بعض المسائل في شرح القوافي، انظر ٢٢٤/١، ٣/٢.

(٣) انظر الخصائص ٩٩/٢.

كتابه مما وقع إليه من كلام الخليل. بيد أن بصره بالتصريف والاشتقاق واللغة والإعراب - والناظر في هذا العلم، كما يقول أبو الفتح بن جني، محتاج إلى مهارة في ذلك كله[1] - مكنه أن يذهب فيه مذهب الاجتهاد، فذكر أشياء لم يذكرها الخليل من جهة ؛ وخالفه في مسائل أكثرها مما مردّه إلى النظر والقياس من جهة أخرى .

وفي طليعة الضرب الأول أشياء زادها على ما ذكره الخليل من أحرف القافية وحركاتها. وجملة ذلك أن العرب إذا أنشدت الشعر الذي في آخره الهاء الساكنة التي للمضمر المذكر، والبيت غير محتاج إلى حركتها، حركوها وزادوا بعد حركتها حرف مد من جنسها، وتمام كلامه يفيد أنهم يفعلون ذلك في الوصل خاصة. وأن كثيراً منهم يحرك الروي المقيد ويزيد عليه نوناً في الوصل أيضاً. وقد سمى حركة الهاء المذكورة « التعدي » وحرف المد اللاحق لها « المتعدي ». وسمى تحريك الروي المقيد « الغلو » والنون المزيدة بعده « الغالي »[2] . إلا أن استدراكه هذه الأشياء في الحديث عن لوازم القافية يوهم أنها منها، وما هي - على التحقيق - مما يلزم في بناء القوافي، وإنما هي زوائد على الوزن تعرض في بعض الإنشاد، كما قد يعرض في بعضه من الحذف ما يقصر معه البيت عن استيفاء الوزن. وقد ألمع أبو الحسن نفسه إلى ذلك بأن عاد فألمّ بذكرها في الباب الذي عقده لـ « إجماع العرب في الإنشاد واختلافها » أيضاً[3] .

ويلحق بهذا الباب تسميته أشياء لم يسمّها الخليل. ومن ذلك « الإشباع » وقد أطلقه على حركة « الدخيل » وهو الحرف الذي بين ألف التأسيس وحرف الروي المطلق[4]. وكذلك « النصب والبأو » وقد حكى ذلك عن العرب، وذكر

(١) انظر الغامزة، ص: ٨٧ .

(٢) انظر ص: ٤٠ - ٤٣ من هذا الكتاب، والوافي، ص: ٢٣٤ - ٢٣٥ (الكافي، ص: ١٥٩ - ١٦٠)

(٣) انظر ص: ١٢١ - ١٢٢ من هذا الكتاب .

(٤) انظر، ص: ٤٣ من هذا الكتاب، والفصول والغايات ١/٣٣، ومقدمة اللزوميات، ص: ١١ .

أنهم يريدون به كل قافية سليمة من السناد تامة البناء، وأنه إذا جاء ذلك في الشعر المجزوء لم يسموه نصباً ولا بأوا وإن كانت قافيته قد تمت[1] .

وأما ما خالفه فيه فعلى رأسه حد « القافية » نفسها. وكان الخليل قد حدّها حدًّا علميًّا نظر فيه إلى ما يلزم فيها من الأحرف والحركات، فذهب إلى أنها من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل هذا الساكن، أو مع حركته وحدها، على اختلاف في الحكاية عنه[2]. وأما أبو الحسن فذهب إلى أنها الكلمة الأخيرة في البيت، واحتج بأن هذا ما سُمِع من العرب، وأن الأسماء إنما تؤخذ عنهم ولا تؤخذ بالقياس[3] ، ولم يأبه إلى فرق ما بين الاصطلاح العلمي والإطلاق اللغوي، ولا إلى ما يرد على قوله من وجوه الاعتراض، ومن أظهرها أن من لوازم القافية ما قد يقع في غير الكلمة الأخيرة[4]. ومن ثم كان قول الخليل هو القول المختار عند المحققين .

ومن ذلك أن الخليل كان لا يجيز أن يقع نحو « يسوء » مع نحو « يجيء » في قوافي قصيدة واحدة؛ لأن الشاعر إذا خفف الهمزة اختلف الرويان وذهب الردفان. وأجاز ذلك أبو الحسن، لأن مَنْ لُغتُه التخفيف لا تقع الهمزة في شعره رويًّا أصلاً[5]. وقد انتصر أبو الفتح بن جني في كتاب « التمام في تفسير أشعار هذيل » لمذهب أبي الحسن في هذه المسألة، وذكر أنه تقصّى هذا الموضع في كتاب « المعرب »[6] .

---

(١) انظر ص: ٦٩ – ٧٠ من هذا الكتاب. وقد ذكر أبو الحسن « النصب والبأو » عقب حديثه عن عيوب القافية، فتوهم الخطيب التبريزي أنه يعدهما منها، وأنكر عليه ذلك؛ لأن تجنب العيب – كما قال – لا يكون عيباً. انظر الوافي، ص: ٢٥١ – ٢٥٢ (الكافي، ص: ١٦٨) .

(٢) انظر ص: ٨ من هذا الكتاب والمراجع المذكورة في التعليق .

(٣) انظر ص: ٣ من هذا الكتاب .

(٤) انظر ما جاء في نقد مقالته في العمدة ١/١٥٢ – ١٥٣ ، والغامزة، ص: ٨٧ .

(٥) انظر ص: ٢٣ من هذا الكتاب .

(٦) انظر كتاب التمام، ص: ١٨٥ – ١٨٦ .

وكان الخليل يجيز أن تختلف حركة الدخيل – وهي التي سماها أبو الحسن فمن بعده « الإشباع » – ولا يجيز أن يختلف التوجيه، وهو حركة ما قبل الروي المقيد. وخالفه أبو الحسن فأجاز اختلاف التوجيه لكثرة ما جاء في شعر العرب من ذلك، وأما اختلاف الإشباع فرأى أنه أجدر ألا يجاز لأنه لم يُقَلْ إلا شاذاً[1] .

وكذلك أنكر عليه أن عد من « الإيطاء » أن يُقَفّى في بيتين بلفظ واحد يخالف معناه في أحدهما معناه في الآخر، وذهب إلى أن ذلك ليس بإيطاء[2]. والجمهور على قول أبي الحسن في هذه المسألة[3] .

وقد كان في جملة ما خالفه فيه في كتابه هذا مسائل من مسائل العروض لها مساس بأحكام القوافي. ومن ذلك أن الخليل كان لا يجيز سقوط نون « فعولن » بعدها « فلْ » – يعني في المتقارب – ويقول: لأن الحذف قد أخلّ به فلا يحتمل ما قبله الزحاف. وأما أبو الحسن فرآه محتملاً، لأنه لم يكن معاقباً له[4]. ووافقه في ذلك الزجاج[5] .

ومن ذلك أنه أجاز تقييد « الطويل » إذا كان ضربه « مفاعيلن » لأنه إذا قُيِّد جاء « مفاعيلْ » بين « مفاعيلن » و « فعولن ». وقد أثبت مجيء هذا الضرب المقصور – وهو من مشهور مذاهبه في العروض – واحتجّ لذلك بشعر لامرىء القيس وغيره رواه بالتقييد، ونصّ أن الخليل لم يكن يجيزه[6] .

ويظهر أن أبا الحسن لم يكن يرى رأي الخليل في الدوائر، ولهذا ما أنكر عليه القول بأن الأصل في عروض « السريع » وضربه – كما يدلّ مخرجه من

(١) انظر ص: ٤٣ – ٤٤، وص: ٥٩ – ٦٠ من هذا الكتاب، والغامزة، ص: ٩٥ – ٩٦ .

(٢) انظر ص: ٦٤ و ٦٨ من هذا الكتاب .

(٣) انظر الغامزة، ص: ٩٩ .

(٤) انظر ص: ١٢ من هذا الكتاب .

(٥) انظر الغامزة، ص: ٧٩ .

(٦) انظر ص: ١٠٢ من هذا الكتاب .

دائرته – « مفعولاتُ » فقال في ذلك: « وهذا مذهب ضعيف، لأنه لا يدرى أن العرب أرادت هذا بعينه، أو أخرجت شعراً من شعر. وإن كان قد يقول الرجل منهم أعاريض لم يقلها أحد قبله. ولم نسمع بما زعم الخليل أنها خرجت منه »[1]. غير أن المحققين من أصحاب العروض تابعوا الخليل، ولم يلتفتوا إلى ما قال أبو الحسن.

وأما ما جدّ في هذا العلم من بعد أبي الحسن فيحول دون تقصي القول فيه على بصيرة أنه لم يصل إلينا مما أُلف في القوافي إلا القليل، وأن أكثر ذلك ما يزال حبيس الخزائن أيضاً. ولكن إذا نظرنا إلى أن هذا العلم ضيق المجال بطبيعته، واعتبرنا جملة ما وقع إلينا فيه أمكننا أن نقرر بغير قليل من الاطمئنان أنه لم يطرأ على أصوله – وعمودها تحديد ما يلزم في القوافي – شيء يذكر، وإنما كان الاجتهاد واختلاف الآراء فيما يتفرع عن تلك الأصول من مسائل، من نحو ما خالف فيه أبو الحسن الخليل. ولعل أظهر ما أفضى إليه تطور هذا العلم – كما يظهر من كتب المتأخرين – هو تحرير مصطلحه، والتفريق بين الظواهر المتقاربة – ولا سيما في باب العيوب – وتمييز كل منها باسم خاص مما وقع في كلام المتقدمين. من نحو التفريق بين « الإقواء » و « الإصراف » في اختلاف المجرى، وبين « الإكفاء » و « الإجازة » في اختلاف حرف الروي. وقد ألمعت فيما علقت به على الكتاب إلى أطراف من ذلك. ويبقى كتاب أبي الحسن، بعد هذا كله، أجلّ ما انتهى إلينا في هذا العلم وآصله.

---

(١) انظر ص: ٩١ – ٩٢ من هذا الكتاب.

٣ - مخطوط الكِتَاب وَمنهَج التَحقيق

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على صورة عن أصله الوحيد المحفوظ في خزانة حسين جلبي في مدينة بروسة بتركيا حصلت عليها من معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية. وعن هذا الأصل نفسه كان أخرجه الدكتور عزة حسن في نشرته التي ذكرتها في التمهيد. وهو نسخة متأخرة تقع في ٣٢ ورقة متوسطة لا تزيد سطور الصفحة منها على خمسة عشر. وقد كتبها بخط نسخ مقروء أحمد بن عبد الله بن عبد الله الأندلسي الواداباشي المعروف بابن مهاجر (ت ٧٣٩) ولم يشر إلى الأصل الذي نقلها عنه البتة، فجمعت إلى تأخرها جهالة النسب أيضاً. بيد أن ذلك - وإن غض منها - لا يرقى إلى أن يكون حاملا على اطراحها، أو داعياً إلى الشك في أن يكون هذا الكتاب كتاب أبي الحسن الأخفش الذي يذكره المتقدمون؛ وذلك أن دراسة نصها تشهد أنها إلى السلامة في الجانب الأكبر منها وإن لم تخل من عيوب سيأتي الإلمام بها. وأما نسبة الكتاب إلى أبي الحسن فيصدقها موافقة ما جاء فيه للمحكي من أقواله ومذاهبه في هذا العلم من جهة، ومطابقة ما جاء في « المحكم » لابن سيده - ثم في « لسان العرب » لابن منظور - من نقول عن أبي الحسن، وهي كثيرة، لما ورد فيه أيضاً من جهة أخرى. إلا أن صاحب « اللسان » ربما وهم وهو ينقل عن « المحكم » فعزا بعض هذه النقول تارة، وجانباً من بعضها تارة إلى ابن سيده. هذا إلى أن ابن سيده نفسه قد أغفل عزو بعضها إلى أبي الحسن أيضاً .

وأما ما سلفت الإشارة إليه من عيوب هذه النسخة ففي طليعة ذلك تصحيف غير قليل من الألفاظ تصحيفاً يبلغ في بعض المواضع حد النكارة، إلى سقط واضطراب في مواضع أخرى يعمى معهما وجه المعنى ويختل نظام الكلام. هذا مع أن كاتب النسخة: ابن مهاجر كان - كما يقول الصلاح الصفدي في ترجمته - يعرف النحو والعروض ويشتغل فيهما[1]. إلا أنه لم يكن له - فيما يظهر - كبير بصر بكلام الأئمة الأوائل ومذاهبهم، ومن ثم فرطت منه هذه الهنات؛ وذلك أني رأيت السقط والاضطراب يقعان أكثر ما يقعان عندما يتناول الكلام دقيقة من دقائق علم العربية مما قد يشمس على من لم يطل تمرسه بأصول المتقدمين من أئمة هذه الصناعة ومذاهبهم في الاحتجاج والتعليل. ولا أستبعد أن يكون الرجل قد أقحم نفسه في مواضع من الكتاب فكان التخليط فيها من قبله. وربما كان الأصل الذي نقل عنه ليس بذاك، ثم لم تسعفه معرفته باستدراك ما وقع فيه من خلل، أو الإشارة إلى مواضع الإشكال فيه. إلا أن مما يخفف من وطأة هذه العيوب أن أكثرها مما لا يتعذر تداركه .

وجملة القول في هذه النسخة أنها تصلح - على ما فيها من معايب - لأن تتخذ قاعدة في نشرة للكتاب لا تبعد عن أصل مؤلفه بعداً كبيراً، وأن إهمالها من التفريط الذي لا مسوّغ له؛ فإن الكتاب أقدم ما انتهى إلينا في بابه وأجلّه، والظفر بالجانب الأكبر منه صحيحاً سليماً - وهو ما أرجو أن أكون قد وفقت إلى تحقيقه - غنم للمعنيين بعلوم العربية غير يسير .

وأما عملي في الكتاب فقصدت فيه، أول ما قصدت، إلى ضبط نصه وتحريره من شوائب السقط والاضطراب والتصحيف. ولم يكن ذلك بالأمر الذلول. بل إن كثيراً منه لم أتهدّ إلى الوجه فيه إلا بعد طول فكر وتأمل، ومعاودة للنظر فيه

---

(١) الوافي بالوفيات ١٣٧/٧، وعنه نفح الطيب ٦٥٣/٢ (تحقيق الدكتور إحسان عباس) وانظر ترجمته في الدرر الكامنة ١٨٢/١، وبغية الوعاة، ص: ١٣٧، والطبقات السنية ٤٢٢/١ أيضاً .

المرة بعد المرة، ومصابرة على تتبع المسائل في مظانها. وقد أعانني على استدراك أشياء مما أسقطه ناسخ الأصل وتقويم غير قليل مما صحفه أو أساء نقله أن عارضت ما جاء فيه بما أصبته من نقول عن أبي الحسن ولا سيما في « لسان العرب » وما طبع من « المحكم ». وبقيت بعد ذلك مواضع يسيرة استغلقت علي ولم يظهر لي فيها ما أرتضيه، فأثبتها كما جاءت في الأصل، وأشرت في تعليقاتي إلى إشكالها. ثم إني عمدت إلى مقابلة ما جاء في هذا الكتاب بما جاء فيما تيسر لي الوقوف عليه من كتب هذا العلم وغيرها مما يعرض لبعض مسائله، وعلقت في الحواشي ما رأيت في تعليقه فائدة .

وقد حرصت في التعليق على الكتاب أيضاً أن أثبت في حواشيه ما حكاه ابن سيده في « المحكم » ونقله عنه صاحب « اللسان » من كلام أبي الفتح بن جني في شرح مواضع منه. وميزت هذه النقول واشباهها لها قليلة قبستها من كلام علماء آخرين بأن اخترت لطباعتها حرفاً أكبر من حرف سائر التعليقات .

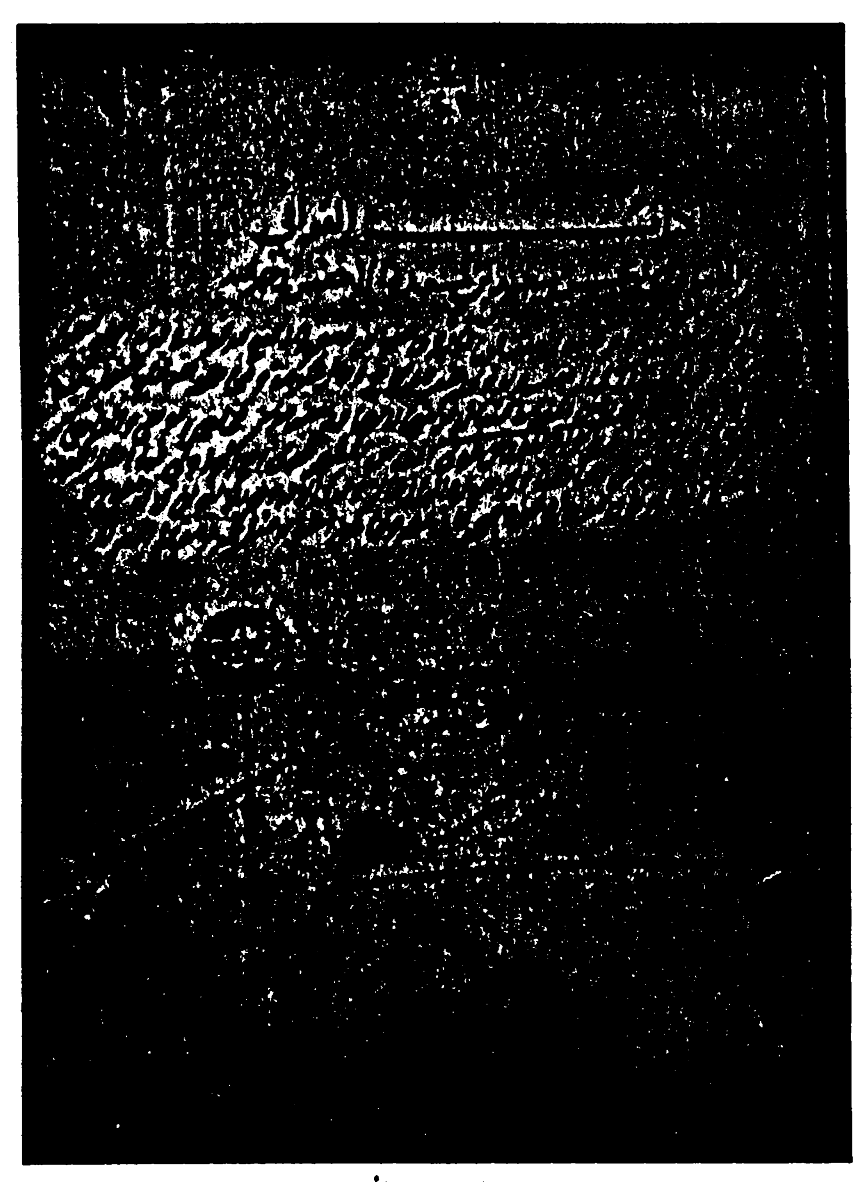
وعنيت، إلى ما تقدم، بالإحالة في بسط ما احتج به أبو الحسن أو ألم بذكره من مسائل علم العربية على مواضعه من كتب الأئمة المتقدمين، كما عنيت بتخريج شواهد الكتاب من الشعر والرجز، وعزو ما تيسر لي معرفة قائله مما أرسله أبو الحسن منها غفلا من النسبة. ثم لم أخل تعليقاتي من شرح لما قدرت أنه يحسن شرحه من غير ما سرف في ذلك .

وقد عنت لي بعد الفراغ من طبع الكتاب استدراكات ليس فيها مما يتصل بضبط النص إلا موضع واحد، وأما سائرها فاستكمال لما علقت به عليه. وقد جعلتها في ملحق خاص بآخر الكتاب .

ولا أدعي لعملي هذا أكثر من أني توخيت فيه الدقة والأمانة ما استطعت، وبذلت فيه من الجهد ما قدرت عليه. فما أصبت فيه فبتوفيق من الله سبحانه، وما أخطأت فيه فمن عجزي وقصوري أتيت. وإني لأشكر كل من وقف في صنيعي

على خطأ فأنبهني على الصواب فيه، أو نقص فأرشدني إلى تلافيه. والله تعالى أسأل التوفيق إلى ما يدني من مرضاته ويباعد من سخطه من عمل صالح ونية خالصة. وله الحمد في الأولى وفي الآخرة، عليه توكلت وإليه أنيب .

﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ .



صورة صفحة العنوان من الأصل المخطوط



للإمام أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يسِّرْ وأعِنْ

قال أبو الحسن سعيدُ بنُ مَسْعَدَةَ الأخفشُ رحمة الله عليه :

هذا تفسير علم القوافي ما هي وكم عدّتها .

اعلمْ أنَّ القافية آخرُ كلمة في البيت[1] . وإنَّما قيل لها : «قافية» لأنَّها تَقْفو الكلام .

وفي قولهم : «قافية» دليلٌ على أنها ليست بالحرف؛ لأن «القافية» مؤنثة و«الحرف» مذكر ، وإن كانوا قد يؤنثون المذكر . ولكن هذا قد سُمِعَ من العرب . وليست تُؤْخَذُ الأسماءُ بالقياس؛ ألا ترى أن «رجلًا» و «حائطاً» وأشباهَ ذلك لا تُؤْخَذُ بالقياس، وإنما نَنْظر ما سمّته العربُ فنتّبعُه ؟ والعرب لا تعرف الحروف . أخبرني من أثق به أنهم قالوا لعربيّ فصيح : أنشدنا قصيدة على الدال ! فقال : وما الدال يا بأبي؟ وسألتُ العرب وغيرَها[2] عن الذال وغيرِها من الحروف فإذا هم لا يعرفون الحروف . وأنشد أحدهم :

---

(١) جاءت مقالة الأخفش هذه حتى قوله : «... ولم يعرف القاف» في اللسان (قفا) بتصرف يسير . ووهم صاحبه فعزا جانباً منها إلى ابن سيده !.

(٢) كذا في الأصل ، وأظن هذا اللفظ مقحماً في كلام المؤلف ، ومن ثم لم يرد في حكاية قوله هذا في اللسان .

لا يَشْتَكِينَ أَلَماً مَا أَنْقَيْــنْ ... ما دامَ مُخٌّ في سُلامى أَو عَيْنْ[١]

فقلتُ : أين القافية ؟ فقال : « أَنْقَيْنْ » . وقالوا لأَبي حيّة : ابنِ لنا قصيدة على القاف[٢] ! فقال :

كفى بالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كـافِ ... وَلَيْسَ لِحُبِّهَا إِذْ طالَ شافِ[٣]

ولم يعرف القاف[٤] .

---

(١) البيتان من أرجوزة طويلة في نعت الخيل لأبي ميمون النضر بن سلمة العجلي ، أنشد قطعة منها فيها البيتان ابن قتيبة في عيون الأخبار ١ /١٥٦ ، وساقها بتمامها في المعاني الكبير ، ص : ١٧١ – ١٧٦ ، وهما فيه أيضاً ، ص ٦٢ ، وفي خلق الإنسان ، للأصمعي (مجموعة الكنز اللغوي ، ص : ٢٠٨) والجمهرة ٢ /١٨٧ ، ٣ /٥٠ ، والاشتقاق ، ص : ٣٦ ، ومقاييس اللغة ١ /٢٠٦ ، والمخصص ١٠ /١٧٥ ، واللسان (سلم ، نقى) وثانيهما في الجمهرة ٣ /٣٩٦ . وانظر ما يأتي ص : ٥ التعليق : ١ .

وفي الأصل : « لا يشتكين الماء ... » وهو تصحيف مخل بوزن البيت ومعناه .

وقوله : « ما أنقين » أي ما كان لهن نقي ، وهو المخ . والسلامى : عظام الأصابع في اليد والقدم ، وسلامى البعير : عظام فرسنه ، وقد جعله الراجز ههنا للخيل . وهذا ما جعل بعضهم – فيما يظهر – يظن البيتين في صفة الإبل . وخص «السلامى والعين» لأن المخ – فيما يقال – يبقى فيها بعد أن يذهب من جميع العظام .

(٢) في اللسان : « أنشدنا قصيدة ... » وهو أولى مما في الأصل ، وأشبه بأن يكون هو ما قاله المؤلف .

(٣) البيت مطلع قصيدة لبشر بن أبي خازم في مدح أوس بن حارثة الطائي . ديوانه ، ص : ١٤٢ ، ومختارات ابن الشجري ٢ /٢٦ ، والكامل ، ص ٧٢٩ ، والمنصف ٢ /١١٥ ، والصاحبي ، ص : ٨ ، وشرح المفصل ٦ /٥١ ، ١٠ /١٠٣ ، والخزانة ٢ /٢٦١ ، وشرح شواهد الشافية ، ص : ٧٠ . وصدره في الخصائص ٢ /٢٦٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ /٢٧ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ .

(٤) علق صاحب اللسان على هذا الخبر بقوله :

« أبو حية على جهله بالقاف في هذا كما ذكر أفصح منه على معرفتها ؛ وذلك لأنه راعى لفظة « قاف » فحملها على الظاهر وأتاه بما هو على وزن « قاف » من « كاف » ومثلها ، وهذا نهاية العلم بالألفاظ وإن دق عليه ما قصد منه من « قافية =

وقد يَجْعَلُ بعضُهم القافيةَ كلمتَيْنِ؛ سألتُ أعرابيًا - وأنشد:

بنات وطّاء على خدِّ اللَّيْلْ   لِأُمِّ مَنْ لَمْ يَتَّخِذْهُنَّ الوَيْلْ[1]

فقلت: أين القافية؟ فقال: «خدِّ اللَّيْلْ» لأنه إنما يريد الكلام الذي هو آخرُ البيت، لا يبالي قلّ أو كثُر[2]، بعد أن يكون آخر الكلام.

وقد جعل بعض العرب البيتَ قافيةً؛ قال حسان:

= القاف». ولو أنشده شعراً على غير هذا الروي مثل قوله:

آذنتنا ببينها أسماء   ... ...

ومثل قوله:

لخولة أطلال ببرقة ثهمد   ... ...

كان يعد جاهلاً، وإنما هو أنشدهم على وزن «القاف». وهذه معذرة لطيفة عن أبي حية. والله أعلم».

(١) اللسان (خدد، ليل) والأول منهما في القوافي، للتنوخي، ص: ٥٨، والعمدة ١/١٥٣. ولم أعرف قائلهما على وجه التحقيق، إلا أن ابن الأنباري أنشد الأول منهما في شرح القصائد السبع، ص: ٣٣٣ مع بيتَي النضر بن سلمة اللذين تقدما: «لا يشتكين ... الخ» وأنشده معهما أيضاً ابن السكيت في القلب والإبدال (مجموعة الكنز اللغوي، ص: ٩) شاهداً على الجمع بين اللام والنون في قافيتين، إلا أنه جاء عنه في اللسان (ليل) أن من العرب من يبدل لام «الليل» نوناً، وأنه أنشد البيت برواية «... خد الين» مع بيتي النضر شاهداً على ذلك أيضاً! وكذلك صرح ابن بري - كما في اللسان (نقا) بأن البيت للنضر وأنه قبل بيتيه المذكورين، وقد جاء مع الأول منهما وحده في الموشح، ص: ١٦ عن الخليل شاهداً على الإكفاء، وجاء البيتان جميعاً مع بيتي النضر شاهداً على ذلك أيضاً في القوافي، للتنوخي، ص: ١٢١.

وقوله: «بنات وطاء ... الخ» استعار لليل خداً، وأراد - كما في اللسان (خدد) - أنهن يذللن الليل ويملكنه ويتحكمن عليه، حتى كأنهن يصرعنه فيذللن خده، ويفللن حده.

(٢) حكى هذا القول على وجه الاحتجاج به ابن سيده في كلام له على قوافي أبيات من الرجز، وهو عنه في اللسان (رأى). وانظر القوافي، للتنوخي، ص: ٥٨، والعمدة ١/١٥٣.

فَنُحْكِمُ بالقَوافي مَنْ هَجانا ... ونَضْرِبُ حِينَ تَخْتَلِطُ الدِّماءُ[١]

وبعض العرب يجعل القوافيَ القصائد ، وسمعتُ عربياً يقول : عنده قوافٍ كثيرة ، فقلتُ : وما القوافي ؟ فقال : القصائد . وسألتُ آخر فصيحاً فقال : القافية القصيدة ، ثم أنشد :

وَقافِيةٍ مِثْلِ حدِّ السِّنا ... نِ تَبْقَى ويَهْلِكُ مَنْ قالَها[٢]

يعني القصيدة . وأخبرني من أثق به أنه سمع هذا البيت :

نُبِّئْتُ قافيةً قِيلتْ تناشدَها ... قومٌ سَأَتْرُكُ في أَعْراضِهِمْ نَدَبا[٣]

فهذا يعني القصيدة .

ومن زعم أن حرف الرويّ هو القافية[٤] لأنه لازمٌ له قلتُ له :

---

(١) ديوانه ، ص : ١ ، والجمهرة ٢ /١٨٦ ، والقوافي ، التنوخي ، ص : ٥٨ .

(٢) يروى للخنساء في قصيدة رثت بها أخاها معاوية ، ديوانها ، ص : ٢١٦ ، والأغاني ١٥ /٩٢ ، ونسبه إليها ابن جني في الفسر ١ /٨٩ أيضاً . ويروى لعبيد بن ماوية الطائي في مقطوعة له في الحماسة ، ص : ٦٠٧ (شرح المرزوقي) وقد رجح المرزوقي أن يكون المعنى بـ « القافية » في شعره : البيت ، لأن بعده :

تجودت في مجلس واحد ... قراها وتسمين أمثالها

وعلى هذا المعنى استشهد به في شرح الحماسة نفسه ، ص : ١٢٥ ولم ينسبه ، وهو غير منسوب أيضاً في القوافي ، التنوخي ، ص : ٥٨ .

(٣) البيت لابن مناذر في الأغاني ١٨ / ١٧٢ ، وهو في الفسر ١ / ٨٩ ، ٣٢١ ، واللسان (ند ب) غير منسوب .

والندب : جمع ندبة ، وهي أثر الجرح ، وقيل : بل الندب مفرد ، ويجمع على أنداب وندوب .

(٤) ذكر ابن رشيق في العمدة ١ /١٥٣ أن هذا قول الفراء ، وقال : « واتبعه على ذلك أكثر الكوفيين ، منهم أحمد بن كيسان وغيره . وخالفه من أهل الكوفة أبو موسى الحامض فقال : القافية ما لزم الشاعر تكراره في آخر كل بيت » . وقد نسب هذا القول الأخير إلى الحامض أيضاً ، التنوخي في قوافيه ، ص : ٥٩ ، على حين جاء نحوه في اللسان (قفا) منسوباً إلى ابن كيسان ، ونسب فيه القول بأنها حرف الروي إلى قطرب من البصريين ، وإليه نسب القول بذلك التنوخي أيضاً ، وبه أخذ ابن عبد ربه في العقد ٥ /٤٩٦

إن الأَسماء لا تُؤْخَذ بالقياس ، إنما نَنْظر ما تسمّي العرب فنُسمّي به . ونقول له : صحّة البيت لازمة ، فهلّا تجعلُها قافية ؟! وتأليفُه لازمٌ له وبناؤُه ، فهلّا تجعل كلَّ واحد من ذا قافيةً ؟!

ومن زعم أن النصف الآخرَ كله قافيةٌ قلتُ له : فما بالُه إذا بنى البيت كله إلا الكلمة التي هي آخره قيل : بقيت القافية ؟ ولو قال لك شاعر : اجمع لي قوافيَ لم تجمع له أنصافاً ، وإنما تجمع له كلمات ، نحو « غلام » و « سلام » .

ولو كانت القوافي هي الحروف كان قول الشاعر :

يا دارَ سَلْمى يا اَسْلَمي ثُمَّ اَسْلَمِي

مع قوله :

فَخِنْدِفٌ هامةُ هذا العالَمِ [1]

غيرَ معيب ؛ لأن القافيتين متفقتان إذ كانتا [2] ميمين ، ولجاز

---

(١) البيتان من أرجوزة للعجاج ، والأول منهما مطلعها . ديوانه ، ص : ٥٨ ، ٦٠ ، وقد جاءا شاهداً على سناد التأسيس – وهو العيب الذي أشار إليه أبو الحسن ههنا – في الجمهرة ٢ /٢٦٦ ؛ والموشح ، ص : ٦، ٢٢ ، ٣٤١ ، ومقدمة اللزوميات ، ص : ٩ ، والقوافي للتنوخي، ص : ١٣٠ ، والوافي ، ص : ٢٤٥ ، (الكافي ، ص : ١٦٤) وشروح السقط ٢ /٥٨٣ ، ٥٨٤ – ٥٨٥ ، وجاء ثانيهما مع أبيات قبله شاهداً على ذلك أيضاً في طبقات فحول الشعراء ، ص : ٦٤ . وسيستشهد أبو الحسن بالبيتين على هذا العيب غير مرة . وفي بعض المصادر السالفة أن العجاج كان يهمز « العالم » و « الخاتم » من قوله في الأرجوزة نفسها :

مبارك للأنبياء خاتم

ولا سناد في البيتين على هذه اللغة . وانظر شرح المفصل ١٠ /١٣ .

(٢) في الأصل : « إذا كانتا » والوجه ما أثبت .

«قال» مع «قيل» لأنك تقول: إذا اتفقت القوافي صحّ البناء، وإذا لم تتفق فسد. فإن كانت الحروف هي القوافي فقد اتفقت في «قال» و «قيل» لأنهما لامان وإذا سَمعت العربُ مثلَ هذا قالوا: اختلفت القوافي. فقولهم: «اختلفت القوافي» يدلّ على أنهم لا يعنون الحروف. وجميع من ينظر في الشعر إذا سمع مثل هذا قال: اختلفت القوافي فقولهم: «اختلفت القوافي» يدلّ على أنهم لا يعنون الحروف.

والقافية عند الخليل ما بين آخر حرف من البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرّك الذي قبل الساكن[1].

---

(١) جاء في القوافي، لأبي يعلى التنوخي، ص: ٥٩ أنه حكي عن الخليل قول آخر في القافية، وهو أنها ما بين الساكنين الآخرين من البيت مع الساكن الآخر فقط. والمشهور المعتمد عند أصحاب هذا العلم من قوله هو ما حكاه أبو الحسن، إلا أن منهم من يحكيه بنحو عبارته، كالتبريزي في الوافي، ص: ٢٢٠ (الكافي، ص: ١٤٩) ومنهم من يقول: «... مع حركة ما قبل الساكن الأول» كالتنوخي في القوافي، ص: ٥٩، وبنحوه حكاه ابن رشيق في العمدة ١/١٥١. وقد جاءت كلتا العبارتين في اللسان (قفا) والغامزة، ص: ٨٧. وانظر ما جاء في الأخير عن ابن جني في توجيه العبارة الثانية، وما قيل في اعتراض توجيهه أيضاً.

هذا، وقد جاء في اللسان (قفا) أيضاً بعد حكاية قول أبي الحسن والخليل وغيرهما في القافية تعقيب على هذه الأقوال اشتمل على نقد وتوجيه لبعض ما حكاه أبو الحسن واحتج به، وقد تداخل فيه كلام ابن جني وكلام ابن سيده، فآثرت إثباته ههنا كما هو، وهذا نصه:

«قال ابن جني: والذي يثبت عندي صحته من هذه الأقوال هو قول الخليل. قال ابن سيده: وهذه الأقوال إنما يخص بتحقيقها صناعة القافية، وأما نحن فليس من غرضنا هنا إلا أن نعرف ما القافية على مذهب هؤلاء من غير إسهاب ولا إطناب. وأما ما حكاه الأخفش من أنه سأل من أنشد:

لا يشتكين عملا ما أنقين =

وقد جاء بيت من قول العرب :

... ... وقافية بين الثنية والضرسِ[١]

زعموا أنه يعني به « الضاد » ولا أراه عناها ، ولكنه أراد شدّة البيت . وقال بعضهم : أراد « السين » . وأكثر الحروف تكون بين الثنيّة والضرس ، وإنما يجاوز الثنيّة من الحروف أقلها . وقد يجوز أن تجعل السين هي القافية في مجاز الكلام لأنه آخر الحروف . ويجوز في هذا القياس أن تكون الياء التي للوصل وجميع حروف الوصل إذا لم يكن بعدهنّ شيء قافيةً ، وجميع حروف الخروج كلٌّ واحد منها قافية على المجاز لأنه آخر الحروف .

= فلا دلالة فيه على أن القافية عندهم الكلمة ، وذلك أنه نحا نحو ما يريده الخليل ، فلطف عليه أن يقول : هي من فتحة القاف إلى آخر البيت ، فجاء بما هو عليه أسهل ، وبه آنس وعليه أقدر ، فذكر الكلمة المنطوية على القافية في الحقيقة مجازاً . وإذا جاز لهم أن يسموا البيت كله قافية لأن في آخره قافية فتسميتهم الكلمة التي فيها القافية نفسها قافية أجدر بالجواز ، وذلك قول حسان :

فنحكم بالقوافي من هجانا ونضرب حين تختلط الدماء

وذهب الأخفش إلى أنه أراد هنا بالقوافي الأبيات ؛ قال ابن جني لا يمتنع عندي أن يقال في هذا إنه أراد القصائد ، كقول الخنساء :

وقافية مثل حد السنا ن تبقى ويهلك من قالها

تعني قصيدة ، والقافية : القصيدة ، وقال :

نبئت قافية قيلت تناشدها قوم سأترك في أعراضهم ندبا

وإذا جاز أن تسمى القصيدة كلها قافية كانت تسمية الكلمة التي فيها القافية قافية أجدر . قال : وعندي أن تسمية الكلمة والبيت والقصيدة قافية إنما هي على إرادة : ذو القافية . وبذلك ختم ابن جني رأيه في تسميتهم الكلمة أو البيت أو القصيدة قافية ».

(١) لم أعرف قائله ولا تتمته .

إلى ذا رأيتُ العرب يقصدون . وعلى ذا فسّر الخليل من غير أن يكون سمّى ، ولكن ذكر اختلاف القوافي فقال : يكون في القوافي التأسيس ، والردف ، وأشباهُ ذلك. فلو كانت عنده الحروفَ لم يكن يقول هذا ؛ لأن الحرف الواحد لا يكون فيه أشياء من نحو التأسيس والردف . وقد وضع الخليل أسماء من « الأفعال » للقوافي ، منها « فيعل » و « فاعل » و « فال » و « فيل » فجعل كلّ واحد من ذا قافية .

باب عدّة القوافي

وهي ثلاثون قافيةً يجمعُها خمسةُ أسماء: مُتَكاوسٌ، مُتَراكِبٌ، مُتَدارِكٌ، مُتَواتِر، مُتَرادِف .

فللمتكاوس منها واحدة، وهي كلُّ قافية توالتْ فيها أربعة[1] متحرّكاتٍ بين ساكنين، وذلك «فَعِلَتُنْ» أربعة أحرف متحرّكة بين نونها ونون الجزء الذي قبلها .

وللمتراكب أربعٌ، وذلك كلُّ قافية توالتْ فيها ثلاثةُ أحرفٍ متحرّكة بين ساكنين، وهي «مُفاعَلَتنْ» «مُفْتَعِلنْ» «فَعِلنْ» لأن في «فَعِلنْ» نوناً ساكنة وآخر الجزء الذي قبلَه نونٌ ساكنة . و «فَعَلْ» إذا كان يعتمد على حرف متحرّك نحو «فعولُ فَعَلْ» اللامُ الآخرةُ ساكنة، واللام في «فعولُ» متحرّكة .

وللمتدارك ستّ قواف، وذلك كلُّ قافية توالى فيها حرفان متحرّكان بين ساكنين . وهي «مُتَفَاعِلُنْ» «مُسْتَفْعِلُنْ» «مَفاعِلُنْ» «فاعِلُنْ» و «فَعَلْ» إذا اعتمد على حرف ساكن، نحو «فَعولنْ فَعَلْ» اللام من

---

(١) في الأصل: «أربع».

من «فعلْ» ساكنة والنون من «فعولنْ» ساكنة، و «فَلْ» إذا اعتمد على حرف متحرّك، نحو «فعولُ فَلْ» اللامُ من «فَلْ» ساكنةٌ، والواوُ من «فعولُ» ساكنةٌ .

وكان الخليل لا يجيز سقوطَ نون «فعولن» بعدها «فَلْ» ويقول: لأَنّ الحذف قد أخلّ به فلا يحتمل ما قبلَه الزحافَ. ولا أراه إلا محتملًا؛ لأنّه لم يكن معاقِباً له .

وقد ذكر الخليل في الجملة ثلاثين قافيةً، ولم يذكر في التفسير إلا تسعاً وعشرين. فلا أدري أيُّهما كان منه الغلطُ. إلا أنهم قدْ رَوَوْا هذا هكذا، وقد ذكروا ما أخبرتُك به .

وللمتواتر سبعٌ، وذلك كلّ قافية فيها حرف متحرّك بين حرفين ساكنين، وهي «مفاعيلنْ» «فاعلاتن» «فَعِلاتنْ» «مَفْعولن» و «فعولن» «فَعْلن» و «فَلْ» إذا اعتمد على حرف ساكن، نحو «فعولنْ فَلْ» .

وللمترادف اثنتا عشرة، وذلك كلّ قافية اجتمع في آخرها ساكنان، وهي: «متفاعلانْ» «مُسْتَفْعلانْ» «مُفْتَعِلانْ» «مفاعِلانْ» «فَعِلَتانْ» «فاعليّانْ»[١] «فَعِلِيّانْ»[٢] «مفعولانْ» «فاعِلانْ» «فَعِلانْ» «مَفاعيلْ» «فعولْ» .

---

(١) رسمه كاتب الأصل: «فاعلييان» بياءين، وهو يعني – فيما يظهر – ما أثبته؛ وذلك أن أبا الحسن إنما يعدد ههنا الضروب التي يلتقي في آخرها ساكنان فتكون القوافي فيها مترادفة، وما أثبت هو عبارة بعض العروضيين عن الضرب الأول المسبغ من أضرب مجزوء الرمل، وبيته: –

. . . .

= يا خليلي اربعــا واسـ ـتخبرا رسماً بعسفانْ

انظر الوافي ، ص : ١٢٤ (الكافي ، ص : ٨٦) . ومن أصحاب العروض من يعبر عن هذا الضرب بـ « فاعلاتان » انظر العقد ٥/٤٦٣ . وقد ذكر كلتا العبارتين الدماميني في العيون الغامزة ، ص : ٧٠ و ٨٣ ، وأفاد في ثاني الموضعين أن « فاعليان » عبارة الأكثرين . وربما كانت العبارة الأخرى : « فاعلاتان » أولى لما فيها من إلماع إلى أن أصله « فاعلاتن » ثم سبغ بزيادة ساكن على سببه الأخير .

(٢) هذا الجزء مخبون ما قبله . ومن عبر عن ذاك بـ « فاعلاتان » عبر عن مخبونه بـ « فَعِلاتان » . وبيته :

واضحات فارسيا ت وأُدْمٌ عَرَبيّاتْ

باب الرويّ

وفي القوافي الرويّ، وهو الحرفُ الذي تُبْنَى عليه القصيدةُ، ويلزمُ في كلّ بيت منها في موضع واحد، نحو قول الشاعر:

إذا قَلَّ مالُ المَرْءِ قلَّ صَدِيقُهُ وأَوْمَتْ إليْهِ بالعُيوبِ الأَصابعُ[1]

العين حرف الرويّ، وهو لازم في كلّ بيت[2].

---

(١) لم أعرف قائله. وهو في مجموعة المعاني، ص: ١٢٨، واللسان (ومأ) وفيه أن الأخفش أنشده في كتاب القوافي. وعجزه في الوافي، ص: ٢٣٣ (الكافي، ص: ١٥٨).

وقوله: «أومت» أصله: «أومأت» سهل الهمزة فقلبها ألفاً، ثم حذفها لالتقائها ساكناً.

(٢) جاء هذا من مقالة الأخفش في اللسان (روى) وبعده كلام في تعقبه يشبه أن يكون من كلام ابن جني إلا أنه لم يصرح بنسبته إليه، وهذا نصه:

«المتأمل لقوله هذا [يجده] غير مقنع في حرف الروي، ألا ترى أن قول الأعشى:

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أجْمالَها غَضْبى عَلَيْكَ فَما تَقولُ بَدا لَها

تجد فيه أربعة أحرف لوازم غير مختلفة المواضع، وهي الألف قبل اللام، ثم اللام والهاء، والألف فيما بعد. فليت شعري إذا أخذ المبتدىء في معرفة الرويّ بقول الأخفش هكذا مجرّداً كيف يصح له؟!».

وانظر ما سيأتي من كلام ابن جني في التعليق التالي فإنه يشبه أن يكون من تمام هذه الكلمة.

وجميع حروف المعجم تكون رويًّا إلا الواوَ، والياءَ، والألفَ اللواتي يكنَّ للإطلاق[١]، وهاءَ التأنيث، وهاءَ الإضمار إذا تحرّك ما قبلها،

(١) جاء هذا من مقالة الأخفش في اللسان (روى) أيضاً وبعده كلام لابن جني في تعقبه من جهة، وفي بسط القول في الروي وموقعه من جهة أخرى. وقد نقل معظم ما جاء فيه من كلامه مع زيادة في آخره الدماميني في العيون الغامزة، ص: ٨٨ – ٨٩، وهذا نص ما جاء فيهما. وقد زدت فيه كلمات أحطتها بحاصرتين استدعى السياق زيادتها، وأحطت بحاصرتين أيضاً ما انفرد الدماميني بنقله في آخره –:

« قال ابن جني: قوله: « اللواتي يكن للإطلاق » فيه أيضاً مسامحة في التحديد. وذلك أنه إنما يعلم أن الألف والياء والواو للإطلاق إذا علم أن ما قبلها هو الروي، [وإذا عرف الروي] استغني بمعرفته عن تعريفه بشيء آخر، ولم يبق بعد معرفته ههنا غرض مطلوب؛ لأن هذا موضع تحديده ليعرف، فاذا عرف وعلم أن ما بعده إنما هو للإطلاق فما الذي يلتمس فيما بعد.

ولكن أحوط ما يقال في حرف الروي أن جميع حروف المعجم تكون رويا إلا الألف والياء والواو الزوائد في أواخر الكلم في بعض الأحوال غير مبنيات في أنفس الكلم بناء الأصول، نحو ألف « الجرعا » من قوله:

يا دار عفرة من محتلها الجرعا ... ...

وياء « الأيامي » من قوله:

هيهات منزلنا بنعف سويقة كانت مباركة من الأيامي

وواو « الخيامو » من قوله:

متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث أيتها الخيامو

وإلا هاءي التأنيث والإضمار إذا تحرك ما قبلهما، نحو « طلحة » و « اضربهُ » وكذلك الهاء التي تبين بها الحركة نحو « ارمِهْ » و « اغزُهْ » و « فيمَهْ » و « لِمَهْ » وكذلك التنوين اللاحق آخر الكلم للصرف كان أو لغيره، نحو « زيداً » و « صهٍ » و « غاقٍ » و « يومئذٍ » وقوله:

أقلّي اللوم عاذلَ والعتابنْ ...

وقول الآخر:

داينتُ أروى والديون تُقْضَنْ =

. . . .

وقول الآخر :

يا أَبَتَا علَّكَ أو عَساكَنْ

وقول الآخر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلمنْ

وقول الأعشى :

... ... ولا تعبد الشيطان واللهَ فاعبدَنْ

وكذلك الألفات التي تبدل من هذه النونات ، نحو :

قد رابني حفص فحرك حفصا

وكذلك قول الآخر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما

وكذلك الهمزة التي يبدلها قوم من الألف في الوقف ، نحو « رأيت رجلأْ » و « هذه حبلأْ » و « يريد أن يضربهأْ » . وكذلك الألف والياء والواو التي تلحق الضمير ، نحو « رأيتها » و « مررت بهي » و « ضربتهو » و « هذا غلامهو » و « مررت بهما » و « مررت بهمي » و « كلمتهموْ » . [وذلك أنه لا يمكن أن يلحق بعد حرف الروي أكثر من حرفين ، الأول هاء الوصل والآخر خروج . ونحن نعرض من ذلك ما يتبين [به] غرضنا . من ذلك قول رؤبة :

وقاتم الأعماق خاوي المخترقْ

فآخر البيت القاف ، وليست من الحروف المستثناة ، فهي حرف الروي ، والقصيدة لذلك قافية . ويلي ذلك قول زهير :

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطلُهْ وعرِّي أفراس الصبا ورواحلُهْ

فآخر البيت الهاء ، إلا أنها من الحروف المستثناة ؛ ألا تراها هاء إضمار متحركاً ما قبلها ، فلا تكون رويا . فقد اضطررت إلى اعتبار ما قبلها وهو اللام وليست من الحروف المستثناة ، فهي الروي ، والقصيدة لذلك لامية . ويلي [ذلك] قول الأعشى :

قطعت إذا خب ريعانها بعرفاء تنهض في آدها

فآخر البيت الألف ، ولا تكون رويا ، لأنها تابعة لهاء الإضمار ، فقد اضطررت إلى اعتبار ما قبل الهاء وهو الدال ، وليست من الحروف المستثناة ، فهي إذن الروي ، والقصيدة لأجل ذلك داليّة . وهذه الطريقة أصحّ الطرق إلى معرفة الروي وأجلاها وأوضحها ، ولا شيء يقوم في استخراج محله مقامها »] اه .

وألفَ الاثنين ، وواوَ الجمع إذا انضمَّ ما قبلها .

ويلزمُ بعد الرويّ الوصلُ والخروجُ[١] .

أمّا الوصلُ فلا يكون إلا ياء ، أو واوًا ، أو ألفاً كلّ واحدة منهنّ ساكنة في الشعر المطلق . ويكون الوصل أيضاً هاء ، وذلك هاءُ التأنيث التي في « حمزة » ونحوها ، وهاءُ الإضمار للمذكّر والمؤنّث متحرّكةً كانت أو ساكنةً ، نحو هاء « غلامهي » و « غلامها » ، والهاءُ التي تُبيِّنُ بها الحركةَ نحو « عليَّهْ » و « عمَّهْ » و « اقضِهْ » و « ادْعُهْ » تريد « عليّ » و « عمّ » و « اقْضِ » و « ادْعُ » فأدخلتَ الهاءَ لِتُبيِّنَ بها حركةَ هذه الحروف . فكلّ هذه الهاءات لا يكنّ إلا وصلًا متحرّكاتٍ كنّ أو سواكنَ ، ولا يجوز حركةُ واحدةٍ منهنّ مع حركة مخالفة لها ، ولا تكون واحدة منهنّ رويًّا إلّا أن يَسْكُنَ ما قبلهنّ فيكنّ رويًّا ، ولا يكنّ وصلًا إذا سكن ما قبلهنّ ؛ لأن الوصل إنما يكون للحرف المتحرّك ؛ لأنه ياء تتبع كسرًا

---

(١) حكى ابن سيده قول الأخفش هذا في المحكم ، ص : ٢٩٤ (مصورة المجمع) وهو عنه في اللسان (وصل) وجاء فيهما بعده ما نصه وقد زدت فيه بين حاصرتين ما يوجب سياق الكلام زيادته :

« قال ابن جني : فقول الأخفش : « يلزم بعد الروي الوصل [والخروج] لا يريد به أنه لا بد مع كل روي أن يتبعه الوصل [والخروج] ؛ ألا ترى أن قول العجاج :

قَدْ جَبَرَ الدّينَ الإلـهُ فَجَبَـرْ

لا وصل معه ، وأن قول الآخر :

يا صاحبيّ فدتْ نفسي نفوسَكما   وحَيْثُما كنتما لاقَيْتُما رَشَدا

إنما فيه وصل لا غير ! ولكن الأخفش إنما يريد أنه مما يجوز أن يأتي بعد الروي ، فإذا أتى لزم فلم يكن منه بدّ ، فأجمل القول وهو يعتقد تفصيله » .

أو واو تتبع ضماً، والألفُ لا تتبع إلا فتحاً، ولم يكن لهنّ أصول في الكلام، وهذه الهاء مشبَّهة بهنّ قد أُجْرِيَتْ مُجْراهنّ. وقد يُجْرون الهاء التي من الأصل مُجْرى هذه الهاءات. وإنما أَجْرَوا الهاء مُجْرى الياء والواو والألف لأنها حرفٌ خفيٌّ، ومَخْرَجُها من مخرج الألف، وتُبَيَّنُ بها حركة ما قبلَها في قولك: «عليّهْ» و «ارمِهْ» و «اغزُهْ» و «عمّهْ» فإذا وصلتَ حذفتَها، وتفعل ذلك في الألف[1] من «أنا» إذا وقفتَ قلتَ: «أنا» تُبَيِّن بالألف فتحةَ النون، فإذا وصلتَ ألقيتَ الألف. وقال بعضهم في السكوت[2]: «حيّهلا» فإذا وصل ألقى الألف[3]. ولو لم يشتبها إلّا بالخفاء والخفة كانت قد قاربتْها؛ ألا ترى أن قوماً يقولون في الوقف: «اضربُهْ» فيضمّون الباء لخفاء الهاء[4]؟! وقد دعا ذلك قوماً إلى أن قالوا: «هذه طلحتْ» فأبدلوا التاء مكان الهاء لخفائها[5].

وإنما اختُصَّ الوصلُ بالواو والياء والألف لأنهنّ يتبعنَ ما قبلهنّ من المتحرّكات، فأرادوا زائدًا يشبه ما قبله، فأتبعوا المكسورَ ياء لأنَّ

---

(١) في الأصل: «ألف». والوجه ما أثبت.

(٢) في الأصل: «السكون» وهو تصحيف صوابه ما أثبت.

(٣) انظر في ذلك كتاب سيبويه ٢/٢٧٩، وشرح المفصل ٤/٤٥ و ٩/٨٤، وشرح الشافية ٢/٢٩٤.

(٤) انظر بسط ذلك في كتاب سيبويه ٢/٢٨٧، وشرح المفصل ٩/٧٠ – ٧٢، وشرح الشافية ٢/٣٢٢ – ٣٢٣، وشرح شواهده، ص: ٢٦١.

(٥) انظر بسط ذلك في كتاب سيبويه ٢/٢٨١، وسر الصناعة ١/١٧٦ – ١٨٧، وشرح المفصل ٩/٨٠ – ٨١، وشرح الشافية ٢/٢٨٨ – ٢٩٠، وشرح شواهده، ص: ٢١٨ – ٢٢٣.

الكسرَ والياءَ جنسٌ واحدٌ ، وأتبعوا المضمومَ واواً لأن الضمَّ والواوَ جنسٌ واحد ، وكذلك الفتحُ والألفُ ، ولا تكونُ إلا بعدَ فتحة . وإنما وصلوا بهذه الحروف لأن الشعر وُضِعَ للغناء والحُداء والترنُّم ، وأكثرُ ما يقع ترنُّمهُم في آخر البيت ، وليس شيءٌ يجري فيه الصَّوت غير حروف اللين : الياء والواوِ الساكنتين ، والألفِ ، فزادوهنّ لتمام البيت ، واختصّوهن لأن الصوت يجري فيهنّ . ولولا خفاء الهاء ما جعلوها وصلاً ، غيرَ أنه قد يكون بعدها الخروج ، والخروج لا يكون إلا بحرف اللين . وإذا لم يكن بعد الهاء شيء وكان الشعر بها مستغنياً فربّما يُدْخلونَ الواوَ الساكنة لِيَجْرِيَ الصوتُ فيها(١) ، نحو :

لمّا رأيتُ الدَّهرَ جَمًّا خَبَلُهُو(٢)

ولم يجيزوا حروفَ الوصلِ بعضَها معَ بعضٍ كراهيةَ أن يختلف الصوتُ ؛ لأن الصوت الذي يجري في الواو ليس كالصوت الذي يجري في الألف ، فسُوِّيَ بينها(٣) كما سُوِّيَ بين حروف الرويّ .

فأما الخروج فلا يكون إلا ياءً ، أو واوًا ، أو ألفاً بعدَ هاء الإضمار إذا كانت وصلًا ، نحو الألف التي بعد الهاء في قوله – وهو الأعشى :

رَحلَتْ سُمَيَّةُ غُدْوَةً أجمـالَها غَضْبى عَلَيْكَ فَما تَقولُ بَدالَها(٤)

(١) وتحريك هذه الهاء يدعى « التعدي » وحرف المد الذي توصل به يدعى « المتعدي » وسيبسط المؤلف القول في ذلك في الباب التالي .

(٢) البيت لأبي النجم العجلي ، وهو مع آخر في اللسان (خطل) . وجاء وحده فيه (نوف) مصحفاً .

(٣) في الأصل : « بينه » والسياق يقتضي ما أثبت .

(٤) مطلع قصيدة له يمدح بها قيس بن معديكرب الكندي . ديوانه ، ص : ٢٢ ، والخزانة ٢ /١٨٣ ، واللسان (رحل ، روى) .

والياء في قوله :

تَجَرُّدَ المَجْنُونِ مِنْ كِسَائِهِي[1]

والواو في قوله :

وَمَهْمَهٍ عامِيَـةٍ أَعْماؤُهو[2]

فهذا ما يلزم بعد الرويّ، فيما فسّر الخليل، من الحروف .

فأمّا ما يلزم من الحروف قبل الرويّ فالرِّدْفُ، والتأسيسُ .

أما الرِّدْفُ فألف ساكنة إلى جنب حرف الرويّ من قبله، نحو الألف في قوله :

وَدِمْنةٍ تَعْرِفُهـا وأطلالْ[3]

فهذه الألف لازمة في هذا الموضع من القصيدة كلِّها لا يجوز معها غيرُها .

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي في صفة فرس . المعاني الكبير ، ص : ٧٨ ، والوافي ، ص : ٢٢٦ (الكافي ، ص : ١٥٢) والغامزة ، ص : ٩١ ، واللسان (نفذ) . وقبله :

مبترك يخرج من هبائه تجرد ... البيت

وقال ابن قتيبة في شرحهما : « مبترك : معتمد في العدو . يقول : يخرج من الغبار كما رمى مجنون بكسائه » .

(٢) مطلع أرجوزة لرؤبة . ديوانه ، ص : ٣ ، والقوافي ، للتنوخي ، ص : ٩٥ ، ١٠٣ ، والغامزة ، ص : ٩١ ، ومقاييس اللغة ٤ /١٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ /٣٦٦ ، ٢ /٣٩ ، والإنصاف ، ص : ٣٧٧ ، وشرح المفصل ٢ /١٨٨ ، والمخصص ١٠ /١١٧ ، واللسان (نفذ ، عمي) .

والأعماء : المجاهل . وعامية : لا يهتدى فيها .

(٣) لم أعرف قائله ولا وقفت له على صلة .

ويكون الرِّدْفُ واوًا ساكنة [أو ياءً ساكنة][١] في هذا الموضع يجتمعان في قصيدة إذا انفتح ما قبلهما[٢]، نحو «قَوْل» مع «قَيْل» أو انضمّ ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء، نحو «قُولا» مع «قِيلا». فإن انكسر ما قبل الياء لم يجز معها ياء مفتوح ما قبلها، نحو «بِيع» مع «بَيْع»، وكذلك إذا انضمّ ما قبل الواو لم يجز معها[٣] واو مفتوح ما قبلها، نحو «قُول» مع «قَوْل»[٤].

وإنما اجتمعت الواو والياء وفارقتا الألف لأنهما أختان تُقْلَبُ كلّ

---

(١) زيادة يقتضيها سياق الكلام.

(٢) في الأصل: «قبلها» والوجه ما أثبت.

(٣) في الأصل: «مع».

(٤) نقل في اللسان (ردف) تعريف «الردف» عن الجوهري وابن سيده، وجاء فيه عقبه:

«قال ابن جني: أصل الردف للألف؛ لأن الغرض فيه إنما هو المدّ، وليس في الأحرف الثلاثة ما يساوي الألف في المدّ؛ لأن الألف لا تفارق المدّ. والياء والواو قد يفارقانه. فإذا كان الردف ألفاً فهو الأصل، وإذا كان ياء مكسوراً ما قبلها، أو واواً مضموماً ما قبلها = فهو الفرع الأقرب إليه؛ لأن الألف لا تكون إلا ساكنة مفتوحا ما قبلها. وقد جعل بعضهم الواو والياء ردفين إذا كان ما قبلهما مفتوحاً، نحو «زيْنب» و «ثوْب».

«قال: فإن قلت: فإن الردف يتلو الراكب، والردف في القافية إنما هو قبل حرف الروي لا بعده، فكيف جاز لك أن تشبهه به والأمر في القضية بضد ما قدمته؟ فالجواب أن الردف وإن سبق في اللفظ الروي فإنه لا يخرج مما ذكرته؛ وذلك أن القافية كما كانت — وهي آخر البيت — وجهاً له وحلية لصنعته، فكذلك أيضاً آخر القافية زينة لها ووجه لصنعتها، فعلى هذا يجب أن يقع الاعتداد بالقافية والاعتناء بآخرها أكثر منه بأولها. وإذا كان كذلك فالروي أقرب إلى آخر القافية من الردف، فبه وقع الابتداء في الاعتداد، ثم تلاه الاعتداد بالردف، فقد صار الردف كما تراه، وإن سبق الروي لفظا، تبعاً له تقديراً ومعنى، فلذلك جاز أن يشبه الردف قبل الروي بالردف بعد الراكب».

القوافي المقيدة

واحدة منهما إلى صاحبتها ، وتُحْذَفان في الوقف في القوافي وفي رؤوس الآي ، والألف لا يُفْعَل ذلك بها ، وتكون الألف بدلًا من التنوين في « رأيت زيدًا » وأشباهه إذا وقفتَ ، ولا تكون الياء أو الواو بدلًا من التنوين إلا في لغة رديّة[1] .

وزعموا أن الخليل كان لا يجيز « يسوء » مثل « يسوع » مع « يجيء » مثل « يجيع » ويقول : لأن الشاعر إذا خفف الهمزة اختلف الرويّان وذهب الرّدفان . وذلك عندنا جائز ؛ لأنه إنما جعل حرفَ الرويّ همزةً ولو كان من لغته التخفيفُ لم تقع الهمزة رويًا ؛ لأن الهمزة لا تثبت في لغته في مثل هذا الموضع[2] .

وكان من رأيه أن يجيز « فَلْس » مع « رأس » . وهذا نقضٌ للأول ؛ لأن « رأس » إن خُفِّفت همزته صارت ألفاً تكون ردفاً . وقد قالت الشعراء ذلك كثيرًا .

وكان من قوله أن يجيز « آدَم » مع « دِرْهَم » و « آخَر » مع « مَعْمَر » والألفُ التي في « آدم » و « آخَر » همزة مُبْدَلة تُشْبه التأسيس ، وهي تُجْعَل تأسيساً . ولو جعلتَ « آدم » مع « هاشم » و « آخر » مع « جابر » لجاز ، وهذا من قوله . ولا يجوز في القياس « آدم » مع « درهم » في

---

(١) ذكر سيبويه هذه اللغة في كتابه ٢ /٢٨١ قال :
« وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون : « هذا زيدو » و « هذا عمرو » و « مررت بزيدي » و « بعمري » جعلوه قياساً واحداً فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف »
وانظر شرح المفصل ٩ /٧٠ ، وشرح الشافية ٢ /٢٨٠ .

(٢) في الأصل : « هذه الموضع » .

لغةِ مَنْ أبدل، لأنها مُبْدَلَةٌ وليست بهمزة. وإنما جاز «أأدم»[١] مع «دِرْهَم» لأنها همزة مُحَقَّقة في لغةِ مَنْ يجمع بين الهمزتين. فإذا أَبْدَل فهي الألف، مثل ألف «ياتَزِر» و «ياتسي[٢]» سمعناه[٣] من العرب ورواهُ يونس.

ويجوز هذا في ألف «رأس» إذا كانت مع شيء فيه ألف، نحو «رال» مع «بال». إذا خُفِّفَتْ همزةُ «رأس» و «رأل» وهي تُجْعَل ردفاً[٤]. وألف «جابر» و «هاشم» من أصل الاسم. فمن ههنا لم يجز «آدم» مع «درهم» في القياس، وإنما جاز «رأس» مع «فلْس» على التحقيق، فأما البدل فلا؛ لأنها قد صارت ألفاً، فلا تكون إلا ردفاً. وقال امرؤُ القيس:

... ... كأنَّ مكان الرِّدفِ منهُ على رالِ[٥]

وهو الحوليّ من النعام، وهو مهموز في الأصل، فجعل معه «ذيّال» و «بالِ[٦]».

---

(١) رسمها في الأصل: «أدم».

(٢) في الأصل: «يا تيس» وكأنه «يفتعل» من «أيس» مقلوب «يئس» مسهل الهمزة، إلا أني لم أجد هذا البناء في كتب اللغة. وأما ما أثبته - ولعله الصواب - فهو «يفتعل» من «الأسوة» وقد سهلت همزته.

(٣) في الأصل: «وسمعنا» ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) كذا في الأصل، وفي العبارة قلق، ولعل الصواب: «وإذا خففت ... فهي تجعل ...»

(٥) ديوانه، ص: ٣٦، وتمامه:

وصم صلاب ما يقين من الوجى كأن ....

(٦) وذلك في قوله: (الديوان، ص: ٣٧ - ٣٨):

فجال الصوار واتقين بقرهب طويل القرا والروق أخنس ذيال

فعادى عداء بين ثور ونعجة وكان عداء الوحش مني على بال

وكان لا يجيز «لؤلؤها» مع «يكلؤها» ويقول: إنه إن خُفِّفَ اختلف الرويّانِ، وهو لا يختلف؛ لأنّك إذا خَفَّفْتَ جَعَلْتَهما واوين مضمومتين . فإن قال: يغيّرهما الإبدال دخل عليه في هذا «رأس» مع «فلس» الذي قالته العرب، وكان هو أيضاً يقوله . وقد تتّقي الشعراء نحوًا مما اتقى، ولو قالوه لم يكن فسادًا؛ ألا ترى أنهم يلزمون ما قبل «هم» و «هما» إذا كانا قافية ، وما قبل التاء والكاف إذا كان كلٌّ واحدٍ منهما قافيةً، وليس هو بحرف رويّ ، ولا حرفٍ من اللوازم ، فيتقون «منهما» مع «فيهما» و «منهم» مع «فيهم» وإذا قالوا : «لك» في قافية جعلوا ما قبل رويّها في أكثره اللام ، فلم يستحسنوا معها «بك» وأشباه ذلك، وهو جائز . ومما ألزموا أنفسَهم فيه ما لا يلزمُهم قوله :

أأطلال دارٍ بالسِّباعِ فحِمّتِ ... سألتَ فلما استعجمتْ ثُمَّ صَمَّتِ
صَرَفْتَ ولم تَصْرِفْ أواناً وبادَرَتْ ... نهالُ دُموعِ ٱلعَيْنِ حَتّى تَعَمَّتِ[1]

فلزم الميمَ في القصيدة كلّها . وزعموا أنهم سألوا كثيرًا عنها

---

(١) مستهل قصيدة لكثير في رثاء عبد العزيز بن مروان جمع محقق ديوانه الدكتور إحسان عباس ، ص : ٣٢٣ – ٣٢٦ ما وقف عليه من أبياتها وليس فيها الثاني مما ههنا . ورواية الأول فيه : « ... بالنياع » وهي رواية ياقوت في معجم البلدان (النياع) إلا أنه ذكر أنه يروى أيضاً « ... بالنباع » بالباء الموحدة ، وبهذه الرواية جاء في معجم ما استعجم ص: ١٢٩٢ ، ومقدمة اللزوميات، ص: ١٧ ، بيد أن في الأخير أيضاً: « أداراً لسلمى ... » وهو برواية « بالسباع » في اللسان (حمم) عن الأخفش . وفي الأصل : « أطلال ... » وزدت الهمزة من المصادر السالفة .

وثاني البيتين في اللسان (عمي) عن الأخفش غير منسوب . وفي الأصل : « ... ولم تصرف ارانا » غير معجمة ، وأثبت ما في اللسان .

فقال : لا يجوز غير الميم[١] .

وقد قال كُثَيِّر فغيّر ما قبل التاء :

أصابَ الرّدى مَنْ كانَ يَهْوى لكِ الرّدى
وجُنَّ اللّواتي قُلْنَ : عَزّةُ جُنَّتِ

وقُلْتُ لها يا عَزّ كلُّ مُصِيبةٍ إذا وُطِّنَتْ يوماً لَها النفسُ ذَلَّتِ[٢]

فجاء بالنون مع اللام . وقال الفرزدق فغيّر :

وباكيةٍ تَبْكي هُرَيْماً وَلوْ رَأَتْ هُرَيْماً لَدارتْ عَيْنُها فَاسْمَدَرَّتِ
يُقاتِلُ قبلَ الخَيْلِ فَهْوَ أمـامَها ويَطْعنُ عَنْ أدْبارِها إن تَوَلَّتِ[٣]

وقال أبو الأسود فلزم اللام في القصيدة :

حَسِبتَ كِتابي إذْ أتاك تَعَرُّضاً لِسَيْبِكَ لَمْ يذهبْ رَجائي هُنالِكا

---

(١) كذا قال أبو الحسن ، إلا أن فيما جاء في الديوان أربعة أبيات وقعت فيها الراء قبل التاء لا يبعد أن تكون من قصيدة أخرى لكثير .

(٢) من تائيته في صاحبته « عزة » وهي أشهر شعره ، إلا أن أولهما لم يرد في المشهور من رواياتها . انظر ديوانه ، ص : ٩٧ ، ١٠٧ وتخريج البيتين فيه .

وفي الأصل : « وقلن لها ... » وما أثبته هو ما أطبقت عليه الروايات .

(٣) من قصيدة له في هريم بن أبي طحمة المجاشعي ، وكان مع مسلمة يوم بابل ، فضرب يد يزيد بن المهلب فقطعها ، وكان القحل الكلبي هو الذي صرع يزيد ، وضربه أيضاً يزيد فقتله ، فماتا جميعاً . ديوانه ، ص : ١٣٣ ، ١٣٢ . ورواية الأول فيه :

وقائلة كيف القتال ولو رأت هريما ... ...

وهي أجود ؛ لأن الفرزدق إنما قال القصيدة يمدح هريماً . ورواية أبي الحسن توهم أنها في رثائه . ورواية الثاني فيه :

يكون أمام الخيل أول طاعـن ويضرب أخراها إذا هي ولت

اسمدرت العين : كل بصرها وتراءى لها السمادير ، وهو ما يتراءى للإنسان من ضعف بصره عند السكر أو غشي النعاس أو الدوار .

نُعَيْمُ بْنُ مَسْعودٍ أَحَــقُّ بما أتى وَأَنْتَ بِما تَأْتي حَقِيقٌ كَذَلِكا[١]

وقد يلزمون الكسر قبل هذه الكاف ولا يجيزون غيره . وكذلك قاله أكثر الشعراء . وما أرى اختلاف ذلك إلا سنادًا، لأن الشعراء لم تقله إلا هكذا إذ[٢] قبله تأسيس . ولا أبالي الحركةَ التي بعدَ التأسيس أن تختلف، ولا أعدّه عيباً ، وهو قليل، وكان الخليل يجيزه .

وإذا قفّوْا بالكلمة التي فيها حرف مضاعَف لم[٣] يجعلوا معه غيره نحو «ضبّا» و «لبّا» لا يكادون يجعلون معهما «صعبا» وهما سواء. وذلك جائز جيّد .

ومّما لا يكون ردفاً الواوُ والياءُ إذا كانتا مُدْغَمَتَيْن، نحو «دَوّا» و «جَوّا» يجوز معهما «عَدْوا» و «جَرْوا» و «غَزْوا» . ويجوز مع «حَيّا» و «لَيّا»: «ظَبْيا» و «رَمْيا» . وذلك أنهما لمّا أُدْغِمَتا ذهب منهما المدُّ، فأشبهتا غيرَهما من الحروف .

وإنما جازتِ الواوُ مع الياء في الرِّدف وفارقتْهما الألف لأن الألف لا يتغيّر ما قبلَها أبدًا ، ولا يكون إلا فتحاً، وما قبلَ الياء والواو يتغيّر ،

---

(١) من أبيات قالها في الحصين بن أبي الحر العنبري ، وكان الحصين ونعيم بن مسعود النهشلي يليان لزياد بعض أعمال الخراج ، فكتب إليهما أبو الأسود وأراد أن يبراه ، ففعل ذلك نعيم ، وأما الحصين فألقى بكتابه وراء ظهره ، فقال أبو الأسود في ذلك الأبيات . ديوانه ، ص : ١٤١ – ١٤٢ ، والأغاني ١٢ /٣٠٧ وثانيهما مع آخرين في مقدمة اللزوميات ، ص : ١٩ ساقها شاهداً على التزامه اللام قبل الكاف أيضاً .

(٢) كأنها في الأصل : «أو» .

(٣) في الأصل : «ولم ...» أقحم الناسخ الواو في جواب «إذا» فأساء .

فتقول: «القَوْل» و «القُول»، و «القِيل» و «البَيْع» ...[١] وكان في نحو «ظبْي» و «عذْو» وأشباه هذا كثير فيهما. والألف حالُها واحدٌ أبدًا وحالُ ما قبلَها، فلذلك فارقتْهما. ومع ذلك أن الياء والواوَ تُدْغَمُ كلُّ واحدةٍ منهما في صاحبتها، نحو «مَقْضيّ» و «مَرْمِيّ» أُدْغِمَت واو «مَفْعول» في الياء. وتُغَيَّر الواوُ المتحرّكة للياء الساكنة تكونُ قبلَها، نحو «مَيِّت» و «سَيِّد» وإنما أصلهما[٢] «مَيْوِت» و «سَيْوِد» وزنهما[٣] «فيْعِل».

وأمّا التأْسيسُ فألفٌ ساكنة دونَ حرف الروي بحرف متحرِّك يكون بين حرف الرويّ وبينها يلزم في ذاك الموضع من القصيدة كلها، نحو ألف «فاعل» من لامه. فإن كانت الألف من كلمة سوى الكلمة التي فيها حرف الرويّ ولم يكن الرويّ حرفَ إضمار لم تُجْعَلْ تأْسيسا، وأُجْرِيَ في موضعها من القصيدة جميعُ حروف المعجم، نحو قول عنترة:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أموتَ وَلَمْ تَدُرْ
لِلْحَرْبِ دائرةٌ عَلَى ٱبنَيْ ضَمْضَمِ

الشاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمْهُما
والناذِرَيْنِ إذا لَمَ ٱلْقهما دَمي[٤]

---

(١) كذا في الأصل، وقد رسم كاتبه في هذا الموضع علامة يظهر أنه أشار بها إلى أن في الكلام سقطاً أو تصحيفاً. ولا يبعد أن يكون «وكان» مصحفاً عن «ويسكن».

(٢) في الأصل: «أصلها» والوجه ما أثبت.

(٣) كأنها في الأصل: «وزنها» والوجه ما أثبت.

(٤) من معلقته المشهورة، ديوانه في مختار الشعر الجاهلي ١/٣٨٠، وسائر كتب المعلقات وما يلحق بها. وهما في الشعر والشعراء، ص: ٢٥٣. وجاء ثانيهما شاهداً على المسألة في

فهذه الألف لا تكون تأسيساً ؛ لأنها منقطعة من ميم « دمي » وليست من ضمير[1] . وقال العجاج :

فَهُنَّ يَعْكِفْنَ بِـهِ إذا حَجـا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الفنزجا[2]

فهذه الألف لا تكون تأسيساً ؛ لأنها منفصلة . فإن كانت الألف منقطعة وحرف الرّويّ من اسم مُضْمَر جاز أن تُجْعَل الألفُ تأسيساً وغيرَ تأسيس ؛ قال الشاعر فألزمَ التأسيس :

إن شِئْتُما أَلْقَحْتُما وَنَتَجْتُما وإنْ شِئْتُما مِثْلًا بِمِثْلٍ كَما هُما
وإنْ كانَ عَقْلٌ فَاْعْقِلا لِأَخِيكُما بَناتِ المَخاضِ وَالفِصالَ المَقاحِما[3]

رسائل أبي العلاء ، ص : ٧٤ ، والوافي ، ص : ٢٢٨ (الكافي ، ص : ١٥٤) والقوافي ، للتنوخي ، ص : ٨٥ ، وعجزه في العمدة ١ /١٦١ ، وجاءا جميعاً شاهداً عليها أيضاً في الغامزة ، ص : ٩٣ .

و « ابنا ضمضم » اللذان ذكرهما هما حصين وهرم ابنا ضمضم المريان ، وكان عنترة قتل أباهما في حرب داحس والغبراء ، فكانا يتواعدانه .

وفي الأصل : « ... بأن تموت » وما أثبته هو ما أطبقت عليه الروايات .

(١) في الأصل : « من ضميره » والوجه ما أثبت .

(٢) ديوانه ، ص : ٨ ، والجمهرة ٣ /٣٢٥ ، ومقاييس اللغة ٤ /١٠٨ ، واللسان (عكف ، حجا) . والأول منهما في الجمهرة ١ /١٨٠ مع آخر قبله ، والاشتقاق ، ص : ١٠٤ ، والمخصص ٣ /١٦ ، ١٢ /٦٧ ، ١٥ /١٣٥ ، وثانيهما في الجمهرة ٣ /٥٠٠ ، ومقاييس اللغة ٤ /٥١٥ ، واللسان (فنزج) . وجاءا شاهدا على المسألة في مقدمة اللزوميات ، ص : ٥ والقوافي ، للتنوخي ، ص : ٨٦ ، والعقد ٥ /٤٩٩ . وجاء الأول منهما مع آخر من الأرجوزة نفسها شاهداً عليها أيضاً في رسائل أبي العلاء ، ص : ٧٤ .

والبيتان في صفة ثور ونعاجه . « يعكفن به » أي يقبلن عليه . وحجا بالمكان : : أقام . والفنزج : رقص للعجم يأخذ فيه بعضهم بيد بعض .

(٣) البيتان لعوف بن عطية بن الخرع التيمي من قصيدة كان من خبرها أن بني عبد مناة بن بكر ابن سعد بن ضبة أغاروا على جيران له فأخذوا إبلهم ، ولما رغب إليهم أن يردوا على جيرانه إبلهم أخذوا يضحكون منه وقالوا: إن شئت جمعنا لك إبلا ، وإن شئت عقلنا =

فجعل ألف « المقاحم » مع ألف « كماهما » وألف « كما » منقطعة وألف « المقاحم » غير منقطعة ، والرويّ ميم « هما »[1] وهو حرفٌ من إضمار لا يزول . وقال زهير :

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرى
مِنَ الدَّهْرِ أَو يَبْدُو لهمْ ما بَدَا لِيَا
بَدا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ ما مَضى
ولا سابقاً شَيْئاً إِذا كانَ جائيا[2]

— لك ! ثم إن عوفاً مكن جيرانه أن يأخذوا من إبل القوم مثل ما أخذوا لهم ، فجاؤوه فقالوا : يا عوف ما حملك على ما صنعت ؟ فقال : الذي صنعتم حملني ، وأخذ يلعب بهم ويقول : إن شئتم جمعنا لكم ، وإن شئتم عقلنا لكم ! ثم قال في ذلك القصيدة . وهي في الأصمعيات ، ص : ١٩١ – ١٩٤ ، ومنها أربعة أبيات فيها بيتا الشاهد في الخزانة ٣ /٣٨٣ ، والرواية فيهما « إن شئتم ... الخ » بضمير الجمع ، وهو الوجه . والبيتان – بمثل رواية الأخفش – في الوافي ، ص ٢٢٩ (الكافي ، ص : ١٥٥) والغامزة ، ص : ٩٣ ، وبقريب منها في العمدة ١ /١٦٣ عن الجرمي، وقد استشهدوا بهما على مثل ما استشهد بهما أبو الحسن . وثانيهما في المعاني الكبير ، ص : ١٠١٣ ، واللسان (عقل) .

وقوله : « ألقحتم وتنتجتم » أي ألقحتم الإبل وتنتجتموها ، يقال : « نتج الرجل الناقة » إذا ولي نتاجها ، أي ولادتها ، حتى تضع . و « العقل » : الدية . ويروى : « وإن كان عقلا » بالنصب على أن « كان » ناقصة ، وأما الرفع فعلى تقديرها تامة . و « بنات المخاض » : أولاد النوق إذا استكملت سنة ودخلت في الثانية ، واحدها : « ابن مخاض » والأنثى « بنت مخاض » . وقد صحف في الأصل إلى « بذات المخاض ». و « الفصال » جمع « فصيل » وهو ولد الناقة إذا فصل عنها ، ويروى مكانه « البكار » جمع « بكر » وهو من الإبل بمنزلة الفتي من الناس . و « المقاحم » جمع « مقحم » – بزنة اسم المفعول – وهو الذي يلقي سنين في عام واحد ، ولا يكون ذلك إلا السيء الغذاء أو ابن الهرمين .

(١) في الأصل : « والروي ميمهما » وما بعده من كلام المؤلف يشهد بصواب ما أثبت .

(٢) البيتان من قصيدة ينسبها بعضهم إلى زهير ، ويعزوها آخرون إلى صرمة بن أنس الأنصاري . وهما في ديوان زهير ، ص : ٢٨٤ ، ٢٨٧ (شرح ثعلب) وص: ١٦٣، ١٦٥ —

فألف « بدا » منقطعة من « ليا » . وإنما تلزم هذه الألفُ المنقطعةُ وتكونُ تأسيساً إذا كان حرف الرويّ ضميرًا ، نحو ياء « ليا » أو حرفاً من مُضْمَر ، نحو ميم « هما » في قوله : « كما هما » وياء « هي » في قوله : « هي ماهيا » .

وقال أبو النجم :

وَطَالَمَــا وَطَالَمَا وَطَالَمَــا غَلَبْتُ عادًا وغَلَبْتُ الأَعْجَمَا[1]

فلم يجعل الألف تأسيساً ، لأنّه أراد أصل ما كانت عليه « طال » و « ما » إذا لم يجعله كلمةً واحدةً ، وهو قد جعلهما كلمةً واحدةً ، وكان

= (شرح الأعلم) . وجاءا شاهداً على المسألة في الوافي ، ص ٢٢٩ (الكافي ، ص : ١٥٤ – ١٥٥) والغامزة ، ص : ٩٣ ، وجاء أولهما كذلك في العقد ٥ /٤٩٩ . وثانيهما – وهو من مشهور شواهد النحو – في كتاب سيبويه ١ /٨٣ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤١٨ ، ٤٢٩ ، ٤٥٢ ، ٢ /٧٨ ، والخصائص ٢ /٣٥٣ ، ٤٢٤ ، والإنصاف ، ص : ١٩١ ، وشرح المفصل ٢ /٥٢ ، ومغني اللبيب ، ص : ٩٦ ، ٢٨٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥١ ، ٦٧٨ . وانظر الخزانة ٣ /٦٦٥ .

(١) جاءا شاهدا على المسألة في العقد ٥ /٤٩٩ . وهما في المحكم ١ /٢٠٧ ، واللسان (عجم) وفيهما عقب البيتين : « إنما أراد « العجم » فأفرد لمقابلته إياه بـ « عاد » و « عاد » لفظ مفرد وإن كان معناه الجمع . وقد يجوز أن يريد « الأعجمين » . وإنما أراد أبو النجم بهذا الجمع ، أي غلبت الناس كلهم . وإن كان العجم ليسوا من عارض أبا النجم ، لأن أبا النجم عربي والعجم غير عرب » . ويلي ذلك كلام يشبه أن يكون مأخوذاً من كلام أبي الحسن ههنا .

وقد أنشد أبو يعلى التنوخي في القوافي ، ص : ٨٦ شاهداً على المسألة بيتين أولهما كالذي ههنا ، وهما :

وطالما وطالما وطالما سقى بكف خالد وأطعما

والبيتان في الوافي ، ص : ١١٧ (الكافي ، ص : ٨٠) استشهد بهما على لحاق الخبن أجزاء الرجز . والبيت الأول في مجالس ثعلب ، ص : ٣٢٦ غير منسوب .

القياس أن يجعلها تأسيساً [لأنّهما][١] صارتا كلمة واحدة . ولولا أنّ ذا جاء ما أجزناه .

وإنما جاز في ألف «كما هما» و «ماهيا» ألاّ تكون[٢] تأسيساً ولم يجز إلا أن تكون ردفاً في المنفصل لأنّ التأسيس متراخٍ عن حرف الرويّ بينَه وبينَه حرفٌ قويّ، فصار كأنّه ليس من القافية، حتّى دعاهم ذلك إلى أن أجازوا مع الألف التي في كلمة الرويّ غيرَها من الحروف؛ قال العجاج :

يا دارَ سَلْمى يا اَسْلَمي ثُمَّ اَسْلَمِي

ثم قال :

فَخِنْدِفٌ هامةُ هــذا العَالَمِ[٣]

وكان رؤبة – فيما بلغني – يعيب هذا[٤] . وهو قليل قبيح .

وقال الأعشى فجعل المنفصل ردفاً، ولا يجوز إلا ذلك، وكذلك قالته الشعراء :

رَحَلَتْ سُمَيَّةُ غُــدْوَةً أَجْمالَها غَضْبى عَلَيْكَ فَما تقولُ بَدا لَها[٥]

وقال رؤبة :

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في الأصل : «إلا أن تكون ...» وهو تخليط من الناسخ، ووجه الكلام ما أثبت .

(٣) سلف البيتان وتخريجهما، ص : ٧ .

(٤) انظر في ذلك طبقات فحول الشعراء، ص : ٦٤، والموشح، ص : ٦، ٣٤٠ – ٣٤١

(٥) سلف البيت وتخريجه، ص : ٢٠ .

بُكاءَ ثَكْلى فَقَـدَتْ حَمِيمـا فَهْي تُبكّي بـ «أَبا» و «ابنيما»[1]

جعل الألف التي في «بدا» ردفاً وهي منفصلة، ولامَ «لها» هي الرويّ، والياء التي في «وابنيما» ردفاً، والميم في «ما» حرف الرويّ.

وليس المنفصل في التأسيس إذا جاء بعده حرف من غير مضمر هكذا، ولكنّه بمنزلة سائر حروف المعجم. وذاك أن «رأى دما» لو كان معه «ملاكما» لم يجز؛ لأن الألف المنفصلة إذا كان بعدها غير حرف إضمار نحو «دم» وأشباه ذلك فهي بمنزلة سائر حروف المعجم، وليس «إذا حجا» بمنزلة «كماهما» لأنّ الميم حرف الرويّ وهو ههنا حرف من مضمر، والجيم حرف ليس من مضمر؛ لأنه في موضع العين من «فعل». ولو جعلت «رآهما» مع «رأى دما» لجاز؛ لأن «رآهما» قد يكون في حال ليس بتأسيس إن شئتَ ويَكون تأسيساً. و «رأى دما» لا يكون تأسيساً؛ لأن «دماً» ليس بمضمر، و «رآهما» تُجعل

---

(١) من أرجوزة في ملحقات ديوانه، ص: ١٨٤ – ١٨٥، ويظهر أن ناشره لفقها من مصادر شتّى ولم يحسن ترتيب أبياتها. وهما في اللسان (بنى، رثى) وثانيهما في المقتضب ٤/٢٧٢، وشرح المفصل ٢/١٢، وكتاب سيبويه ١/٣٢٢ وقال فيه: «وزعموا أن هذا البيت ينشد على وجهين:

فهي ترثّي بـ «أبي» «وابنيما»

و «بأبا وابناما» فـ «ما» فضل، وإنما حكى ندبتها». اهـ. وقد جاء نحو ذلك مبسوطاً في اللسان أيضاً في كلا الموضعين. وفي الغامزة، ص: ٩٢ أن المبرد أنكر رواية «وابناما» بالألف.

والبيتان في صفة القوس، وقبلهما في ملحقات الديوان:

تئن حين تجذب المخطوما أنين عبرى أسلمت حميما

والظاهر أن ثاني هذين رواية أخرى في الأول مما ههنا.

مع «ملاكما» فتكون تـأسيساً، وإذا كانت مع «رأى دما» فهو مثل كونه مع شيء ليس فيه ألف .

وأما «كتابك» و «ثيابك» فلا يكون إلا تـأسيساً، لأنّ ألف التـأسيس ليست في كلمة أخرى وحرف الرويّ في كلمة ، لأنّ الكاف لا تكون كلمة إنّما هي حرف ، وهو حرف الرويّ .

باب ما يلزم القوافي من الحركات

وفي القوافي مّما يلزم من الحركات: الرَّسُّ، وهي فتحة[1] الحرف الذي قبل حرف التَّأْسيس، نحو قول امرئُ القيس:

دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ في حَجَراتِهِ ... وَلكنْ حَديثاً ما حَدِيثَ الرّواحِلِ[2]

ففتحة الواو هي الرسّ[3]. ولا يكون الرسّ إلّا فتحة، وهي لازمة.

---

(١) كذا في الأصل، وسيأتي مثله في تعريف «التوجيه» و«المجرى» وهو جائز من باب الحمل على المعنى، وإن كان الأوجه أن يقال: «هو فتحة ...» نحو ما قال في تعريف «الحذو».

(٢) ديوانه، ص: ٩٤، والمعاني الكبير، ص: ١١١٥، واللسان (حجر) وصدره في الصاحبي، ص: ١٣، ٤١. وهو أول أبيات كان من خبرها أن امرأ القيس نزل على خالد بن سدوس بن أصمع النبهاني، فأغار عليه بنو جديلة فذهبوا بإبله، فقال له جاره خالد: أعطني رواحلك أطلب عليها مالك، ففعل. فيقال: إن خالداً انطوى عليها، ويقال: بل لحق القوم، فاستنزلوه عنها وذهبوا بها أيضاً. فتحول امرؤ القيس عنه، ونزل على جارية بن مر الثعلي، فأجاره وأكرمه، فقال الأبيات يمدحه ويمدح قومه وينال من خالد.

والنهب: المال المنهوب. والحجرات: النواحي، واحدتها: حجرة. وقد ذهب صدر البيت مثلا يضرب لمن ذهب من ماله شيء، ثم ذهب بعده ما هو أجل منه. انظر مجمع الأمثال ١/٢٦٧ - ٢٦٨.

وفي الأصل: «... حديث الدواخل» - تصحيف.

(٣) في الأصل: «فتحة الواو هي رس» وما أثبته من اللسان (رسس) وقد جاءت فيه مقالة أبي الحسن هذه، وجاء عقبها ما نصه: =

ومنها الحَذْو ، وهو حركة الحرف الذي قبل الرّدف . وتجوز ضمّته مع كسرته ، ولا يجوز مع [الفتح] غيره ، نحو ضمّة «قُول» مع كسرة «قِيل» وفتحة «قَوْل» مع فتحة «قَيْل». ولا يجوز «بَيْع» مع «بِيع»[(١)]

= «وقد دفع أبو عمر الجرمي اعتبار حال الرس وقال : لم يكن ينبغي أن يذكر ؛ لأنه لا يمكن أن يكون قبل الألف إلا فتحة ، فمتى جاءت الألف لم يكن من الفتحة بد .

«قال ابن جني : والقول على صحة اعتبار هذه الفتحة وتسميتها أن ألف التأسيس لما كانت معتبرة مسماة ، وكانت الفتحة داعية إليها ومقتضية لها ومفارقة لسائر الفتحات التي لا ألف بعدها نحو «قَوْل» و«بَيْع» و«كَعْب» و«ذَرْب» و«جَمَل» و«حَبَل» ونحو ذلك ــ خُصّت باسم لما ذكرنا ، ولأنها على كل حال لازمة في جميع القصيدة .

«قال : ولا نعرف لازماً في القافية إلا وهو مذكور مسمى . بل إذا جاز أن نسمّي في القافية ما ليس لازماً ، أعني «الدخيل» فما هو لازم لا محالة أجدر وأحجى بوجوب التسمية له .

«قال ابن جني : وقد نبه أبو الحسن على هذا المعنى الذي ذكرته من أنها لما كانت متقدمة للألف بعدها وأول لوازم القافية ومبتدأها سماها الرس ؛ وذلك لأن الرس والرسيس أول الحمى الذي يؤذن بها ويدلّ على ورودها» .

وانظر الغامزة ص : ٩٤ .

(١) نقل ابن سيده في المحكم ٣ /٣٨١ تعريف «الحذو» هذا بتصرف يسير في أوله ، ولم يصرح بأنه من كلام الأخفش ، وهو عنه في اللسان (حذا) ومنهما استدركت ما بين حاصرتين ، وبه يستقيم الكلام . وجاء فيهما بعده :

«قال ابن جني : إذا كانت الدلالة قد قامت على أن أصل الردف إنما هو للألف ، ثم حملت الياء والواو فيه عليها ، وكانت الألف ــ يعني المدّة التي يردف بها ــ لا تكون إلا تابعة للفتحة وصلة لها ومحتذاة على جنسها = لزم من ذلك أن تسمى الحركة قبل الردف حذوا ، أي سبيل حرف الردف(١) أن يحتذي الحركة قبله ، فتأتي الألف بعد الفتحة ، والياء بعد الكسرة ، والواو بعد الضمة .

«قال ابن جني : ففي هذه السمة من الخليل ، رحمه الله ، دلالة على أن الردف بالواو والياء المفتوح ما قبلهما(٢) لا تمكن له كتمكن ما تبع من الردف(١) حركة ما قبله» .

(١) في مطبوعَي المحكم واللسان «الروي» وسياق الكلام يقتضي ما أثبت .
(٢) في مطبوعَي المحكم واللسان «قبلها» وسياق الكلام يقتضي ما أثبت .

ومنها التَّوْجيه ، وهي[١] حركة الحرف الذي إلى جنب الرويّ المقيّد ، ولا يجوز مع الفتح غيره ، نحو قوله :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَرْ[٢]

التزم الفتح فيها كلّها . ويجوز الكسر مع الضمّ في قصيدة واحدة[٣] ؛ قال الشاعر :

---

(١) انظر ما سلف ، ص : ٣٥ التعليق : ١ .

(٢) مطلع أرجوزة للعجاج . ديوانه ، ص : ١٥ . وهو مما كثر الاستشهاد به في كتب اللغة والعروض وغيرها . وقد جاء شاهداً على ما ذكر أبو الحسن في الموشح ، ص : ٨ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ، ص : ٢٨٧ .

(٣) جاءت مقالة الأخفش هذه في « التوجيه » في اللسان (وجه) وفيه بعده :

« قال ابن جني : أصله من « التوجيه » كأن حرف الروي موجّه عندهم أي كأن له وجهين ، أحدهما من قبله ، والآخر من بعده ؛ ألا ترى أنهم استكرهوا اختلاف الحركة من قبله ما دام مقيداً ، نحو « الحمِقْ » و « العقُق » و « المخترَقْ » ، كما يستقبحون اختلافها فيه ما دام مطلقاً ، نحو قوله :

... ... عجلانَ ذا زادٍ وغيرَ مزَوّدِ

مع قوله فيها :

... ... وبذاكَ خبّرَنا الغرابُ الأسودُ

وقوله :

... ... عنَمٌ يكادُ من اللطافةِ يُعْقَدُ

فلذلك سميت الحركة قبل الروي المقيد توجيهاً إعلاما أن للروي وجهين في حالين مختلفين . وذلك أنه إذا كان مقيداً فله وجه يتقدمه ، وإذا كان مطلقاً فله وجه يتأخر عنه ، فجرى مجرى الثوب الموجّه ونحوه .

« قال : وهذا أمثل عندي من قول من قال : إنما سُمّي توجيهاً لأنه يجوز فيه وجوه من اختلاف الحركات ؛ لأنه لو كان كذلك لما تشدّد الخليل في اختلاف الحركات قبله ، ولما فحُش ذلك عنده » .

مَضْبورةٍ قَرْواءَ هِرْجابٍ فُنُقْ

ثم قال :

أَلَّفَ شَتَّى ليسَ بالراعي الحَمِقْ

وقد أجازوا الفتح مع هذا، قال :

وقاتمِ الأَعْماقِ خاوي المُخْتَرَقْ(١)

وليس هذا كالألف والياء والواو في الرِّدف ؛ لأنَّ تلك حروف فقبح جمعُها في قصيدة ، وهذه حركات، فكانت أقلَّ من الحروف وأضعف . ومن لم يجعل المفتوح مع المكسور والمضموم شبّهه بترك الألف مع الياء والواو في الرِّدف . وقد جعلت الشعراء المفتوح مع المكسور والمضموم

(١) الأبيات الثلاثة من أرجوزة رؤبة المشهورة ، وثالثها هو مطلعها . ديوانه ، ص : ١٠٤ ، وهي من أكثر الشواهد دوراناً في الكتب ، ولا سيما المطلع ، وسيأتي غير ما مرة فيما يستقبل من هذا الكتاب . وقد جاءت الأبيات شاهداً على ما ذكره أبو الحسن في الموشح ، ص : ٨ - ٩ ، وشروح السقط ٢ /٥٨٢ - ٥٨٣ ، وبعضهم يستشهد على ذلك بالأخيرين ويجعل مكان الأول بيتاً آخر من الأرجوزة نفسها جاء التوجيه فيه ضمة . انظر المنصف ٢ /٣ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ، ص : ٢٨٧ ، واللسان (وجه) .

ومطلع الأرجوزة في صفة مهمه . قوله : « وقاتم الأعماق » القتمة : الغبرة إلى حمرة . والأعماق : ما بعد من أطراف المفاوز ، واحدها : عُمْق ، بضم العين وفتحها وسكون الميم . والخاوي : الخالي . والمخترق : اسم مكان من « اخترق المفازة » أي قطعها .

وقوله : « مضبورة ... الخ » في صفة ناقة . وقبله :

تنشطته كل مغلاة الوهق

تنشطته : تجاوزته بنشاط ، والهاء فيه عائدة على « قاتم الأعماق » . والمغلاة من النوق : التي تبعد الخطو . والوهق : المباراة والمسايرة . ومضبورة : مجتمعة الخلق مكتنزة . وقرواء : طويلة القرى ، أي الظهر . وهرجاب : طويلة ضخمة . وفنق : فتية .

وقوله : « ألف شتى ... الخ » في صفة عير . يقول : جمع أتنه وألفهن ولم يدعهن متشتتات .

فأكثرت من ذلك، قال طرفة :

نَزَعُ الجاهــلَ في مَجْلِسِــنا فترى المَجْلسَ فينا كالحَرَمْ

ثم قال :

فهي تنضي قِبَلَ الـدّاعي إذا جَعَلَ الداعي يُخَلِّلْ وَيَعُمْ[١]

ومنها المَجْرى ، وهي حركة حرف الرّويّ فتحته وضمّته وكسرته . وليس في الرويّ المقيّد مجرى .

والمقيّد على ضربين : مقيّد تمّ به وزنه ، نحو :

وقاتم الأعماقِ خاوي المختَرَقْ[٢]

فإن زدتَ فيه حركة كانت فضلًا على البيت . ومقيّدٌ مُدّ عمّا هو أقصرُ منه ، نحو «فعولْ» في ثاني المتقارب ، مُدَّ عن «فَعَلْ» عوضاً له من الوصل[٣] .

ومنها النّفاذ ، وهو حركة هاء الوصل التي تكون للإضمار . ولم

---

(١) من قصيدته التي يذكر فيها يوم قضة . ديوانه ، ص : ١٠٦ ، ١١٠ . ورواية الثاني فيه :

قدماً تنضو إلى الداعي إذا خلل الداعي بدعوى ثم عم

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والبيتان – بنحو رواية الأخفش – في الموشح ، ص : ١٠ ، وهما برواية أخرى في ثانيهما فيها سناد أيضاً في شرح ما يقع فيه التصحيف ، ص : ٢٨٧ .

وقوله : «نزع الجاهل» أي نكفه عن جهله وننهاه . وقوله في البيت الآخر – وهو في صفة خيلهم : «فهي تنضي ...» هكذا جاء في الأصل وفي شرح ما يقع فيه التصحيف ، والظاهر أن قوله : «تنضي» لغة في «تنضو» أي تتقدم مسرعة . وقوله : «يخلل» أي يخص بالدعوة . وقد جزم الفعل ضرورة .

(٢) تقدم البيت وتخريجه في الصفحة السابقة .

(٣) جاءت مقالة الأخفش هذه في اللسان (قيد) بتصرف يسير .

يتحرّك من حروف الوصل غيرها . نحو فتحة هاء : «أجمالها»[١] وكسرة هاء :

تَجَرَّدَ المجنونِ مِـنْ كِسائِهِي[٢]

وضمة هاء :

وبلـدٍ عاميةٍ أعماؤُهُو[٣]

فهذا جميع ما ذكره الخليل من اللوازم في القوافي من الحروف والحركات . وفيها غير هذا لم يذكره، وهو أن العرب إذا أنشدت الشعر الذي في آخره الهاء الساكنة التي للمضمر المذكر ، والبيتُ لا يحتاج إلى حركتها ، حرّكوها[٤] بالضمّ وزادوا بعدها واوا ، نحو قوله :

أَخْطَلَ وَالدَّهْرُ كثيرٌ خَطَلُهُو

ونحو :

لَمّا رأيتُ الدَّهْرَ جَمًّا خَبَلُهُو[٥]

كلُّهم يحرّك الهاء ويزيد الواو ، ويكسرها ويزيد ياء إذا كانت في موضع تكون في كلامهم مكسورة .

---

(١) يعني في قول الأعشى :

رحلت سمية غدوة أجمالهـا غضبى عليك فما تقول بدا لها

وقد سلف البيت وتخريجه ، ص : ٢٠ .

(٢) البيت لأبي النجم العجلي في صفة فرس ، وقد سلف هو وتخريجه ، ص : ٢١ . وجاء في هذا الموضع من الأصل : « ... عن كسائه » وهو تصحيف .

(٣) هو مطلع أرجوزة لرؤبة ، وقد سلف هو وتخريجه ، ص : ٢١ .

(٤) في الأصل : « وحركوه » بتذكير الضمير ، وإقحام الواو ، والوجه ما أثبت .

(٥) البيتان لأبي النجم العجلي في اللسان (خطل) بتقديم ثانيهما . وقد سلف هذا الثاني، ص : ٢٠

وكثير من العرب يحرّك الرويّ المقيّد ويزيد عليه نوناً في الوصل، سمعت ذلك ممّن لا أحصيه من العرب في نحو:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقِنْ[١]

ونحو:

وَمَنْهَل وَرَدْتُهُ طامٍ خالِنْ[٢]

وزعم يونس أنه سمع نحو ذلك من رؤبة[٣].

وممّا لم يذكر الخليلُ من الأسماء: التعدّي والمتعدّي، والغلوّ والغالي.

أما التعدّي فحركة الهاء التي للمضمر المذكر الساكنة في الوقف[٤]، نحو «خَبَلُهُ» فالهاء متحركة إذا وصلتَ كلامك. والمتعدّي الواو التي تلحقها من بعدها، نحو:

تَنْفُشُ مِنْهُ الخَيْلُ ما لا تَغْزِلُهُو[٥]

---

(١) سلف البيت وتخريجه، ص: ٣٨. وقد جاء شاهداً على المسألة في شرح المفصل ٩/٣٤، ومغني اللبيب، ص: ٣٤٢، وشرح الكافية ١/١٥. وانظر الخزانة ١/٣٨، واللسان (غلا).

(٢) لم أقف له على نسبة ولا صلة. وقد جاء شاهداً على المسألة في شرح المفصل ٩/٣٤.

(٣) قال ابن هشام في مغني اللبيب، ص: ٣٤٣: «أنكر الزجاج والسيرافي هذا التنوين البتة لأنه يكسر الوزن، وقالا: لعل الشاعر كان يزيد «إن» في آخر كل بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهم السامع أن النون تنوين. واختار هذا القول ابن مالك». وقد حكى مقالة الزجاج والسيرافي أيضاً البغدادي في الخزانة ١/٣٨ وعقب عليها بقوله: «وفي هذا توهيم الرواة الثقات بمجرد الاحتمال». وانظر العمدة ٢/٣١٢.

(٤) في الأصل: «في الشعر». وما أثبته – وهو الصواب – من تعريف «التعدي» في المحكم، لابن سيده ٢/٢٢٨ – وهو عنه في اللسان (عدا) – وقد أخذه فيما يظهر من كلام أبي الحسن هذا وإن لم يصرح بذلك.

(٥) في الأصل: «تنفس منه ... ما لم ...» – تصحيف. والبيت لأبي النجم العجلي من أرجوزة في صفة الخيل والحلبة أورد منها ابن عبد ربه في العقد ١/١٧٢–١٧٤ قطعة كبيرة =

وكذلك الياء . فحركة الهاء التعدّي ، والواو المتعدّي[١] .

والغُلُوّ حركة قاف :

وَقَاتِمِ الأَعْماقِ خَاوِي المُخْتَرَقِنْ[٢]

والنون هي الغالي .

وهذه الحركة والنون والواو والياء لا يُحْتَسَبُ بهنّ في البيت ، إنما هنّ زوائد كزوائد الواو وسائر حروف العطف في أوّل البيت وفي أول النصف الثاني ثَمَّ لا يُحْتَسَبُ بهنّ ، وإنما زادوهنّ كما يزيدون « ما » و « لا » في الكلام ، وكما يزيدون الميم في « ابن » فيقولون : « ابنمٌ » - الميم زائدة منوّنة . وإنما دعاهم إلى حركة الهاء وإدخالِ الواو أنّ ذلك كان حالَها في كلامهم ، فاستنكروا إسكانها لأنها لم تكن تجري

فيها البيت الشاهد . وهو مع آخر في الجمهرة ٣ /٦٦ ، ووحده مصحفاً في اللسان (نوف ، غزل) . وقد جاء شاهداً على التعدي والمتعدي في الوافي ، ص : ٢٣٥ (الكافي ، ص : ١٥٩) وروايته فيه : « تنسج منه .... » . وقبله :

حتّى إذا أدركَ خيلا مرسلَهْ ثار عجاج مستطير قسطلـــهْ

(١) كذا في الأصل . وأخشى أن يكون في هذا الموضع اضطراب وسقط . وأن يكون وجه الكلام وتمامه كما جاء في المحكم ٢ /٢٢٨ واللسان (عدا) بعد البيت الشاهد :

« فحركة الهاء هي التعدي ، والواو بعدها هي المتعدي ، وكذلك قوله :

وامتدّ عُرْشا عُنْقِه للقمتهي

حركة الهاء هي التعدي ، والياء بعدها هي المتعدي » .

وقد جاء فيهما بعده كلام ربما كان أصله من كلام ابن جني ، ونصه :

« وإنما سميت هاتان الحركتان تعدياً ، والياء والواو بعدهما متعدياً لأنه تجاوز للحد وخروج عن الواجب ، ولا يعتد به في الوزن ؛ لأن الوزن قد تناهى قبله ، جعلوا ذلك في آخر البيت بمنزلة الخزم في أوله » .

(٢) تقدم ص : ٣٨ . وقد رسم في الأصل : « المخترق » بلا نون ، والوجه ما أثبت .

هكذا على ألسنتهم ، فأجروها على كلامهم ، وجعلوا ما زادوا فيها زيادة في الشعر ، إذ كان الشعر يحتمل الزيادة ، ولا يكون ذلك كسرًا له .

وأما حركة حروف الرويّ المقيد فإن أكثر الشعر مطلق ، ومن لغة هؤلاء أن يزيدوا في المطلق النون في الوصل ، وكثر ذلك على ألسنتهم واعتادوه فيما يحتاجون إليه ،فَجَرَوْا على ذلك فيما لا يحتاجون إليه كما قال كثير من العرب : « هذا الرّامْ » و « هذا القاضْ » في الوقف ، فحذفوا الياء لعلمهم أن سيدخل عليه في الوصل حذف الياء للتنوين لئلا يجتمع ساكنان ، ويقولون : « هذا القاضْ » فيحذفون الياء وليس بعدها ساكن ولا يتخوّفونه ؛ لأن هذا في أكثر كلامهم تحذف منه الياء للتنوين ، إذا طرحت الألف واللام طرحت منه الياء[1] ، فلما كثر حذفها فيما يحتاجون إليه حذفوها فيما لا يحتاجون إليه[2] ! .

ومنها الإشباع ، وهو حركة الحرف الذي بين التأسيس والرويّ المطلق ، نحو قوله :

يَزيدُ يغُضُّ الطَّرْفَ دُوني كأنما زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَيَّ المَحاجِمُ[3]

---

(١) في الأصل : « وطرحت الياء » .

(٢) انظر في المسألة كتاب سيبويه ٢ /٢٨٨ – ٢٨٩ ، وشرح المفصل ٩ /٧٤ – ٧٥ ، وشرح الشافية ٢ /٣٠٠ ، وهمع الهوامع ٢ /٢٠٥ .

(٣) البيت للأعشى من قصيدة في هجاء يزيد بن مسهر الشيباني . ديوانه ، ص : ٥٨ ، والكامل ، ص : ٦٤٤ ، والجمهرة ١ /١٧٨ ، وشرح القصائد السبع ، ص : ٣٦٦ ، والمحتسب ٢ /٤٥ ، ومقاييس اللغة ٣ /٣٤ ، وسمط اللآلي ، ص : ٤٥١ ، وشروح السقط ؛ ص : ٣١٧ ، واللسان (زوى) .

وقوله : « زوى بين عينيه ... » أي جمعه وقبضه ، يعني عبوسه وتقطيبه لما يكنه له من العداوة والبغضاء .

كسرة هذه الجيم هي الإشباع [و] قد لزمتها العرب في كثير من أشعارها . ولا يَحْسُن أن يجتمع فتح مع كسر [ولا ضمّ] ولا مع كسرٍ ضمٌّ ؛ لأن ذلك لم يُقَلْ إلا قليلًا . وقد كان الخليل يجيز هذا ولا يجيز التوجيه إذا اختلف الفتح أو الكسر أو الضمّ ،والتوجيه قد جمعته العرب وأكثرت من جمعه ، وهذا لم يُقَلْ إلا شاذا ، وهذا أجدر ألا يُجاز(١) . وقد لزم الأعشى الكسر في هذه القصيدة كلها وفي كلِّ شيء ، ولزمه امرؤُ القيس . وجميعُ ما سمعنا من الشعر على هذا إلا الشيء القليلَ يشذ ، قال :

وَخَرَجَتْ مائلةَ التجاسُـر

في قوله :

قَوْمي عَلَوْا قِدْماً بِمَجْدٍ فاخـرِ
لَـمْعَ القَطا تـأْتي لِخِمِسٍ باكِرِ(٢)

والمفتوح أقلّ :

---

(١) نقل ابن سيده في المحكم ١ /٢٣٨ مقالة الأخفش هذه في « الإشباع » بتصرف يسير ، وهي عنه في اللسان (شبع) ومنهما استدركت ما بين حاصرتين . وجاء فيهما عقبه :

« قال ابن جني : سمي بذلك من قبل أنه ليس قبل الروي حرف مسمى إلا ساكناً ، أعني التأسيس والردف . فلما جاء الدخيل محركاً مخالفاً للتأسيس والردف صارت الحركة فيه كالإشباع له ؛ وذلك لزيادة المتحرك على الساكن لاعتماده بالحركة وتمكنه بها » .

(٢) لم أقف لها على نسبة . والأول منها في اللسان (جسر) .

والتجاسر : المضي والإقدام ، وناقة جسرة ومتجاسرة : ماضية ، جريئة على السير . واللمع : مصدر « لمع الطائر بجناحيه » أي حركهما في طيرانه وخفق بهما . والخمس : من أظماء الإبل ، وهو أن تشرب يوم ورودها ، وتصدر يومها ذلك ، وتظل بعد ذلك في المرعى ثلاثة أيام سوى يوم الصدر وترد اليوم الرابع .

والظاهر أن بين البيت الأخير وسابقه بيتاً أو أكثر لم ينشده أبو الحسن .

يا نخلَ ذاتَ السِّدْرِ والجراولِ
تَطاولي ما شِئْتِ أَنْ تَطاوَلي
إنَّا سَنَرْمِيكِ بِكُلِّ بازِلِ[1]

وكلّ هذه الحروف والحركات قد تجتمع في قافية إلا التأسيسَ والرِّدف فإنَّهما لا يجتمعان في قافية ، ولا الرسّ والحذو ، ولا التعدّي والمتعدّي والغلوّ والغالي . ويكون التعدّي والمتعدّي معها كلِّها . وقد يكون الغلوّ والغالي معها كلها إلا الخروج والنفاذ .

وقد ذكروا أن لبيدًا قال في قوله :

كُبَيْشَةُ حلَّتْ بَعْدَ أَهْلِكَ عاقِلا[2] ... ...

ثم قال فيها : «قاتَلا» ففتح[3] . ولم نسمعه ولا شيئاً من نحوه إلا شاذًا . وزعموا أن هذه الأبيات من قول العرب :

يا نَخْلَ ذاتَ السِّدْرِ والجراوِل ... تطاوَلي ما شِئْتِ أَنْ تَطاوَلي
إنا سَنَرْميكِ بكـلِّ بـازلِ ... رَحْبِ الفُروجِ لَيِّنِ المفاصِلِ[4]

---

(١) هكذا جاءت هذه الأبيات ههنا من غير ما تمهيد لإنشادها ، وستأتي قريباً مع آخر بعدها . ولم أقف لها على نسبة . والثلاثة التي هنا في الموشح ، ص : ١٠ ، واللسان (نخل) عن الأخفش . والأولان في الجمهرة ٢ /٨٣ ، والوافي ، ص : ٢٣٣ (الكافي ، ص : ١٥٨) وشروح السقط ٢ / ٥٨٢ .
ونخل : ترخيم «نخلة» يريد بطن نخلة بطريق مكة . والسدر : شجر النبق . والجراول : جمع جرول ، وهو من الحجر ما يقله الرجل ودونه ، وفيه صلابة . وفي الأصل : «الجداول» — تصحيف .

(٢) ديوانه ، ص : ٢٣٢ ، وتمامه :
... ... وكانت له خبلا على النأي خابلا

(٣) لم أجد في قصيدة لبيد المذكورة بيتاً ينتهي بهذا اللفظ . ولعل ذلك وقع في رواية من يحكي عنهم أبو الحسن للقصيدة .

(٤) انظر التعليق (١) في هذه الصفحة .

« نخلة » اسم موضع ، فرخّم . قال أبو عثمان : سمعت أفصح الناس ينشد هذه الأبيات . وقال صخر الغيّ :

لو أنّ أصحابي بنو معاويهْ   أهلُ جنوبِ نخلةَ الشآميهْ
لم يُسْلموني للذئاب العاويه(١)

وفي القوافي : الإقواء ، والإكفاء ، والسناد ، والإيطاء .

أمّا الإقواء فمَعِيب ، وقد تكلمت به العرب كثيرًا . وهو رفع بيت وجرّ آخر ، نحو قول الشاعر :

لا بأْسَ بِالقَوْمِ مِنْ طُولٍ وَمِنْ عِظَمٍ
جِسْمُ البِغالِ وَأَحْلامُ العَصافيـــــرِ(٢)

ثم قال :

كأنَّهمْ قَصَبٌ جُوفٌ أَسـافِلُهُ   مُثَقَّبٌ نَفَخَتْ فِيهِ الأعاصِيرُ

جرّ قافية ورفع أخرى . وقال النابغة :

سَقَطَ النَّصيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ   فَتَناوَلَتْهُ وَاتَّقَتْنا بِاليَـــدِ

---

(١) من رجز له في شرح أشعار الهذليين ، ص : ٢٨٠ ، وانظر تخريجه فيه ، ص : ١٤٠٦ . وكان من خبره أن صخر الغي خرج في طائفة من قومه فأغار على بني المصطلق من خزاعة ، فأحاطوا به وجرح ، فاستبطأ أصحابه وأنشأ يقول : الرجز .

هذا ، ويظهر أن هذه الفقرة ابتداء من قوله : « نخلة : اسم موضع » حتى منتهى الأبيات دخيلة على الكتاب ، وأنها مما علقه بعض قدماء قرائه عن أبي عثمان ، والظاهر أنه أبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٨ هـ) وهو أحد من أخذوا عن أبي الحسن ، وكان يناظره . وقد أشار الناسخ إلى ذلك ، فكتب «من» فوق لفظ « نخلة » و « إلى » فوق لفظ « العاوية » .

(٢) البيتان لحسان بن ثابت من قصيدة في هجاء بني الحارث بن كعب . ديوانه ، ص : ٤٨ ، ورواية الثاني فيه :

كأنكم خشب جوف أسافله   مثقب فيه أرواح الأعاصير

ولا إقواء فيه على هذه الرواية . والبيتان ، برواية الإقواء ، في الموشح ، ص : ١١ — ١٢ .

بِمُخَضَّبٍ رَخْصٍ كأَنَّ بَنانَـهُ عَنَمٌ يَكادُ من اللَّطافَةِ يُعْقَدُ [١]

وقد سمعت مثل هذا من العرب كثيرًا ما لا يحصى ، قلّ قصيدة ينشدونها إلّا وفيها الإقواء ، ثم [لا] يستنكرونه ، وذلك لأَنه لا يكسر الشعر ، وكلّ بيت منها شعر على حياله [٢] .

---

(١) البيتان من قصيدته التي وصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر . ديوانه في مختار الشعر الجاهلي ١ /١٨٥ ، والغامزة ، ص : ٩٠ . وقد أقوى في بيت آخر من هذه القصيدة ، وهو قوله :

زعم البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغداف الأسود

انظر طبقات فحول الشعراء ، ص : ٥٥ – ٥٦ ، والموشح ، ص : ١١ ، وشرح القصائد السبع ، ص : ١١٧ . وله في ذلك خبر مشهور مجمله أنه قدم المدينة فغنته قينة في شعره هذا ، ومدت صوتها بقوله : « الغداف الأسود » و « يعقد » و « باليد » فتفطن للإقواء فلم يعد له . انظر طبقات فحول الشعراء ، ص : ٥٦ ، وشرح ديوانه ، لابن السكيت ، ص : ٢٩ ، والشعر والشعراء ، ص : ٩٥ ، ١٥٧ – ١٥٨ ، ١٦٨ ، ٢٧٠ ، والخصائص ١ / ٢٤٠ ، والأغاني ١١ / ١٠ – ١١ وفي الأخير أنه غير البيت الذي أنشده الأخفش فجعله « عنم على أغصانه لم يعقد » وفي الخصائص أنه غير الآخر فجعله « وبذاك تنعاب الغراب الأسود » وكذلك جاءت رواية البيتين في ديوانه بشرح ابن السكيت ، ص : ٢٩ ، ٣٥ إلا أنه ذكر في الشرح الرواية الأخرى في كليهما ، ونسبها إلى أبي عبيدة .

(٢) جاءت مقالة الأخفش هذه بتصرف يسير ، وبإسقاط بيتي النابغة في اللسان (قوا) ومنه زدت ما بين حاصرتين . وجاء فيه بعده :

« قال ابن جني : أما سمعه الإقواء عن العرب فبحيث لا يرتاب به ، لكن ذلك في اجتماع الرفع مع الجر ، فأما مخالطة النصب لواحد منهما فقليل ، وذلك لمفارقة الألف الياء والواو ومشابهة كل واحدة منهما جميعاً أختها . فمن ذلك قول الحارث بن حلزة :

فملكنا بذلك الناس حتّى ملك المنذر بن ماء السماء

مع قوله :

آذنتنـا ببينهـا أسـماءُ رب ثاو يمل منه الثواءُ

وقال آخر ، أنشده أبو علي :

رأيتك لا تغنين عنّي نقرة إذا اختلفت فيّ الهراوى الدمامكُ =

وزعم الخليل أن الإكفاء هو الإقواء . وقد سمعته من غيره من أهل العلم [(١)] . وسألتُ العربَ الفصحاء عن الإكفاء ، فإذا هم يجعلونه

= ويروى : « الدمالك » .

فأشهد لا آتيك ما دام تنضب بأرضك أو صلب العصا من رجالكِ

ومعنى هذا أن رجلا واعدته امرأة فعثر عليهما أهلها فضربوه بالعصي ، فقال هذين البيتين . ومثل هذا كثير .

فأما دخول النصب مع أحدهما فقليل . من ذلك ما أنشده أبو علي :

فيحيى كـان أحسن منك وجها وأحسن في المعصفرة ارتداءا

ثم قال :

... ... وفي قلبي على يحيى البلاءُ

وساق بعده شواهد كثيرة ثم قال :

« وفي الجملة إن الإقواء وإن كان عيباً لاختلاف الصوت به فإنه قد كثر . واحتج الأخفش لذلك بأن كل بيت شعر برأسه ، وأن الإقواء لا يكسر الوزن . وزاد أبو علي في ذلك فقال : إن حرف الوصل يزول في كثير من الإنشاد نحو قوله :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلْ ... ...

وقوله :

... ... سقيت الغيث أيتها الخيامْ

وقوله :

... ... كانت مباركة من الأيـامْ

فلما كان حرف الوصل غير لازم لأن الوقف يزيله لم يحفل باختلافه ، ولأجل ذلك ما قلّ الإقواء عنهم مع هاء الوصل ؛ ألا ترى أنه لا يمكن الوقوف دون هاء الوصل كما يمكن الوقوف على لام « منزل » ونحوه ؟! فلهذا قلّ جداً نحو قول الأعشى :

... ... ما بالها بالليل زال زوالُها

فيمن رفع » .

(١) وهو قول أبي عبيدة ووافقه ابن قتيبة وغيره . وأما الإقواء عند هؤلاء فنقصان حرف أو ما يقوم مقامه من عروض البيت ، نحو قول الربيع بن زياد :

أفبعد مقتل مالك بن زهير ترجو النساء عواقب الأطهار

وغيرهم يسمي هذا « الإقعاد » . وانظر في المسألة طبقات فحول الشعراء ، ص : ٥٨ ، =

الفساد في آخر الشّعر والاختلاف من غير أن يحدّوا في ذلك شيئاً . إلا أنني رأيت بعضهم يجعله اختلاف الحروف، وأنشدته :

كأَنَّ فا قَارُورةٍ لــــم تُعْفَصِ   منها حِجاجا مُقْلةٍ لم تَلْخَصِ
كأَنَّ صِيرانَ المها المنقِّزِ (١)

فقال : هذا إكفاء . وأنشده آخر قوافي على حروف مختلفة فعابه ، ولا أعلمه إلا قال [له] : قد أكفأْتَ . إلّا أنني رأيتهم إذا قَرُبت مخارج الحروف أو كانت من مخرج واحد ثمّ اشتدّ تَشابُهُها لم يفطن لها عامّتُهم . و « المُكْفَأُ » في كلامهم هو المقلوب ، وإلى هذا يذهبون . قال الشاعر ، وسمعتُه من العرب :

وَلَمّا أصابتْني مِنَ الدّهْـرِ نَبْوَةٌ   شُغِلتُ وألْهى النّاسَ عَنّي شُؤونُها
إذا الفارغُ المكفيُّ مِنهمْ دَعَوْتُهُ   أبرّ وكانتْ دَعْوَةٌ يَسْتَديمُها (٢)

فجعل الميم مع النون لشبهها بها لأنهما يخرجان من الخياشيم .

= والشعر والشعراء ، ص : ٩٥ – ٩٦ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص : ١٤ – ١٥ ، والمؤتلف والمختلف ، ص : ٨٤ ، والقوافي ، للتنوخي ، ص : ٦٥ – ٦٧ ، ١١٧ – ١١٩ ، والعمدة ١/١٦٥ – ١٦٦ ، والعقد ٥/٥٠٧ – ٥٠٨ . والوافي ص : ٢٥٣ .

(١) لم أقف لها على نسبة ولا تتمة . والثالث منها في اللسان (نقز) ولا بد أن يكون بعده ما يتم به معناه . وقوله : « لم تعفص » أي لم يجعل لها عفاص ، وهو صمام القارورة . والحجاج – بكسر الحاء وفتحها – العظم المستدير حول العين . وقوله : « لم تلخص » يعني أنها بريئة من اللخص – بالتحريك – وهو غلظ الأجفان وكثرة لحمها خلقة ، وقال ثعلب : هو سقوط باطن الحجاج على جفن العين ، والفعل من ذلك لخص لخصاً فهو ألخص . والصيران : جمع صوار – بكسر الصاد وضمها – وهو القطيع من البقر . والمها : بقر الوحش ، والواحدة مهاة . والمنقز : من قولهم : « نقز الظبي والطائر » إذا وثب صعداً ، والتنقيز : التوثيب .

(٢) لم أعرف قائلهما . وهما – عن الأخفش – في القوافي ، للتنوخي ، ص : ١٢٠ وقد مثل بهما للإكفاء أيضاً .

وأخبرني من أثق به من أهل العلم أن بنت أبي مسافع - امرأة من العرب - قالت ترثي أباها ، وقُتِل وهو يحمي جيفة أبي جهل :

وَما لَيْثُ غَريفٍ ذو أَظافيرَ وَإِقْدامْ[1]
كَحِبِّي إذْ تَلاقَوْا و وجوهُ القوم أقْـرانْ
وأنت الطاعنُ النجلا ء مِنْها مُزْبِـد آنْ
وفي الكفِّ حسامٌ صا رمٌ أبيضُ خَـذّامْ
وقدْ ترحلُ بالرَّكْبِ وما تخني بصُحْبانْ

(١) الأبيات - بمثل رواية الأخفش - في الموشح ، ص : ١٣ - ١٤ ، ونسب إنشادها إلى أبي عبيدة . وهي - عن الأخفش - في اللسان (خنا) وأبو مسافع المذكور أشعري كان حليفا لبني مخزوم ، وقتله يوم بدر أبو دجانة سماك بن خرشة الأنصاري الساعدي رضي الله عنه . انظر سيرة ابن هشام ١ /٧١١ ، ومغازي الواقدي ، ص : ١٥٠ . وقد جاءت الأبيات باستثناء الأخير وبزيادة بيتين في أولها في سيرة ابن هشام ٢ /٤١ منسوبة لصفية بنت مسافر ابن أبي عمرو ، وقال عقبها : «ويروون قولها : «وما ليث غريف ...» إلى آخرها مفصولا من البيتين اللذين قبله» . وهي - على روايته - سالمة من الإكفاء . وقع فيها : «وأسنان» مكان «وأقدام» و «ذكران» بدل «خذام»

والغريف : الموضع الذي يكثر فيه الشجر من حلفاء ، وغرف - وهو شجر تعمل منه القسي - وقصب ، وغضى ، وغير ذلك . والحب : المحبوب . وفي الأصل : «كحي» تصحيف . ووجوه القوم : سادتهم . وأقران : جمع قرن - بكسر فسكون - وهو الكفء والنظير في الشجاعة والحرب . والنجلاء : الواسعة ، تريد الطعنة . وقولها : «مزبد» تعني دماً يعلوه الزبد ، وهو الرغوة . وآن : حار متناه في حرارته . وخذام : قاطع سريع القطع . وأخنى في كلامه وخنا : أفحش . وفسر بعضهم «أخنى به» بمعنى أسلمه وخفر ذمته ، وحمل قولها : «وما تخني بصحبان» على هذا التأويل أقوم بمعنى البيت .

وجاء في اللسان (خنا) عقب الأبيات ما نصه :

«ابن سيده : هكذا رواها الأخفش كلها مقيدة ، ورواها أبو عمرو مطلقة . قال ابن جني : إذا قـيِّدت ففيها عيب واحد ، وهو الإكفاء بالنون والميم ، وإذا أطلقت ففيها عيبان : الإكفاء والإقواء. قال: وعندي أن ابن جني قد وهم في قوله: «رواها أبو الحسن =

جمعت بين النون والميم لقربهما ، وهو فيهما كثير . وقد سمعتُ من العرب مثل هذا ما لا أحصي[١] . وسمعتُ الباء مع اللام والميم مع الراء ، كل هذا في قصيدة ؛ قال الشاعر :

أَلَا قَدْ أَرى إنْ لَمْ تَكُنْ أُمُّ مَالِكٍ بِمِلْكِ يَدي أَنَّ البَقاءَ قَليلُ

وقال فيها :

رأى مِنْ رَفِيقَيْهِ جَفَاءً ، وَبَيْعُهُ إذا قامَ يَبْتاعُ القِلاصَ ذَمِيمُ

خَليلَيَّ حُلاَّ واترُكا الرَّحْلَ إنني بِمَهْلَكَةٍ والعاقِباتُ تَدورُ

فَبَيْناهُ يَشْري رَحْلَهُ قال قائلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ[٢]

= الأخفش مقيدة » لأن الشعر من الهزج ، وليس في الهزج «مفاعيلْ» بالإسكان ولا «فعولانْ» فإن كان الأخفش قد أنشده هكذا فهو عندي على إنشاد من أنشد :

أقلّي اللوم عـاذلَ والعتـابْ ... ...

بسكون الباء ، وهذا لا يعتدّ به ضرباً ؛ لأن « فعولْ » مسكنة ليست من ضروب الوافر ، فكذلك « مفاعيلْ » أو « فعولانْ » ليست من ضروب الهزج . وإذا كان كذلك فالرواية كما رواه أبو عمرو وإن كان في الشعر حينئذ عيبان ، من الإقواء والإكفاء ، إذ احتمال عيبين وثلاثة وأكثر من ذلك أمثل من كسر البيت . وإن كنت أيها الناظر في هذا الكتاب من أهل العروض فعلم هذا عليك من اللازم المفروض » .

(١) جاءت مقالة الأخفش هذه ابتداء من قوله : « وزعم الخليل ... » الخ – بما فيها من الشواهد – في اللسان (كفأ) . ومنه زدت ما بين حاصرتين .

(٢) أنشدها أبو يعلى التنوخي في القوافي ، ص : ١٢٠ – ١٢١ شاهداً على الإكفاء ، ونسبها إلى العجير السلولي . وحكاها مع جانب من كلام الأخفش فيها وتعليق أبـي الفتح بن جني على ذلك البغدادي في الخزانة ٢ /٣٩٧ نقلا عن ابن خلف في شرح شواهد سيبويه . ونص ما جاء فيه من كلام أبـي الفتح :

« هكذا أنشده أبو الحسن وهو بعيد ؛ لأن حكم الحروف المختلفة في الروي أن يتقارب مخرجها كما أنشد سيبويه في كتاب القوافي . والذي وجد في شعر العجير السلولي :

وهذه القصيدة كلُّها على اللام . والذي أنشدها عربيٌّ فصيح لا يحتشم من إنشاده كذا ، ونهيناه غير مرّة فلم يستنكر ما يجيء به .

ولا أرى قول الشاعر :

قَدْ وَعَدَتْنِي أُمُّ عَمْرو أَنْ تـا　　تَمْسَحَ رأسي وَتُفَلِّيـني وا

وَتَمْسَحَ القَنْفَاءَ حَتَّى تَنْتَا[(١)]

فباتَتْ همومُ الصَّدْرِ شتّى يَعُدْنَهُ　　كما عِيدَ شِلْوٌ بالعَراءِ قتيلُ

فَبَيْنَاهُ يَشْري رَحْلَهُ قالَ قائلٌ　　لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ ذَلُولُ

مُحَلًّى بأطْواقٍ عِتاقٍ كأنّها　　بَقايا لُجَيْنٍ جَرْسُهُنَّ صَلِيلُ اه

وقد نقل البغدادي عقب ذلك عن صاحب العباب – وهو الحسن بن محمد الصغاني – أن البيت الرابع للعجير السلولي ويروى للمخلب الهلالي، وأنه موجود في أشعارهما، والقطعة لامية . ثم نقل عن « ضالة الأديب » لأبي محمد الأعرابي كلاماً لأبي الندى يفيد أن الأبيات التي أنشدها أبو الحسن ملفقة – مع التلعب بقوافيها – من قصيدتين لاميتين ، أولاهما للمخلب الهلالي ، وقد جاء فيما ساق منها الأبيات الثالث ، فالثاني ، فالرابع مما ههنا ، والأخرى للعجير السلولي وقد سلك فيها طريقة المخلب وأدرج معاني قطعته ، وقد جاء فيما ساق منها البيتان الأول والرابع مما ههنا .

والبيتان الثالث والرابع في الغامزة ، ص : ٩٠ جاءا فيه شاهداً على الإجازة ، وهي – عند المتأخرين من أصحاب العروض والقوافي – اختلاف الروي بحروف متباعدة المخارج . وأما عند الخليل ونفر من المتقدمين فهي اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج كالطاء والدال . والكوفيون يقولون : « الإجارة » بالراء المهملة . انظر العمدة ١ /١٦٦ – ١٦٧ ، والعقد ٥ /٥٠٧ . وانظر في المعنى الآخر للإجازة ، الوافي ، ص : ٢٥٠ (الكافي ، ص : ١٦٧) .

والبيت الرابع من مشهور شواهد النحو على حذف الواو من « هو » ضرورة . وهو مما زاده الأخفش على شواهد سيبويه ، انظر شرح شواهده للأعلم في حاشيته ١ /١٤ . وهو في الخصائص ١ /٦٩ ، والموشح ، ص : ١٤٦ ، وشرح المفصل ١ /٦٨ ، ٣ /٩٦ .

(١) الرجز لحكيم بن معية التميمي كما جاء عن أبي عبيدة في الموشح ، ص : ١٥ . وهو في الخصائص ١ /٢٩١ ، واللسان (نتأ ، قنف ، فلى) غير منسوب . وانظر شرح شواهد الشافية ، ص : ٢٦٦ – ٢٦٩ .

إلا على هذا ؛ لأنّ قوله : «أن تا» أخذ التاء من «تمسح» وكانت مفتوحة فزاد معها الألف، ثم أعادها حين قال: «تمسح» . وكذلك الذي في «وتفليني وا»[(١)] إنّما هي الواو (و) التي في «وتمسح القنفاء» جعل ما قبل الألف حرف الرويّ، وخالف بين الحروف ؛ لأن التاء قريبة المخرج من الواو، وليست بأبعد من الواو من الراء، واللام من الباء في قوله: «قليل» و «تدور» و «نجيب» . وهذا من أقبح ما جاء لبعد مخارجها . فأمّا الميم والنون واللام فكثير، وعلى ذلك قول أبي جهل:

ما تَنْقِمُ الحربُ العوانُ مـنـي   بازلُ عامَيْنِ حَديثٌ سِنّي ◁

= والقنفاء : الكمرة . وقوله : «تنتا» أراد «تنتأ» أي تنتفخ وترتفع ، فسهل الهمزة ، وكان القياس أن يسهلها بين بين لأنها متحركة متحرك ما قبلها ، ولكنه اضطر فأبدلها ألفاً خالصة لتستقيم له القافية . وقد جاء في اللسان (نتأ) عقب الأبيات كلام في بسط ذلك يشبه أن يكون من كلام ابن جني ، وهذا نصه :

« ... أراد «حتى تنتأ» فإما أن يكون خفف تخفيفاً قياسياً على ما ذهب إليه أبو عثمان في هذا النحو ، وإما أن يكون أبدل إبدالاً صحيحاً على ما ذهب إليه الأخفش . وكل ذلك ليوافق قوله «تا» من قوله :

[قد] وعدتني أم عمرو أن تا

و «وا» من قوله :

تمسح رأسي وتفليني وا

ولو جعلها بين بين لكانت الهمزة الخفيفة في زنة [(١)] المحققة، حتى كأنه قال : «تنتأ» فكان يكون «تا تنتأ» : «مستفعلن» وقوله : «رن أن تا» : «مفعولن» و «ليني وا» : «مفعولن» و «مفعولن» لا يجيء مع «مستفعلن» . وقد أكفأ هذا الشاعر بين التاء والواو ، وأراد «أن تمسح» و «تفليني وتمسح» وهذا من أقبح ما جاء في الإكفاء . وإنما ذهب الأخفش [إلى] أن الروي من «تا» و «وا» التاء والواو من قبل أن الألف فيهما إنما هي لإشباع فتحة التاء والواو ، فهي مدّ زائد لإشباع الحركة التي قبلها ، فهي إذن كالألف والياء والواو في «الجرعا» و «الأيامي» و «الخيامو» اهـ .

(١) في الأصل : «وتفليني» والوجه ما أثبت .

---

(١) في مطبوعة اللسان «نية» — تصحيف .

لمثلِ هذا ولدتْني أمّي[(١)]

فما قبل الياء هو حرف الرويّ ، ولا يجوز أن تكون الياءُ رويًّا وإن كان في الشعر مقيّدًا؛ لأن العرب لا تقيّد شيئاً من الشعر تصل إلى إطلاقه في اللفظ إلا وهو بين ضربٍ أقصر منه وضربٍ أطول منه ، نحو «فعولْ» في المتقارب بين «فعولن» وبين «فَعَلْ» فلا تكون لذلك الياء حرف الرويّ لوصولهم إلى إطلاقها بأن تقول: «مِنّيا» و«سِنّيا» و«أمّيا» .

وأخبرني من أثق به عن ابن العجاج أنه قال:

قُبِّحتِ منْ سالفةٍ ومن صُدُغْ كأنّها كُشْيَةُ ضَبٍّ في صُقُعْ[(٢)]

(١) سيرة ابن هشام ١/٦٣٤ ، والمقتضب ١/٢١٨ ، والكامل ، ص : ٨١٠ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٧٦ ، ومغني اللبيب ، ص : ٤٦ ، ٦٨٢ ، واللسان (عون) والأولان فيه (بزل ، سنن) منسوبين لأبي جهل ، و(نقم) ، منسوبين لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وجاء ثانيهما فيه (بزل ، سنن) منسوباً إليه أيضاً .

(٢) نسبهما لرؤبة أيضاً التنوخي في القوافي ، ص : ١٢١ ، وليسا في ديوانه ولا ملحقاته . وجاءا في الموشح ، ص : ١٣ عن أبي عبيدة منسوبين لجواس بن هريم ، وكذلك نسبا في الجمهرة ٣/٧٠ . وهما في أدب الكاتب ، ٤٨٦ ، وسر الصناعة ١/٢٤٨ ، والعمدة ١/١٦٦ ، والمحكم ١/٨٣ ، واللسان (صقع ، صدغ) غير منسوبين .

السالفة : صفحة العنق . والصدغ : ما انحدر من الرأس إلى مركب اللحيين . وكشية الضب : أصل ذنبه، وقيل : هي شحمة صفراء تمتد من أصل ذنبه حتّى تبلغ إلى أصل حلقه . والصقع : الناحية .

وقال ابن سيده في المحكم ١/٨٤ في البيتين ، وهو عنه في اللسان (صقع) :

« ... جمع بين العين والغين لتقارب مخرجيهما ، وبعضهم يرويه « في صقغ » بالغين ، فلا أدري أهو هرب من الإكفاء أم الغين في « صقغ » وضع . وزعم يونس أن أبا عمرو بن العلاء رواه كذلك وقال ـــ أعني أبا عمرو ـــ : لولا ذلك لم أروهما . قال ابن جني : فاذا كان الأمر على ما رواه أبو عمرو فالحال ناطقة بأن في « صقع » لغتين : العين والغين جميعاً أو أن يكون أبدل الحرف للحرف » .

جعل إحداهما عينا والأُخرى غينا . وأما يونس فروى عن أبي عمرو أنه جعلهما غينين[١] وقال : لولا ذلك لم أروهما .

وروى عن[٢] العرب :

فَلَيْتَ سِماكِيًّا يَحَارُ رَبابُهُ يُقادُ إلى أَهْلِ الغَضى بِزِمــامَ
فيشربَ منهُ جَحْوَشٌ وَيَشِيمَهُ بِعَيْنَيْ قَطَامِيٍّ أغرَّ يَمانِ[٣]

فجاء بالميم والنون . وسمعت منه :

أأَنْ رُدَّ أَجْمالٌ وفارقَ جِيرَةٌ وصاحَ غُرابُ البَيْنِ أَنْتَ حَزِينُ
تنادَوْا بأَعْلى سُحْرَةٍ وتَجاوَبَتْ هوادِرُ في ساحاتِهِمْ وَصَهِيل[٤]

---

(١) في الأصل : « عينين » – تصحيف .

(٢) كذا في الأصل ، وما سيأتي من كلام المؤلف عقب الأبيات يرجح أنه مصحف عن « بعض » .

(٣) البيتان لامرأة من خثعم تكنى أم خالد في جحوش العقيلي وقد عشقته . الموشح ، ص : ١٣ ، واللسان (قطم) . والأول مع آخر في اللسان (غضى) وهو وحده فيه (قود) وفي القوافي ، للتنوخي ، ص : ١٢٢ ساقه شاهداً على الإكفاء ! والظاهر أن ناسخ أصله أسقط البيت الثاني سهواً . والبيت الثاني وحده في اللسان (غرر) وروايته فيه هنا وفي (قطم) أيضاً : « أغر شآمي » وسيذكر المؤلف أن هذا هو الأصل في روايته . ولهذه الخثعمية في جحوش أيضاً بيتان على الميم في الموشى ، ص : ٥٦ يظهر أنهما من قصيدة الشاهد .

وقولها : « ليت سماكيا » تعني سحاباً من نوء السماك ، أي السماك الأعزل ، فإنه من كواكب الأنواء ، وأما السماك الرامح فلا نوء له . والرباب : السحاب المتعلق الذي تراه كأنه دون السحاب ، واحدته : ربابة . وحار السحاب وتحير : لم يتجه جهة . وشام السحاب : نظر إليه أين يقصد وأن يمطر . والقطامي – بفتح القاف وضمها – الصقر .

(٤) البيتان في الموشح ، ص : ٢٢ . والأول من قصيدة لكثير على النون ، ديوانه ، ص : ١٧٠ ، وهو في جملة أبيات منها في الموشى ، ص : ١٠٦ ، وجاء وحده منسوباً إليه أيضاً في الأغاني ٩ /٣٠٩ ، وسر الصناعة ١ /٥٤ ، وغير منسوب في المنصف ٢ /١٩٢ ، وشرح المفصل ٩ /١١٣ ، وصدره في الخصائص ٢ /١٤٤ .

وقوله : « هوادر » جمع هادرة ، والظاهر أنه في البيت مصدر على « فاعلة » من « هدر البعير » إذا ردد صوته في حنجرته .

فرددنا عليه هذا غير مرة ، والبيتَيْنِ الأوَّلَيْنِ على نفر من أصحابه مِّمن[1] ليس بدونه كلّهم لا يستنكر هذا . والقصيدة الأُولى على الميم قافيتها مكان «يمان» : «شآم»[2] والثانية على النون ، مكان «صهيل» «حنين» .

وكثير منهم يسمّي هذا : «الإكفاء» كما ذكرت لك . وإنّما «الإكفاء» : المخالفة ؛ قال الشاعر :

ودوِّيَّةٍ قفرٍ ترى وَجْهَ ركبِها إذا ما عَلَوْها مُكْفأً غيرَ ساجعِ[3]

«المُكفأ» ههنا : الذي ليس بموافق .

وليس قولهم في قول الشاعر :

بالخير خيرات وَإنْ شَرًّا فَا ولا أُريدُ الشرَّ إلّا أنْ تا[4]

---

(١) في الأصل : «من» والوجه ما أثبت .

(٢) في الأصل : «... على الميم في يمان شآم قافيتها مكان يمان شآم» وما بعده من كلام المؤلف يشهد بأن ما أسقطته مقحم في كلامه .

(٣) البيت لذي الرمة . ديوانه ، ص : ٣٥٩ ، والجمهرة ٣/٢٧٠ ، والموشح ، ص : ١٣ ، والعمدة ١/١٤٦ ، والقوافي ، للتنوخي ، ص ١٢٠ ، والوافي ، ص : ٢٤١ (الكافي ، ص : ١٦٢) والمخصص ٦/٢٤٨ والمحكم ١/١٧٨ ، واللسان (كفأ ، سجع) .

الدوية : الفلاة الواسعة البعيدة الأطراف المستوية . وقوله : «وجه ركبها» يعني مسلكهم والجهة التي يؤمونها . والمكفأ : الجائر الممال . والساجع : القاصد المستوي المستقيم .

(٤) البيتان من رجز أنشده أبو زيد في نوادره ، ص : ١٢٦ للقيم بن أوس من بني أبي ربيعة ابن مالك يجيب به امرأته على رجز دعت فيه عليه . ووهم ابن سيده فعزاه في المحكم ٢/١٩٣ إلى حكيم بن معية ، ونقل عنه ذلك صاحب اللسان (معى) ثم ساق الرجز ثانية منسوباً إلى الأول غير أنه سماه لقمان بن أوس بن ربيعة . وبيتا الشاهد في كتابه سيبويه ٢/٦٢ ، والكامل ، ص : ٣٦٥ ، وتفسير الطبري ١/٢١٣ ، وسر الصناعة ١/٩٤ ، والموشح ، ص : ١٥ ، واللسان (تا) وهما مع آخر قبلهما فيه (آ) أيضاً عن الكسائي. ورواية =

إنه أراد الفاء والتاء بشيء ، وهذا خطأ ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ : «رأيت زيدا وا » تريد : «وعمرًا » لم يستدلّ به أنك تريد «وعمرا » وكيف يريدون هذا وهم لا يعرفون الحروف(١) .

ولا يجوز أن تجعل ألف المدّ رويًّا ، نحو «الرجلا » لو جاز هذا

= أبي زيد – ونحوها رواية الكسائي وابن سيده ، وقد حكاها غيرهم أيضاً – «وإن شرا فأا » و « إلا أن تأا » بهمزة مفتوحة موصولة بألف ؛ وذلك أن قبلهما في روايته :

إن شئت أشرفنا كلانا فدعا ... الله جهداً ربه فأسمعا

وقد أراد – على الوجهين جميعاً – : إن شراً فشر ، وإلا أن تشائي ، فاقتصر على الفاء والتاء ووصل كلا منهما بألف ، إلا أنه – في رواية أبي زيد ومن معه – اضطر إلى تحريك الألف لإقامة القافية ، فقلبها همزة ووصلها بألف أخرى . وانظر بسط القول في الشاهد – على كلا الروايتين – في شرح شواهد شرح الشافية ، ص : ٢٦٢ – ٢٧٤ . وانظر أيضاً ما جاء في اللسان (آ) عن الكسائي في الأبيات .

وقد روى ابن سيده في المحكم البيتَيْن اللذين قبل بيتَي الشاهد بلفظ :

إن شئت يا سمراء أشرفنا معا ... دعا كلانا ربـه فأسمعا

وذكر أن ألف « معا » منقلبة عن ياء ، وهو قول يونس ، وذهب إلى أن الأبيات تسلم ، على هذا ، من الإكفاء . يريد أن ألف « معا » – على هذا القول – لام الكلمة فيمكن اعتبارها رويا . وهذا يصدق على رواية أبي زيد أيضاً ؛ لأن ألف « دعا » منقلبة عن واو ، وهي لام الكلمة . إلا أنه يلزم عما ذهب إليه أن تكون الألفات الزوائد في سائر الأبيات رويا أيضاً ، وهو ما لم يقل به أحد ، وأما إجراء الألف التي من سنخ الكلمة وصلا فكثير .

(١) في الأصل: «... لو قلت: رأيت زيداً فاعمراً » و « رأيت زيدا اتا اعمرا » لم يستدل به أنك تريد « عمرا » وكيف ... » . وأصلحته كما أثبت من حكاية قول المؤلف في اللسان (تا) . وقد جاء فيه عقبه ما نصه :

« قال ابن جني : يريد أنك لو قلت : « زيداوا »من غير أن تقول « وعمراً» لم يُعلَم أنك تريد « عمرا » دون غيره . فاختصر الأخفش الكلام ، ثم زاد على هذا بأن قال « إن العرب لا تعرف الحروف » يقول الأخفش : فإذا لم تعرف الحروف فكيف ترخم ما لا تعرفه ولا تلفظ به ؟! وإنما لم يجز ترخيم « الفاء » و « التاء » لأنهما ثلاثيان ساكنا الأوسط فلا يُرَخّمان . وأما الفراء فيرى ترخيم الثلاثي إذا تحرّك أوسطه ، نحو « حسن » و « حمل » .

لجازت الياء والواو الزائدتان أن تكونا رويا ، نحو « الرجلو » و « الرجلي » وهذا لا يقوله أحد من العرب ، ولم يجىء في شيء من الشعر ، ولكنّ ما قبل الألف هو حرف الروي ، وخالف ما بين الحروف كما قال الشاعر :

إذا نزلتُ فاجعلاني وَسَطا   إنّيَ شيخٌ لا أُطيقُ العُنُدا[1]

وهذا كثير . وقد ذكرنا قبل هذا أبياتاً كثيرة في هذا الباب سمعناها من العرب .

و « العُنُد » جمع « ناقة عَنود » وهي الصعبة التي تذهب عن الطريق . و « العنَّد » جمع « عاند » والمعنى واحد .

ومن قال : إنّه أراد بقوله[2] : « وتفلّيني وا » الواو ، لكنه رخّمها قيل له : وكيف يُرَخَّمُ اسمٌ على ثلاثة أحرف ؟! لم يجىء هذا في شيء ، ولم يقله أحد في قياس إذا كان الثاني ساكناً أو متحرّكاً . والبغداذيون يرخّمون « عمر » .

وجميعُ ما ذكرنا من هذا المختلف الرويِّ إنّما هو غلط . وهو يشبه من الكلام « هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ »[3] .

---

(١) لم أقف لهما على نسبة . مجاز القرآن ١ /٣٣٧ ، ٢ /٢٧٥ ، والمقتضب ١ /٢١٨ ، والقلب والإبدال ، لابن السكيت (الكنز اللغوي ص ٤٧) ، والجمهرة ٢ /٢٨٣ ، ٣ /٧٠ ، وأدب الكاتب ، ص : ٤٨٥ ، والموشح ، ص : ١٤ ، وأمالي ابن الشجري ١ /٢٧٦ ، واللآلي ، ص : ٧٢ ، والاقتضاب ، ص : ٤١٥ ، ومقاييس اللغة ٤ /١٥٣ والقوافي ، للتنوخي ، ص : ١٥٢ ، وشروح السقط ، ص : ٥٨٤ ، ومغني اللبيب ، ص : ٦٨٢ ، واللسان (عند) . وثانيهما وحده في مجاز القرآن ١ /٢٩١ .

(٢) يعني حكيم بن معية في رجزه الذي سلف ، ص : ٥٢

(٣) يريد ما يسميه النحويون « الخفض على الجوار » . وذلك أن بعض العرب يخفضون تابع المضاف كما في المثال المذكور ، يتوهمون أنه تابع للمضاف إليه . انظر في المسألة كتاب سيبويه ١ /٢١٧ ، ومعاني القرآن ، للفراء ٢ /٧٤ – ٧٥ ، والأحاجي النحوية ، للزمخشري ، =

وأما السِّناد فهو كلّ فساد قبل حرف الرويّ ممّا هو في القافية .
سمعتُ ذلك من غير واحد من أهل العلم ، نحو قول الشاعر :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ تَغْلِبَ أَهْلُ عِزٍّ جِبالُ مَعاقِلٍ ما يُرْتَقَيْـنَا

ثم قال :

شَرِبْنا مِنْ دِماءِ بني عقيـلٍ بِأَطْرافِ القَنا حَتَّى رَوِينَا[1]

وقد زعموا أنّ هذا البيت ليس من هذه القصيدة . كَسَرَ ما قبلَ الياء من «رَوِينا» وفَتَحَ ما قبلَها من «يُرْتَقَيْنا» فصارت «قَيْنا» مع «وِينا»[2] .

ومن السِّناد قول رؤبة في قول الخليل :

= ص : ٢٩ – ٣١ ، ومغني اللبيب ، ص : ٦٨٢ – ٦٨٤ ، والأشباه والنظائر ، للسيوطي ١ /١٤٩ – ١٥٠ . وانظر مذهب ابن جني في تأويل ذلك في الخصائص ١ /١٩١ – ١٩٣ ، و ٣ /٢٢٠ – ٢٢١ .

(١) البيتان لعمرو بن الأيهم التغلبي . الموشح ، ص : ٧ ، والعقد ٥ /٥٠٦ ، واللسان (سند)

(٢) قال ابن سيده في المحكم ، ص : ٣٧٣ (مصورة المجمع) نحو هذه المقالة في البيتين ، ونقل عنه ذلك صاحب اللسان (سند) وجاء فيهما بعده ما نصه :

«قال ابن جني : بالجملة إن اختلافَ الكسرة والفتحة قبل الردف عيب ، إلا أن الذي استهوى في استجازتهم إياه أن الفتحة عندهم قد أجريت مجرى الكسرة وعاقبتها في كثير من الكلام . وكذلك الياء المفتوح ما قبلها قد أجريت مجرى الياء المكسور ما قبلها . أما تعاقب الحركتين ففي مواضع : منها أنهم عدلوا لفظ المجرور فيما لا ينصرف إلى لفظ المنصوب ، فقالوا : «مررت بعمرَ» كما قالوا : «ضربت عمرَ» فكأن فتحة راء «عمر» عاقبت ما كان يجب فيها من الكسرة لو صرف الاسم فقيل : «مررت بعمرٍ» . وأما مشابهة الياء المكسور ما قبلها للياء المفتوح ما قبلها فلأنهم قالوا : «هذا جَيْبُ بكر» فأدغموا مع الفتحة ، كما قالوا : «هذا سعيد داود» وقالوا : «شَيْبان» و «قيس عيِلان» فأمالوا كما أمالوا «سيحِان» و «تيجِان» .

وَقاتمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ
أَلَّفَ شَتَّى ليسَ بالرّاعي الحَمِقْ[(١)]

فجاء بالكسر مع الفتح . وهذا عندنا جائز لكثرة ما جاء منه .

وقال العجاج :

يا دارَ سَلْمى يا اَسْلَمِي ثُمَّ اَسْلَمِي

ثم قال :

فَخِنْدِفٌ هامَةُ هـذا العالَـمِ[(٢)]

فجاء بألف التأسيس ولم يجيء بها في شيء من البيوت غير هذا وبيت آخر :

مُبارِكٍ للأَنْبِياء خـاتمِ[(٣)]

وأمّا ما سمعتُ من العرب في السّناد فإنّهم يجعَلونه كلَّ فساد في آخر الشّعر ولا يَحُدّون في ذلك شيئاً ، وهو عيب عندهم . ولا أعلمُ إلّا أنّني قد سمعتُ بعضَهم يجعل الإقواء سنادا . وقال الشاعر :

... ... فِيها سِنادٌ وَإِقْواءٌ وتَحْرِيدُ[(٤)]

---

(١) سلف البيتان وتخريجهما ، ص : ٣٨ .

(٢) سلف البيتان وتخريجهما ، ص : ٧ .

(٣) ديوانه ، ص : ٦٠ .

(٤) صدره كما في كتاب القوافي ، للتنوخي ، ص : ١٣٦ :
وعث الرواية بادي العيب متكب فيه ...
ونسبه للنابغة ، وليس في ديوانه .

فجعل السِّنادَ غيرَ الإقواء، وجعلَه عيباً[١] .

ومن السناد أيضاً قوله :

تعرف في قعدتـــه وحبوتهْ أن الغداء إن دنا من حاجتهْ

وَٱمْتَدَّ عُرْشَا عُنقِهِ لِلُقْمَتِـــهْ[٢]

وأما الإيطاءُ فردُّ كلمةٍ قد قُفِّيَ بها مرَّةً، نحو قافيةٍ على «رجل» وأخرى على «رجل» في قصيدة . فهذا عيبٌ عند العرب لا يختلفون

---

(١) حكى ابن سيده في المحكم ، ص : ٣٧٤ مصورة المجمع مقالة الأخفش هذه ، ونقلها عنه صاحب اللسان (سند) وجاء فيهما بعدها ما نصه :

قال ابن جني : وجه ما قاله أبو الحسن أنه إذا كان أصل السناد إنما هو لأن البيت المخالف لبقية الأبيات كالمسند إليها لم يمتنع أن يشيع ذلك في كل فساد في آخر البيت فيسمى به ، كما أن « القائم » لما كان إنما سمي بهذا الاسم لمكان قيامه لم يمتنع أن يسمى كل من حدث عنه القيام « قائما » .

« ووجه من خص بعض عيوب القافية بالسناد أنه جار مجرى الاشتقاق ، والاشتقاق على ما قدمناه غير مقيس ، إنما يستعمل بحيث وضع إلا أن يكون اسم فاعل أو مفعول على ما ثبت في « ضارب » و « مضروب » . وقوله :

... . فيه سناد وإقواء وتحـريـد

الظاهر منه ما قاله الأخفش من أن « السناد » غير « الإقواء » لعطفه إياه عليه . وليس ممتنعاً في القياس أن يكون « السناد » يعني به هذا الشاعر الإقواء نفسه إلا أنه عطف « الإقواء » على « السناد » لاختلاف لفظيهما ، كقول الحطيئة :

... ... وهند أتى من دونها النأي والبعد

ومثله كثير » .

(٢) جاء الثالث منها في المحكم ١ /٢٢٢ ، ٢ /٢٢٨ ، واللسان (عرش ، علو) منسوباً في الموضع الأول من كليهما إلى العجاج . وهو في ملحق ديوانه ، ص : ٧٥ نقلا عن اللسان .

وعرشا العنق : لحمتان مستطيلتان بينهما الفقار .

فيه ، وقد يقولونه [مع ذلك] قال النابغة[١] :

أو أضَعَ البيت في خَرْساءَ مُظْلِمةٍ تُقَيِّدُ العَيْرَ لا يَسْرِي بِها السَّارِي

وقال فيها :

لا يَخْفِضُ الرِّزَّ عَنْ أَرْضٍ أَلَمَّ بها ولا يَضِلُّ عَلى مِصْباحِهِ السَّارِي[٢]

وأما قوله :

---

(١) جاءت مقالة الأخفش هذه في اللسان (وطأ) ومنه زدت ما بين الحاصرتين . وجاء فيه بعدها :

« قال ابن جنّي : ووجه استقباح العرب الإيطاء أنه دالّ عندهم على قلّة مادّة الشاعر ونزارة ما عنده ، حتّى يضطر إلى إعادة القافية الواحدة في القصيدة بلفظها ومعناها ، فيجري هذا عندهم ، لما ذكرناه ، مجرى العيّ والحصر . وأصله أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وطء قبله ، فيعيد الوطء على ذلك الموضع ، وكذلك إعادة القافية هي من هذا » .

(٢) البيتان من قصيدته التي ذكر فيها نهيه قومه عن نزول ذي أقر حين حماه النعمان بن الحارث الغساني . وقد جاءا بنحو رواية الأخفش في ديوانه في مختار الشعر الجاهلي ١ /١٧٧ ، ١٧٨ وأما رواية ابن السكيت في شرحه للديوان ، ص : ٨٣ ، ٨٤ فتأخر فيها الأول ، وجاء بلفظ :

فموضع البيت في صماء مظلمة تقيد العير عن شد وتكرار

ولا إيطاء في البيتين على هذه الرواية . وهما برواية الإيطاء في الموشح ، ص : ٥ عن أبي عبيدة والأصمعي ، والوافي ، ص : ٢٤٤ (الكافي ، ص : ١٦٣) والأول في اللسان (خرس) .

وقوله : « في خرساء مظلمة » يعني في حرة خرساء ، أي صماء الصخور ، ويروى « في سوداء مظلمة » . وقوله : « تقيد العير » أي لا يقوى العير على السير فيها لخشونتها وصلابتها فكأنه في قيد . وإنما خص « العير » لأنه أصلب الدواب حافراً . يريد أنه ينزل في حرة هذه صفتها ليمتنع بها .

والبيت الآخر في صفة الجيش الذي أوقع بهم . و« الرز » : الصوت. وأراد بـ «مصباحه» النيران التي يوقدونها ليلا .

يا رَبُّ سَلِّمْ سَدْوَهُنَّ اللَّيْلَهْ ... ولَيْلَةً أُخْرَى وكُلَّ لَيْلَهْ[١]

فليس بإيطاء ؛ لأنّ إحداهما بالألف واللام والأُخرى بغير ألف ولام ، فهذا جائز .

وإذا كثُرَ الإيطاء كان أعيبَ عندهم . وإن طالت القصيدة وتباعد ما بين الإيطاءين كان أحسن . وإن كان أحدهما في صفة والآخر في صفة أُخرى كان أحسن ، لأنّ أخذه في صفة أُخرى مشبّه بابتداء قصيدة أخرى ، لا يكاد يأْخذ في صفة أخرى إلا يُصَرِّع كما يُصَرِّع في أوّل القصيدة ، ويقول : « لا بل قل في كذا وكذا » و « دع كذا وكذا » أو « عدِّ عنه » فكأنّه قد قَطَع .

وما لا يكاد يوجد في الشِّعر البيتان الموطآن ليس بينهما بيت أو بيتان غير موطأين في القصيدة وثلاثة أبيات . فهذا لا يكاد يوجد ؛ لأنّ العيب لا يحتمل أن يكون أكثر من غير العيب . وقد قال ابن مقبل :

أَوْ كَاهْتِزازِ رُدَيْنِيٍّ تَداوَلَـهُ ... أَيْدِي التِّجارِ فَزادُوا مَتْنَهُ لِينا
نازَعْتُ أَلْبابَها لُبِّي بِمُقْتَصَدٍ ... مِنَ الأَحاديثِ حَتّى زِدْنَني لِينَا[٢]

---

(١) لم أعرف قائلهما . وهما في اللسان (سدا) والوافي ، ص : ٢٤٤ (الكافي ، ص : ١٦٣) والسدو : اتساع خطو الناقة . وجاء في اللسان بعد البيتين : « إنما أراد : سلمهن وقوهن ، لكن أوقع الفعل على « السدو » لأن السدو إذا سلم فقد سلم السادي » .

(٢) ديوانه ، ص : ٣٢٨ ، ٣٢٩ . على أنهما لم يردا في أصل الديوان ، بل استدركهما ناشره مع أبيات غيرهما من جمهرة أشعار العرب وغيره . وهما في الجمهرة – ص : ٣٣٤ – متواليان كما قال الأخفش . وأما في الديوان فبينهما بيتان زادهما ناشره من الحماسة البصرية ، وقد انفرد صاحبها – كما قال – بهما . إلا أن ثاني بيتيّ الشاهد لم يرد فيه ، انظر المصدر المذكور ٢ /٩٠ – ٩١ . وقد استشهد بالبيتين على الإيطاء المرزباني في الموشح ، ص : ٥ ، =

ليس بينهما شيء ، وهو شاذّ . وقد جاءت أبيات أُخر من الرجز كل بيت منها قافيته : « الله الله » .

فإذا قفّيتَ بلفظ في بيتين معناهما مختلف ، نحو « ذَهَبَ » تريد به الفعل ، و « ذهب » تريد به الاسم لم يكن ذلك إيطاءً . وكذلك « رجل » و « رجل » إذا كان أحدهما علما ك « زيد » لأَنَّ العلم ليس كغيره من الأَسماء . والخليل يراه إيطاء إذا اتّفق اللفظ واختلف المعنى .

وأما « لرجل » و « برجل » وأشباه ذلك مما تدخل عليه العواملُ مّما ليس بمبنيّ معه فإن اجتمع ذلك فهو إيطاء . وليس هذا ك « الرجل » و « رجل » لأَن الأَلف واللام لازمتان للاسم قد صيّرتاه معرفة ، وليس لزومهما[1] فيه كلزوم حرف الجر ، ألا ترى أنك تدخل عليه ما يعمل فيه وتصرفه وفيه الأَلف واللام .

وأما « لم تضربي » وأنت تعني المرأة فيجوز مع « لم تضربِ » وأنت تعني الرجل لأَنَّ اللفظ مختلف . وليست الياء في « تضربي » كاللام في « رجل » لأَنَّ الياء قد بُنِيَتْ مع الفعل ، ودخلت فيه لمعنى .

وأما « هي تضرب » « وأنت تضرب » فلفظهما واحد ومعناهما واحد ، لأَنك تعني الفعل فيهما جميعا . وليس الفعل بصاحب الفعل . وجميع هذا إيطاء .

= وابن رشيق في العمدة ١ / ١٧٠ ، ويظهر أنهما في رواية الأخير غير متواليين ؛ وذلك أنه أنشد أولهما وقال عقبه : « ثم قال في القصيدة غير بعيد » وساق الآخر . وانظر في تخريج البيتين واختلاف الرواية فيهما حواشي الديوان . وقد جاء عجز ثانيهما في الأصل : « من الحديث حتى ... » وهو خطأ من الناسخ أخل بوزنه .

(١) في الأصل : « لزومها » والوجه ما أثبت .

وكذا [١] «الزَّوْج» إذا عنيت المرأة و«زَوْج» إذا عنيتَ الرجل. فـ«الزَّوْج» وإن كان هو الرجل بعينه وهو المرأة بعينها، فالفعل [٢] غير صاحب الفعل، فإنَّك حين قلت: «تفعلُ» للمرأة و«تفعلُ» للرجل قد ذكرتَ شيئاً هو لشيئين. وحين قلتَ: «زوج» للرجل و«زوج» للمرأة قد جئت بشيء [٣] لأُنثى وذكر. وإنَّما معنى «الزَّوج» أنه مع آخر، فمعناه في الرجل والمرأة واحد فلم يدلّ على تذكير ولا تأْنيث.

وأما «جَلَلٌ» للصغير والكبير فلا يكون إيطاء.

وسمعتُ من العرب من يجعل الرجل «عِرْسا». فإذا جعلتَ قافية «عرْسا» تريد به الرجل وقافية «عِرْسا» تريد به المرأة لم يكن إلا إيطاء؛ لأَنَّه كأنَّه شيء [٤] ... ... فقال: «حليل» ثم قال: «حليل» فهو للرجل والمرأة سواء [٥]؛ لأَنَّ هذا بمنزلة شيء واحد [٦]، لأَنَّ «شيئاً» هو لكل شيء، وهو غير ما هو سواه.

---

(١) في الأصل: «وهذا» وسياق الكلام يقتضي ما أثبت.

(٢) في الأصل: «والفعل» ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: «بشيئين ...» والسياق يقتضي ما أثبت.

(٤) كأن ناسخ الأصل كتبها أولا: «أنثى» ثم أصلحها فجعلها «شيء». ويظهر أنه سقط بعد هذا اللفظ كلام. ولا أستبعد أن يكون تمامه: «وكذا من قال: «حليل» ثم ...».

(٥) تحت الحاء من لفظ «حليل» الثاني في الأصل هناة تشبه النقطة، ولا يبعد أن تكون رأس حاء جعله الناسخ علامة إهمال ثم انتكل أو لم يضح في التصوير. ومهما يكن الأمر فالصواب في هذا اللفظ «حليل» فإنه ما من أحد يقول بأن «جليل» مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وأما «حليل» فالمشهور أن مؤنثه «حليلة» ولكن حكي عن أبي زيد أنه قد يكون المؤنث بغير هاء. انظر اللسان (حلل).

(٦) كذا في الأصل. وأظن لفظ «واحد» مقحماً من قبل الناسخ، وأن المؤلف إنما أراد أن لفظ «حليل» ونظائره مما يطلق على الرجل والمرأة بمنزلة لفظ «شيء» الذي لا يعني شيئاً دون شيء. وما يأتي من كلامه في الفقرة التالية يرجح هذا الذي ذكرت.

فإن قال قائل: كيف لا تجيز «شيء» مع «شيء» إذا كنت تعني بأحدهما غير ما تعني بالآخر ؟ قلتُ: لأن «شيئاً» إنما هو لكلّ شيء، ولست تستفيد إذا ذُكِرَ شيئاً دون شيء، كما لا تستفيد في «زوج» دون «زوج» أكثر من الرجل . و «الغلام» داخل في هذا؛ لأن الغلام قد يكون صغيرا وكبيرا . وكذلك «الرجل» وكأن جميع الأشياء كلها على هذا[١] .

وأما «فخِذ» و «فَخْذ» و «عُنُق» و «عُنْق» وأشباه ذلك مما يُسكنُ وسطُه فإذا كان في قافية يجوز فيها الإسكان والتحريك لم يجز الجمع بين المُسكن والمحرَّك؛ فتقول في قافية : «عُنُق» وفي أُخرى : «عُنْق» لأن الذي يُسْكِن يريد به لفظ متحرّك[٢] ولكنه يستثقله، ولفظه بذا وذلك سواء . وكذلك «الجَهْد» و «الجُهْد» و «الضَّعْف» و «الضُّعف» جميعهما إيطاء؛ لأن الذي يقول: «الجُهْد» إنما يريد «الجَهْد» .

وقال بعضهم: «الجَهْد» و «الجُهْد» ليس بإيطاء، ولكنها لغة . ألا ترى أنه لو جعل في قافية «يُحِبّ» وفي أُخرى «يَحبّ» وفي قافية «مُنْتِن» وفي أُخرى «مِنْتِن» لكان إيطاء . ومن زعم أن ذا ليس بإيطاء دخل عليه أن يزعم أن «رَمَى» و «رَمِى» و «عَالَم» و «عِالم» إذا جُمِع بينهما وأحدهما مُمالٌ غيرُ إيطاء؛ وهذا لا يقوله أحد .

---

(١) كذا جاءت هذه العبارة في الأصل . وما أدري أهي هي واستغلق علي معناها أم لحقها خلل لم أهتد إلى صوابه .

(٢) كذا في الأصل . وأظن الصواب : «لفظ من يحرك» .

ولو جمعتَ بين «بدا بذا» و «ما لذا» فجعلتَ الذال رويًّا أو الألف كان ذلك إيطاء . فإن قلتَ : كرّرتُ حرفَ الرّويّ فقد يدخلُ عليك أن تفعل هذا بجميع المنفصل الذي ليس بمضمر، وهذا لا يكون، إنما يكون هذا في الاسم المضمر، نحو «بدا بك» و «رمى بك» .

وأمّا «كتابهم» مع «ثيابهم» فليس بإيطاء؛ لأن «هم» اسم مضمر لازم لما قبله حتى كأنه بعضه . وكذلك «دعاهم» مع «رماهم» . وكذلك كلُّ موضع يكون المضمر فيه لازماً للأوّل . وإنما يُعْرَف لزومه للأوّل في الواحد، ألا ترى أن «دعاه» و «رماه» لا تستطيع أن تفصل منه المضمر . ولو جاء «كما هي» مع «إلا هي» أو «كما هما» مع «إلا هما» كان إيطاء؛ لأنّ هذا منفصل من الأوّل، وهو مبتدأ، تقول : «إلا هو» و «إلا هي» .

وأمّا «أتى به» و «رمى به» و «أتى بهما» مع «رمى بهما» فقد أكثرت من جمعه الشعراء . وكذلك جميع حروف الجر مما ليس باسم إذا ألزقوها بحروف الإضمار . وذلك أن مَجْراها في كلامهم كمَجْرى ما ليس فيه حرف . وإذا لم يكن فيه حرف جرّ فهو متّصل بالأول . وإجراؤهم إياه مُجْراه أنهم يقولون: «أزيدًا مررت به» فيُجْرونَه مُجْرى «أزيدًا ضَرَبْتَهُ» ويقولون : «أزيدًا كنتَ لَهُ» يُجْرونَهُ مُجْرى «أزيدًا كُنْتَهُ» ومع هذا أن حرف الجر الذي هو حرف واحدٌ غيرُ منفصل ممّا بعده إذا كان مضمرًا، حتى قد يُضْمَرُ معه الساكن، فتقول: «لِيْ»

و «بِيْ» فقد صار[1] هو والمُضْمَرُ بمنزلة شيء واحد . والمضمر غير منفصل ممّا قبله ، فصار هو والمضمر كشيء واحد متصل بما عمل فيه .

وأمّا «تضربُ» و «تضربُ» فليس بمنزلة «لرجل» و «كرجل» لأن دخول التاء على «ضرب» قد غيّره إلى بناء آخر يدخله الإعراب . وكذلك «لم تضربي» لأنَّ الياء من البناء ، وأن لو جعلتَ هذا للرجل لم تكن الياء فيه ؛ ألا ترى أنّك تُدْخِل العامل عليها كما تُدْخِله على ما فيه الألف واللام ؟! وهي أقوى من الألف واللام ؛ لأنك قد تُلْقِي الألف واللام ولا تغيّر البناء وتثبت الإعراب على حاله .

وأمّا «غلامي» إذا أردت به الإضافة مع «غلامي[2]» في غير الإضافة فليس بإيطاء ؛ لأن هذه الياء[3] قد ألْزَمتِ الميمَ الكسرة وصيّرته إلى أن بُنِي عليها . وقولك : «لرجل» ليس هذا الكسر الذي فيه ببناء .

وزعموا أن الخليل كان يجعل ما كان لفظه واحدًا واختلف معناه إيطاء . وهذا منكر[4] . وقد قال هو بخلافه ؛ لأنّه قد جوز «ذهب» إذا أُرِيدَ به الفعلُ مع «ذهب» إذا عُنِيَ به الاسم ، وهو الذهب ، و «الرّجل» مع «الرجل» إذا كنتَ تعني بأحدهما الرّجولة والآخرِ العلَمَ . ولو كان هذا إيطاء لكان قولُ الشاعر :

---

(١) في الأصل : «.. فتقول : «لي» و «بي» فقد صار معه الساكن فتقول : «لي» و «بي» فقد صار ... » والوجه إسقاط ما أسقطته ، ويظهر أن الناسخ كرره سهوًا .

(٢) كذا رسم في الأصل ، والياء فيه ياء الوصل كما يفيد قوله بعده : «في غير الإضافة» .

(٣) يعني ياء الإضافة .

(٤) في الأصل : «ينكر» .

هذا جَنايَ وَخِيـارُهُ فِيـــهْ إذْ كلُّ جانٍ يَدُهُ إلى فِيهْ[١]

إيطاء ؛ لأن لفظهما واحد . وأنشدني هذين البيتين يونس ، وسمعتهما من العرب . فإن قال : فإن لفظ هذين قد يختلف في بعض المواضع قلتُ : فإن «رجلا» إذا كان عَلَماً لم يُخالف لفظَ «رجلا» إذا لم يكن عَلَماً .

. . .

قال أبو الحسن : وفي القوافي النَّصبُ والبأْو . وذلك كلُّ قافية سليمةٍ من السناد[٢] تامّةِ البناء. فإذا جاء ذلك في الشعر المجزوء لم يسمّوه نصباً ولا بأْوًا ، وإن كانت قافيته قد تمّت[٣] ، نحو قوله :

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَرْ[٤]

(١) البيتان لعمرو بن عدي اللخمي ، ابن أخت جذيمة الوضاح قالهما وهو صبي لخاله جذيمة ، وكان قد تبدى ، فأقبل عمرو والصبيان من حول جذيمة يجنون الكمأة ، فكان الصبيان يأكلون خيار ما يجنون ، ويدفعون إلى جذيمة رذالته ، وجعل عمرو يدفع إليه ما يجنيه على حاله ولا يأكل منه شيئاً ويقول البيتين . وقد تمثل بهما أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه عندما قسم بيت المال . وهما في الأغاني ١٥ /٣١٣ (ط . دار الكتب) ومعجم الشعراء ، ص : ٢٠٥ (ط . كرنكو) وص : ١٠ (ط . فراج) وعيون الأخبار ١ /٥٣ ، وشرح القصائد السبع ، ص : ٣٨٠ ، ومجمع الأمثال ٢ /٢٩٧ ، واللسان (جنى) .

(٢) كذا في الأصل ، وفي تعريف «النصب» في الوافي ، ص : ٢٥١ (الكافي ، ص : ١٦٨) وجاء في حكاية قول الأخفش هذا في اللسان (نصب ، بأو) وفي الغامزة ، ص : ٩٦ «... من الفساد» .

(٣) قال في الغامزة ، ص : ٩٦ بعد حكاية مقالة الأخفش هذه :
«ولا يجوز الاقتصار على المجزوء ، بل المشطور والمنهوك متى أيضاً وجد فلا بأو ولا نصب» . اهـ .

(٤) سلف البيت وتخريجه ، ص : ٣٧ .

سمعنا ذلك من العرب . وليس ذا مما سَمى الخليل ، وإنما تؤخذ الأسماءُ عن العرب[١] . وقد يجوز وضع الاسم ليُفْصل به الشيءُ من غيره . وليس هذا كالأسماء التي هي أعيان؛ لأن هذه الأسماء عامة ، كلّ ما كان في مثل [حال][٢] «البسيط» فهو بسيط، وليس كل من كان في حال «زيد» اسمه زيد .

. . .

وفي الشعر التضمين، وليس بعيب، وإن كان غيرُه أحسنَ منه . ولو كان كلّ ما وُجِدَ ما هو أحسنُ منه قبيحاً كان قول الشاعر :

سَتُبْدِي لَكَ الأَيّامُ ما كُنْتَ جَاهِلًا ... ويَأْتِيكَ بِالأَخْبارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ[٣]

---

(١) قال في الغامزة ، ص : ٩٦ :

« وظاهر كلام الأخفش أن « البأو » و « النصب » مترادفان .

« وقال ابن جني : لما كان « البأو » أصله : الفخر ، [نحو قوله :

فإن تبأَيْ ببيتك من معَدّ ... يقل تصديقك العلماء : جَيْرِ]

و « النصب » من « الانتصاب » وهو المثول والتطاول / لم يوقع « النصب » و « البأو » على ما كان من الشعر مجزوءاً ؛ لأن جزْءه علة وعيب لحقه ،وذلك ضدّ الفخر والتطاول . اهـ

« لكن قال بعضهم : « البأو » ما عدم السنادَ المستحسنَ ، كوقوع الضم مع الكسر ، والمستقبحَ ، كوقوع الفتح مع ضم أو كسر . وظاهره أن « النصب » تجنب المستقبح من السناد دون المستحسن ، و « البأو » (تجنبهما) . اهـ

وقد جاء ما حكاه عن ابن جني في اللسان (نصب ، بأو) بتصرف ، ومنه (بأو) زدت ما بين حاصرتين .

وانظر الوافي ، ص : ٢٥١ - ٢٥٢ (الكافي ، ص : ١٦٨) .

(٢) زيادة يقتضيها سياق الكلام .

(٣) البيت لطرفة بن العبد من معلقته المشهورة . ديوانه ، ص : ٤٤ . وهو من أشهر الحكم الدائرة على الألسنة وفي الكتب .

رديئاً إذا وُجِدَ ما هو أشعر [منه] ؛ فليس التضمين بعيب كما أن هذا ليس برديء[١]. والتضمين نحو قول حاتم :

(١) جاء هذا من مقالة الأخفش في اللسان (ضمن) ومنه زدت ما بين الحاصرتين ، وجاء فيه بعده :

« قال ابن جني : هذا الذي رآه أبو الحسن من أن التضمين ليس بعيب مذهب تراه العرب وتستجيزه ، ولم يعد فيه مذهبهم من وجهين : أحدهما السماع ، والآخر القياس . أما السماع فلكثرة ما يرد عنهم من التضمين . وأما القياس فلأن العرب قد وضعت الشعر وضعاً دلت به على جواز التضمين عندهم ، وذلك ما أنشده صاحب « الكتاب » وأبو زيد وغيرهما من قول الربيع بن ضبع الفزاري :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إن نفرا
والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا

فنصب العرب « الذئب » هنا واختيار النحويين له من حيث كانت قبله جملة مركبة من فعل وفاعل – وهي قوله : « لا أملك » – يدلك على جريه عند العرب والنحويين جميعاً مجرى قولهم : « ضربت زيدا وعمراً لقيته » فكأنه قال : « ولقيت عمراً » . لتتجانس الجملتان في التركيب فلولا أن البيتين جميعاً عند العرب يجريان مجرى الجملة الواحدة لما اختارت العرب والنحويون جميعاً نصب « الذئب » ولكن دلّ على اتصال أحد البيتين بصاحبه وكونهما معا كالجملة المعطوف بعضها على بعض . وحكم المعطوف والمعطوف عليه أن يجريا مجرى العقدة الواحدة . هذا وجه القياس في حسن التضمين ، إلا أن بازائه شيئاً آخر يقبح التضمين لأجله ، وهو أن أبا الحسن وغيره قد قالوا : إن كل بيت من القصيدة شعر قائم بنفسه ، فمن هنا قبح التضمين شيئاً ، ومن حيث ذكرنا من اختيار النصب في بيت الربيع حسن . وإذا كانت الحال على هذا فكلما ازدادت حاجة البيت الأول إلى الثاني واتصل به اتصالاً شديداً كان أقبح مما لم يحتج الأول فيه إلى الثاني هذه الحاجة . فمن أشد التضمين قول الشاعر ، روي عن قطرب وغيره :

وليس المال فاعلمه بمال من الأقوام إلا للّذيّ
يريد به العلاء ويمتهنه لأقرب أقربيه وللقصيّ

فضمّن بالموصول والصلة على شدّة اتصال كل واحد منهما بصاحبه وقال النابغة :

وهم وردوا الجفار على تميم وهم أصحاب يوم عكاظ إني =

أَماوِيّ إنْ يُصْبِحْ صَدايَ بِقَفْرَةٍ مِنَ الأَرْضِ لا ماءٌ لَدَيَّ ولا خَمْرُ
تَرَيْ أن مَا أَنفَقْتُ لَمْ يَكُ ضَرَّني وَأَنَّ يَدِي مِمّا بَخِلْتُ بِهِ صِفْرُ[(١)]

وقول النابغة :

وَهُمْ وَرَدُوا الجِفارَ على تَمِيمٍ وَهُمْ أَصحابُ يَوْم عُكاظَ إنّي
شَهِدتُ لَهُمْ مَواطنَ صالحــاتٍ أَتَيْنَهُمُ بِوُدِّ الصَّدْرِ مِنِي[(٢)]

. . .

وفي الشعر « الرّمل » وهو عند العرب عيب . وهو مما تُسَمّي العرب ، وهو كلّ شعر مهزول ليس بمؤلّف البناء ، ولا يحدّون في ذلك شيئاً وهو نحو قول عبيد :

شهدت لهم مواطن صادقات أتينَهُمُ بِوُدّ الصدر مـني

وهذا دون الأول ، لأنه ليس اتصال المخبر عنه بخبره في شدة اتصال الموصول بصلته . ومثله قول القلاخ لسوار بن حيان المنقري :

ومثل سوار رددنــاه إلى إدرونـه ولوْم إصّـه على
ألرغم موطوء الحمى مذلّلا »

(١) ديوانه ، ص : ٤٠ ، والأغاني ١٧ /٣٨٥ ، والشعر والشعراء ، ص : ٢٤٦ ، والقوافي للتنوخي ، ص : ١٣٥ ، والأضداد ، لأبي الطيب ، ص : ٤٣٥ ، والعقد ١ /١٠٥ ، ولباب الآداب ، ص : ١٢٥ ، والخزانة ٢ /١٦٣
والمراد بـ « الصدى » ههنا : ما يبقى من الميت في قبره .

(٢) من قصيدته التي استنكر فيها صنيع عيينة بن حصن عندما مال إلى بني عبس وأراد أن يخرج بني أسد من بني ذبيان . ديوانه بشرح ابن السكيت ، ص : ١٩٩ ، وفي مختار الشعر الجاهلي ١ /٢٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ /١٦٥ ، والقوافي ، للتنوخي ، ص : ١٣٥ ، والعقد ٥ /٥٠٨ ، والعمدة ١ /١٧١ ، ونوادر أبي زيد ، ص : ٢٠٩ ، وفيه أن الأصمعي زعم أنه منحول .

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحوبُ ۞ فالقُطَبِيّاتُ فالذَّنوب[١]

ونحو قول ابن الزِّبَعْرَى :

أَلَا لِلّهِ قَـــوْمٌ و ۞ لَدَتْ أُخْتُ بني سَهْمِ[٢]

هِشامٌ وَأَبــــو عبدِ ۞ مَنافِ مِــــدْرَهُ الخَصْمِ

وعامّة المجزوء يجعلونه رملا[٣] .

(١) هو مطلع مجمهرته المشهورة . ديوانه ، ص: ١٠، وشرح القصائد العشر، ص : ٤٧٨ ، وجمهرة أشعار العرب ، ص : ١٦٦ .

(٢) من أبيات في طبقات فحول الشعراء ، ص : ٢٠٠ ، والاشتقاق ، ص : ٩٨ ، ١٢٢ ، وذيل أمالي القالي ، ص : ١٩٦ ، والأغاني ١ /٦٢ ، وقد ساق أبو الفرج عقبها خبراً يفيد أنها لأبي نهشل نحلها ابن الزبعرى ، ثم نقل عن الزبير بإسناده عن محمد بن طلحة أن قائلها عمر بن أبي ربيعة .

(٣) انظر الموشح ، ص : ٢٣ – ٢٤ ، والوافي ، ص : ٢٥٠ (الكافي ، ص : ١٦٧) . وقد جاءت مقالته هذه – بتصرف يسير – في اللسان (رمل) نقلا عن المحكم ، غير أن صاحبه عزاها إلى ابن سيده ! وجاء فيه عقبها :

« قال ابن جنّي : قوله « وهو مما تسمي العرب » مع أن كل لفظة ولقب استعمله العروضيون فهو من كلام العرب ــ تأويله إنما استعملته في الموضع الذي استعمله فيه العروضيون ، وليس منقولا عن وضعه لا نقل العلم ولا نقل التشبيه على ما تقدم من قولك في ذينك ، ألا ترى أن « العروض » و « المصراع » و « القبض » و « العقل » وغير ذلك من الأسماء التي استعملها أصحاب هذه الصناعة قد نطقت(١) العرب بها، ولكن ليس في المواضع التي نقلها أهل هذا العلم إليها ؟ إنما « العروض » : الخشبة التي في وسط البيت المبني لهم ، و « المصراع » : أحد صفقي الباب ، فنقل ذلك ونحوه تشبيهاً وأما « الرمل » فإن العرب وضعت فيه اللفظة نفسها عبارة عندهم عن الشعر الذي وصفه باضطراب البناء والنقصان عن الأصل ، فعلى هذا وضعه أهل هذه الصناعة ، لم ينقلوه نقلا علمياً ولا نقلا تشبيهياً .

« قال : وبالجملة فإن الرمل كل ما كان غير القصيد من الشعر وغير الرجز » .

(١) في مطبوعة اللسان : « تعلقت » ولعل الصواب ما أثبت .

وفيه « التَّحريد » ولا يحدّون فيه شيئاً ، إلا أنَّهم يريدون به غير المستقيم ، مثل الحَرَد في الرِّجلين[١] .

سمعت كثيرا من العرب يقول : جميع الشعر قصيدٌ ، ورَمَلٌ ، ورَجَزٌ .

أما « القصيد » فالطويل ، والبسيط التامّ ، والكامل التامّ ، والمديد التامّ ، والوافر التامّ ، والرجز التامّ . وهو ما تغنى به الركبان ، ولم نسمعهم يتغنون إلا بهذه الأبنية . وقد زعم بعضهم أنهم يتغنون بالخفيف[٢] .

---

(١) ذهب بعض المتأخرين من أصحاب العروض إلى أن « التحريد » اختلاف الضروب في القصيدة الواحدة ، كأن يجمع شاعر في قصيدة من « البسيط التام » بين « فعلن » المخبون و « فعلن » المقطوع ، وجعلوه بإزاء « الإقعاد » الذي ذهبوا فيه إلى أنه اختلاف الأعاريض في « الكامل » خاصة ، كقول امرىء القيس :

الله أنجح ما طلبت بــــه والبر خير حقيبة الرَّحْل

مع قوله في القصيدة نفسها :

يا رب غانية صرمت حبالهــا ومشيت متئداً على رسلي

فجمع بين العروض الحذاء : « فعلن » والعروض التامة : « متفاعلن » . انظر الوافي ، ص : ٢٥١ ، ٢٥٢ – ٢٥٣ (الكافي ، ص : ١٦٧ ، ١٦٨ – ١٦٩) والغامزة ، ص : ١٠٠ – ١٠١ . وما ذهب إليه هؤلاء في « الإقعاد » خلاف ما ذهب إليه فيه الخليل من أنه نقصان حرف من عروض البيت ، وهو ما يسميه أبو عبيدة ومن وافقه « الإقواء » . انظر ما سلف ، ص : ٤٨ التعليق : ١ والمراجع المذكورة ثمة . وانظر أيضاً اللسان (قعد) . على أن الخطيب التبريزي ذكر « الإقعاد » في الوافي بالمعنيين جميعاً .

ومن المتأخرين أيضاً من يجعل « التحريد » شاملا لاختلاف الضروب والأعاريض جميعاً . انظر الكافي ، للشنتريني ، الملحق بـ « المعيار » له ، ص : ١٠٦ – ١٠٧ ، وقد صحف فيه « التحريد » إلى « التجريد » .

(٢) حكى ابن سيده قول الأخفش هذا في المحكم ، ص : ٩٢ (مصورة المجمع) – وهو عنه في اللسان (قصد) – إلا أنه تصرف فيه ، فأقحم « الخفيف التام » في جملة « القصيد » وجعل العبارة الأخيرة : « ولم نسمعهم يتغنون بالخفيف » ! ثم شرح بعض ما جاء فيه فقال :

و « الرَّمل » كل ما كان غير هذا من الشعر وغير الرجز فهو رمل .

و « الرجز » عند العرب كل ما كان على ثلاثة أجزاء، وهو الذي يترنمون به في عملهم وسوقهم ويحدون به . وقد روى بعض من أثق به نحو هذا عن الخليل[1] .

= « ومعنى قوله : « المديد التام » و « الوافر التام » يريد أتمّ ما جاء منهما في الاستعمال أعني الضربين الأوّلين منهما ، فأما أن يجيئا على أصل وضعهما في دائرتيهما فذلك مرفوض مطّرح » . اهـ

قلت : يريد ابن سيده أن كلا من « المديد » و « الوافر » لا يستعمل على أصله كما يدل عليه مخرجه من دائرته .

أما المديد – وهو من « دائرة المختلف » – فأصله على ثمانية أجزاء ، وهي :

فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعـلن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلن

إلا أنه لا يستعمل إلا مجزوءاً بحذف عروضه وضربه الأصليين . وضربه الأول الذي ذهب ابن سيده إلى أنه مراد أبي الحسن بـ « المديد التام » هو ضرب عروضه الصحيحة ، وهو صحيح مثلها ، كلاهما وزان « فاعلاتن » وبيته قول المهلهل :

يا لبكر أنشروا لي كليباً يا لبكر أين أين الفرار

وأما « الوافر » – وهو من « دائرة المؤتلف » – فأصل ميزانه :

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلـتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعـلتن

إلا أنه لا يستعمل – وهو غير مجزوء – إلا مقطوف العروض والضرب بحذف السبب الخفيف من آخرهما وتسكين ما قبله ، فيؤول كلاهما إلى « فعولن » وهذا هو ضربه الأول الذي ذهب ابن سيده إلى أنه مراد أبي الحسن بـ « الوافر التام » وبيته :

لنا غنم نسوقها غـزار كأن قرون جلتها العصي

(١) في الأصل : « ... نحو هذا البيت عن الخليل » ثم لم يرد بعده شيء ! ويشهد بأن لفظ « البيت » مقحم من قبل الناسخ أن المقام لا يستدعي الاستشهاد ببيت ما ، وأن العبارة جاءت كما أثبت في حكاية قول الأخفش هذا في اللسان (رجز) إلا أن ابن منظور وهم فعزاها إلى ابن سيده !!

وقد جاء بعده في اللسان ما نصه : =

. . . .

= «قال ابن جني : لم يحتفل الأخفش ههنا بما جاء من الرجز على جزأين ، نحو قوله :

يا ليتني فيها جذعْ

قال : وهو لعمري ، بالإضافة إلى ما جاء منه على ثلاثة أجزاء ، جزء لا قدر له لقلّته فلذلك لم يذكره الأخفش في هذا الموضع . فإن قلت : فإنّ الأخفش لا يرى ما كان على جزأين شعرا ، قيل : وكذلك لا يرى ما هو على ثلاثة أجزاء أيضاً شعرا ، ومع ذلك فقد ذكره الآن وسماه «رجزا» ولم يذكر ما كان منه على جزأين ، وذلك لقلّته لا غير . وإذا كان إنما سُمّي «رجزا» لاضطرابه تشبيهاً بـ «الرجز» في الناقة ، وهو اضطرابها عند القيام ، فما كان على جزأين فالاضطراب فيه أبلغ وأوكد» .

هذا باب ما يكون روِّياً من الياء والواو والألف

اعلم أن الياء والواو والألف إذا كن من الأصل وكانت الياء والواو ساكنتين أو متحرّكتين جُعِلنَ رويًّا . وكذلك الزوائد إذا بُنِينَ مع الكلمة . أما اللواتي من الأصل فياء «يَرْمِي» و «يَقْضِي» وواو «يَغْزُو» و «يَدْعُو» وألف «قَضَى» و «رمى» . والزوائد اللاتي بُنِينَ مع الكلمة نحو ألف «بُشْرى» و «مِعْزى» وواو «قَمَحْدُو» و «قَلَنْسُو» إذا أردت «قَمَحْدُوَة» و «قَلَنْسُوَة»[1] وياء «رَباعي» و «قُراسي»[2] . فكل هؤلاء يُجْعَلْنَ حروفاً للرويّ وإن شئتَ لم يُجْعَلْنَ رويًّا ، وشبَّهتَهنّ بالياء والواو والألف اللاتي هنّ مدّات . قال الشاعر :

وَلأَنْتَ تَفْرِي ما خَلَقْتَ وبَعْـ ضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرِي

---

(١) يظهر أنه يريد الواو من «قمحدو» و «قلنسو» في قولهم : «قمحدوة» و «قلنسوة» لا أنه يقال : «قمحدو» و «قلنسو» بلا هاء ؛ إذ ليس في العربية اسم متمكن ينتهي بواو مضموم ما قبلها ، ومن ثم إذا جمعوا «قلنسوة» على حد «تمرة» و «تمر» قالوا : «قلنس» بقلب الضمة كسرة والواو ياء .

والقمحدوة : الهنة الناشزة فوق القفا . والقلنسوة : من ألبسة الرأس .

(٢) الرباعي : الجمل إذا طلعت رباعيته ، وذلك إذا دخل في السنة السابعة . والأنثى : رباعية . وقوله : «قراسي» يظهر أنه يريد الياء منه في قولهم : «قراسية» وهو الضخم الشديد من الإبل وغيرها ، الذكر والأنثى في ذلك سواء . والياء فيه زائدة كما زيدت في «رباعية» و «ثمانية» .

ثم قال :

السِّتْرُ دُونَ الفاحِشـاتِ وَمَـا   يَلْقاكَ دُونَ الخَيْرِ مِـن سِتْرِ[١]

فجعل الرّاء رويًّا والياء – وهي من الأصل – وصلًا . وقال :

فهنّ يَعْكُفْنَ بِـهِ إذا حَجـا   عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الفنزجا[٢]

فجعل ألف «حجا» وهي من الأصل وصلًا، وجعل الجيم رويًّا . وكذلك واو «يغزو» لو جاءت في قافية جعلتَها وصلًا، وإن شئتَ جعلتَها رويًّا . وإذا تَحَرَّكتِ الواو والياء لم تكونا وصلًا وما جاء من الألفات اللاتي هنّ من الأصل رويًّا أكثرُ من الواو والياء . قال الشاعر :

ذكرت والأهواء تدعـو للهوى   والعيس بالركب يجاذبن البُرى[٣]

فجعل الألف رويًّا . وهذا كثير . والمُمالُ من ذلك وغير الممال سواءٌ . لو قال : «قفا» مع «حبلى» أو «قفا» مع «فتى» كان ذلك جائزًا؛ لأنه وإن أمالها فهي الألف؛ ألا ترى أن «عالم» يجوز مع «قادم» وليس أحدٌ يميل «قادما» . فلو كان إذا أمال صارت ياءً

---

(١) البيتان لزهير من قصيدة في مديح هرم بن سنان . ديوانه ، ص : ٩٤ ، ٩٥ بشرح ثعلب ، وص : ١١٥ – ١١٦ بشرح الأعلم . وهما مما كثر الاستشهاد به . وقد جاء أولهما شاهداً على المسألة في العقد ٥ /٥٠٢ .

وقوله : «خلقت» من «خلق الأديم» إذا قدره وهيأه للقطع والخرز . والفري : القطع . وفي الأصل : «... لم يفري» – تصحيف .

(٢) البيتان للعجاج ، وقد سلفا ، ص : ٢٩

(٣) لم أعرف قائلهما ، وهما في اللسان (جذب) .

والعيس : الإبل تضرب إلى الصفرة ، واحدها أعيس وعيساء . والبرى : جمع برة ، وهي حلقة تجعل في أنف البعير .

لصارت ألف «عالم» ياء ولم تكن تأسيسا . ولكنّ الإمالة كهمز بعض العرب ألفات الوقف اللاتي يكنّ في موضع التنوين . وذلك أن بعض العرب يقول في الوقف: «رأيت رجلأْ» كأنه يهمز الألف فإذا وصل أذهبها[١] . فلو كان إذا أمال لم يجزها مع غير الممال للزمه إذا قال: «رأيت عَمْرَأ» فهمز أن يجعله في الشعر المقيّد، ويجعلَ الهمزة رويًّا لأنها ليست تلك الألفَ التي هي بدلٌ من التنوين . وأحسنُه ألا يميلَ فيقول : «رأيت حبلى» مع «قفا» . ولو شاء أمال «حبلى» مع «قفا» فإن ذلك كثير ممّا تقوله العرب [قال الشاعر فيما جُعل من الزائد الذي يُبْنى مع الكلمة رويًّا :

أَلَمْ تكنْ حَلَفْتَ بِاللهِ العَلِيْ ... إن مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المطِيْ [٢]

فجعل الياء رويًّا ، وهي الياء التي في موضع ياء «فعيل» وألقى المتحرّكة لما احتاج إلى إلقائها . وقد قال قوم : إنه ألقى الزائدة ، وليس ذلك بحسن ؛ لأنه مستخفٌ للأول ، وإنما يرتدع عند الثاني . فلما جاء لفظ [لا] يكون مع الأوّل تركه كما يقف على الثقيل بالخفة لذلك.[٣]

---

(١) انظر في ذلك كتاب سيبويه ٢/٢٨٥ ، وشرح المفصل ٩/٧٦ - ٧٧ ، وشرح الشافية ٢/٢٨٥ .

(٢) لم أقف لهما على نسبة . وهما في الخصائص ١/٣١٥ ، والخزانة ٤/٣٢٨ نقلا عن سر الصناعة ، والقوافي ، للتنوخي ، ص : ٨٠ ، واللسان (قضى ، مأى ، مطا) .

(٣) في الأصل : «... فإنما يرتدغ عند الثاني ، فلما جاء لفظ يكون مع الأول تركته كما تقف فتقول ، وعلى الثاني ياء العلي كما يقف على الثقيل بالخفة لذلك» . وهو مما أساء الناسخ نقله ، وأصلحته كما أثبت من حكاية قول الأخفش هذا في اللسان (مطا) . وقد جاء فيه أيضاً عقبه ما نصه :

«قال ابن جني : ذهب الأخفش في «العلي» و «المطي» إلى حذف الحرف الأخير=

وإنما طرح الزوائد في التصغير وأشباهه لأنه يريد بناء غير البناء الذي هو فيه . فإن(١ - أراده في ذا قال : «مغزوّ» و «عدوّ» إذا أراد البناء؛ لأنه إذا خفف الأولى صارت الآخرة ياء ، تقول إذا خففت في : «مغزو» كما خففت «العلي» بقيت واوا خفيفة وقبلها حركة ، فتقلبها ياء كما فعلت[٢] في «أَدْلٍ» ونحوه - ١) .

= الذي هو لام ، وتبقيه ياء «فعيل» وإن كانت زائدة ، كما ذهب في نحو «مقول» و «مبيع» إلى حذف العين وإقرار واو «مفعول» وإن كانت زائدة ، إلا أن جهة الحذف هنا وهناك مختلفتان ، لأن المحذوف من «المطي» و «العلي» الحرف الآخر ، والمحذوف في «مقول» لعلة ليست بعلة الحذف في «المطي» و «العلي» . والذي رآه في «المطي» حسن ؛ لأنك لا تتناكر الياء الأولى إذا كان الوزن قابلا لها وهي مكملة له ، ألا ترى أنها بإزاء نون «مستفعلن» وإنما استغنى الوزن عن الثانية ، فإياها فاحذف .

ورواه قطرب : «أن مطاياك ... » بفتح «أن» مع اللام ، وهذا طريف[١] والوجه الصحيح كسر «إن» لتزول الضرورة ، إلا أنا سمعناها مفتوحة الهمزة » . اه

قلت : إنما قال أبو الفتح : «والوجه الصحيح كسر «إن» لتزول الضرورة» لمكان اللام في الخبر ؛ فإنها لا تدخل إلا على ما تأخر من معمولي «إن» خاصة . ولولا اللام لجاز في البيت كسر «إن» على أنها جواب القسم ، وفتحها على تقدير «على» قبلها . وفتحها في البيت - كما ذكر ابن جني هنا وفي الخصائص ١ /٣١٥ - رواية قطرب ، وقد قال فيه الخطيب في ترجمته في تاريخ بغداد ٣ /٢٩٨ : «كان موثقاً فيما يحكيه» وجاء نحو ذلك في إنباه الرواة ٣ /٢١٩ ، إلا أن غير واحد تكلموا فيه واطرحوا روايته . انظر معجم الأدباء ١٩ /٥٣ ، ولسان الميزان ٥ /٣٧٨ - ٣٧٩ ، ومقدمة التهذيب ، ص : ٣٣ ، واللآلي ، ص : ٣١ . ومن ثم آثرت ضبط «إن» في البيت بالكسر كما ضبطت في اللسان (قضى ، مأى) .

(١ - ١) كذا في الأصل ، وأظنه مما خلط الناسخ في نقله . وجملة ما استطعت استخلاصه من مراد المؤلف أنه إذا ما خفف «مغزو» و «عدو» بحذف إحدى الواوين - وقياس مذهبه =

---

(١) في مطبوعة اللسان : «طريق» ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) في الأصل : « ... في فعلت في» .

ومّا لا يكون إلا رويًّا الياءُ والواوُ اللتان للإضمار إذا انفتح ما قبلهما، نحو واو «استحيَوْا»[١] و «رمَوْا» وياء «لم تخشَيْ» و «لم تسعَيْ»[٢] . وإنما منعهنّ أن يكنّ وصلا أنهنّ لسْنَ على ما قبلهنّ فلم يشبهْنَ المدّات .

فأما الياء التي قبلها كسرة والواو التي قبلها ضمة، نحو ياء «اضربي» و «اذهبي» وواو «اذهبوا» و «اخرجوا» فيكونان وصلًا لأنهما على ما قبلهما، فأشبهتا حروف المدّ اللاتي يلحقْنَ بالقوافي وليس لهنّ أصول في الكلام .

وقد تُجْعَلُ ياءُ «اضربي» وواوُ «اضربوا» رويًّا؛ لأنّهما بُنِيا مع الكلمة، وجاءتا لمعنى، فأشبهتا الواو والياء اللتين من الأصل وإن لم تكونا في قوّتهما .

وأمّا ألف «اذهبا» و «اضربا» فلا تكون رويًّا ؛ لأن الألف قريبة الشبه من الهاء، تُبَيِّنُ بها الحركةَ من «أنا» إذا وقفتَ كما تُبَيِّنُ بالهاء في «عليّهْ» وأشباه ذلك ، فضَعُفتِ الألف ولم نجدها في شيء

= أن تكون المحذوفة الواو الأخيرة التي هي لام ، لا المزيدة في بناء «مفعول» و «فعول» — انتهى الاسمان بواو مضموم ما قبلها ، ومثل ذلك لا يوجد في العربية ، فوجب قلب الواو ياء وكسر ما قبلها كما فعل بـ «أدل» — وهو تكسير «دلو» وأصله : «أدلو» — ونحوه .

(١) في الأصل : «... واستحيوا» والظاهر أن الناسخ زاد الواو سهواً .

(٢) في الأصل : «... وياء يخشى ويسعى» وهو ظاهر الفساد ، إذ ليس فيه ياء إضمار أصلا ، فلا يصح التمثيل به لما ذكر . ولعل الصواب ما أثبت ، وقد يكون صوابه : «اخشي» و «اسعي» بصيغة الأمر المخاطبة . وانظر العقد ٥/٥٠٤ .

من الشعر رويًّا . وليست مثل ألف «بشرى» لأن هذه الألف دخلت على «اضربْ»[١] بعدما بُني للواحد[٢] وثبت في الكلام ، فأشبهت ألف «رأيت زيدا» . فأما «بشرى» فلم يثبت منها في الكلام «بُشْر» ثم ألحقت الألف، فألفها قد بُنِيَتْ معها وجاءت لمعنى ، لأنها قد بنيت[٣] .

وفُرِقَ بين الألف في «اضربا» والياء في «اضربي» والواو في «اضربوا» لأن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما لم يكونا إلا رويًّا ، لم يُخْتَلَفْ في ذلك، وليست هكذا حال الألف .

وقد جعلها قوم رويًّا وقالوا : لأنها بُنِيَتْ مع الكلمة ، والهاءُ لا تُبْنَى مع الكلمة . وهذا قويّ لأن «اضربا» بناء على حياله، ولم تلحق الألف «اضرب» كما تلحق الهاء .

وأما ياءُ الإضافة ، نحو «كتابي» و «مالي» وأشباه ذلك إذا كانت الياء ساكنة فقد يجوز أن تكون رويًّا ، وهو قليل ، شبّهوها بياء الأصل وياء «اضربي» إذْ[٤] لزمت ما قبلها حتى لا يُقْدَرُ على فصلها منه ؛ قال الشاعر :

إني امرُؤٌ أَحْمِي ذِمارَ إخـوَتي   إذا رَأَوْا كَرِيهةً يَرْمُـونَ بي

---

(١) في الأصل : «ضرب» ولعل الصواب ما أثبت .
(٢) في الأصل : «الواحد» ولعل الصواب ما أثبت .
(٣) كذا في الأصل ، وأخشى أن تكون العبارة مقحمة أو أن يكون في الكلام سقط .
(٤) في الأصل : «إذا» والوجه ما أثبت .

رَمْيَكَ بِالدَّلْوَيْنِ في قَعْرِ الرُّكِيِ[1]

جعل الياء رويًّا . وهذا قليل ، وألا تكون رويًّا أحسنُ . وكذلك قالته الشعراء؛ لأنها أضعف من ياء «اضربي» لأنَّها تُحْذَف في النِّداء والندبة ، فيقولون: «يا غلامِ اضرب» و «يا غلاماه» . وأخبرني من أثق به أن ناساً من أهل الحجاز يقولون: «هذا غلامِ» في الوصل وفي الوقف . وأخبرني من سمع من العرب: «هذا غلامِ قد جاءني» في الوصل . فهذه الياءُ ضعيفة ليست لها قوّة ياء «اضربي» . ولو لم يكن فيه إلا أن العرب قد قالته كان ذلك كافياً .

وأمّا ياء النسبة فإذا خففت في الشعر وأُسْكِنت فإن أكثرهم يجعلها رويًّا؛ لأنها خُفِّفت من متحرّك لا يكون إلا رويًّا . وهي مع هذا لم يدخلها حذف كما دخل ياءَ «غلامي» فهي أقوى . قال الشاعر فجعلها رويًّا :

إن عَـدِيًّا كتبتْ إلى عَـدِي وجَعَلَتْ أموالها في الحُطَمي

ارهنْ بَنِيكَ عِنْدَهُمْ أرهنْ بَنِي[2]

وهذا جاهليّ . وقال آخر :

---

(١) الرجز لسعد بن المنتخر البارقي . وقد جاء البيتان الأولان شاهداً على المسألة في القوافي ، للتنوخي ، ص : ٨٠ ، والعقد ٥/٥٠٣ . والأخيران في اللسان (برجس ، رجس ، مرجس) والثالث وحده فيه (ردس) وقد وقع فيه هذا الثالث بروايات شتّى . وجاءت الأبيات جميعاً في الفسر ١/٢٣٣ مصحفاً فيها غير ما لفظ ، وقد ساقها صاحبه شاهداً على تخفيف الياء في ثالثها لوقوعها روياً مقيداً .

(٢) لم أقف لها على نسبة . والبيت الأخير في الخصائص ٣/٣٢٧ ، والمحتسب ١/١٠٨ ، ١٢٤ ، واللسان (رهن) .

إني لِمَنْ يُنْكِرُني ٱبنُ اليَثْرِبي   قَتَلْتُ عِلْباءَ وَهِنْدَ الجَمَلي

وابناً لِصوحانَ على دِينِ عَلِي[(١)]

وقد يجوز ألّا[(٢)] تجعلها رويًا وتُشبّهها بالياء التي دخلت للمّدة وهي زائدة، لم تُبْنَ مع الكلمة كما شبّهتَ ما هو من الأصل بها .

وكل هذه الياءات[(٣)] والواوات التي ذكرت في هذه الأبواب إذا تحرّكنَ لم يكنّ إلا رويًا، ولم يجز أن يكنّ وصلا، نحو «لَنْ يقضيَه» و «لَنْ يرميَه» . والفرق بين ياء «غلاميْ» و «غلاميَ» و «قفايَ» وياء النسبة إذا أسكنت أنهم إنما أسكنوها اضطرارا، وياء «غلامي» فيها لغتان: الإسكان والتحريك .

---

(١) الرجز لعمرو بن يثربي الضبي قاله يوم الجمل . تاريخ الطبري ٥/٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٧ ، وتاريخ ابن الأثير ٣/٢٤٨ ، واللسان (علب) والأخيران فيه (صوح ، جمل) .
وفي الأصل : «إني لمن يكرمني ...» - تصحيف . والذين ذكر أنه قتلهم هم : علباء بن الهيثم السدوسي ، وهند بن عمرو الجملي من بني جمل بن سعد العشيرة ، وزيد بن صوحان العبدي ، من أصحاب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه .

(٢) في الأصل : «أن تجعلها» ، ووجه الكلام ما أثبت .

(٣) في الأصل : «الهاءات» وهو خطأ من الناسخ بين ، والصواب ما أثبت .

هذا باب ما لا يكون روّياً

اعلم أن الألف، والياء والواو إذا كانتا مدّتين، وكنّ زوائد يتبعنَ ما قبلهنّ ولم يكن لهنّ أصول في الكلام فإنهنّ [1] لا يكنّ رويًا أبدًا، نحو قول الشاعر:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلي ... ... [2]

وقوله:

قد رابني حفص فحرّك حفصا [3]

---

(1) في الأصل: «لأنهن» والوجه ما أثبت.

(2) تمامه:

... ... بسقط اللوى بين الدخول وحومل

وهو مطلع معلقة امرىء القيس المشهورة. ديوانه، ص: ٨. وقد جاء صدره شاهداً على لحاق الياء الروي المكسور في الترنم في كتاب سيبويه ٢/٢٩٨، والمنصف ١/٢٢٤، وشرح المفصل ٩/٧٨، وشرح الشافية ٢/٣١٦.

وفي الأصل: «ومنزل» بلا ياء، وآثرت إثبات ياء الصلة كما في المصادر السالفة لأن الكلام فيها.

وإنما استشهد المؤلف والآخرون بصدر البيت والكلام في القوافي لأن البيت مقفى تجري على عروضه أحكام الضرب وما يتصل به من أحكام القافية.

(3) لم أعرف قائله. وهو في كتاب سيبويه ٢/٣٠٠، واللسان (روى). وفي الأصل: «... فحدث حفصاً» - تصحيف. وسيأتي على الصواب فيما يستقبل.

وقوله :

لا تَشْتُم ِالناسَ كما لا تُشتمو [(١)]

واعلم أن كلّ ياء وواو وألف تُحْذَفُ في الوقف فإنها لا تكون رويًّا أبدًا ، وأنت مخيّر في غيرهنّ ، إن شئت جعلته رويًّا وإن شئت وصلًا ، نحو قوله :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعتــابْ وَقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابْ [(٢)]

وإنّما منعهنّ أن يكنّ رويًّا أنهنّ ليس لهنّ أصول في الكلام ، وإنما هنّ مزيدات على ما قبلهنّ لتمام الشعر . وإنما زادوهنّ من بين الحروف لأنّ الشعر وضع للغناء والترنم والحداء ، وأكثر ما يكون ذلك في آخر البيت ، فزادوا حروفاً يجري فيها الصوت ، وذلك أن الصوت لا يجري إلا في حروف المدّ واللين ، وهنّ الياء والواو الساكنتان والألف .

وأما الهاء نحو هاء « حمزة » وهاء الإضمار نحو « غلامهُ » و « غلامها »

---

(١) البيت لرؤبة . ملحقات ديوانه ، ص : ١٨٣ ، وكتاب سيبويه ١ /٤٥٩ ، والإنصاف ، ص : ٥٩١ ، والخزانة ٤ /٢٨٢ .

وفي الأصل : لا تشتموا الناس كما لا تشتم

والصواب من المصادر السالفة . وقد آثرت إثبات واو الصلة بعد الروي لأنها موضع الاستشهاد .

وقوله : « كما » هو كاف التشبيه لحقتها « ما » فهيأتها للدخول على الفعل ، وصارت بمعنى « لعل » في قول البصريين . وبمعنى « كيما » في قول الكوفيين . انظر الإنصاف ، المسألة : ٨١ .

(٢) هو مطلع قصيدة لجرير . ديوانه ، ص : ٦٤ . وهو مما كثر الاستشهاد به . وسيأتي فيما يستقبل غير مرة . وفي الأصل : « أقل ... » – خطأ من الناسخ .

والهاء التي تبيِّن بها الحركة، نحوها «ارمِهْ» و «اغزُهْ» و «عمَّهْ» تريد «ارمِ» و «اغزُ» و «عمّ» فإنما[١] أدخلت الهاء لتبيِّن بها حركاتِهنّ فجعلوهن[٢] وصلا إذا تحرّك ما قبلهنّ ـتحرّكت هاءُ الإضمار أو سكنت شبّهوهنّ بالياء والواو والألف، وإن كانت الهاء لا يجري فيها الصوت، لأنها[٣] حرف ضعيف خفي المخرج فأشبه بخفائه حروف اللين. ومع ذا أن مخرجها ومخرج الألف واحد، وقد أجريت الألف مُجْراها فبيّنوا بها حركة نون «أنا» في الوقف، كما بيّنوا حركة ميم «عمَّهْ» في الوقف بالهاء. وقد بلغ من خفائها وخفتها أنهم إذا كانت هاءُ الإضمار التي للمذكر بعد حرف مجزوم أو ساكن ضمّوه في الوقف فقالوا: «اضرِبُهْ» و «مِنُهْ» و «لم تضربُهْ». وقال بعضهم فكسر: «ضَرَبَتِهْ» و «شَتَمَتِهْ» سمعنا ذلك من العرب في تاء التأنيث خاصّة. فهذا يدلك على خفاء الهاء وغموضها[٤].

فإذا سكن ما قبل الهاء التي للإضمار والتي لم تُبَيِّن بها الحركة، نحو هاء «هُناهْ» و «هؤلاهْ»[٥] والتي للتأنيث كنّ رويًّا ولم يكنّ

---

(١) كذا في الأصل، والأشبه بسياق الكلام: «وإنما».

(٢) في الأصل: «وجعلوهن» والوجه ما أثبت، لوقوعه جواباً لـ «أما».

(٣) في الأصل: «فلأنها» والوجه ما أثبت.

(٤) انظر ما سلف من كلام المؤلف في هذا، ص١٨-١٩: والمراجع المذكورة في التعليق عليه ثمة.

(٥) في الأصل: «سلاة» وهو خطأ بحت لا ريب فيه. وذلك أن المراد بـ «الهاء التي لم تبين بها —

وصلا، لأنّ الساكن لا يكون له وصل، إنّما الوصل للحرف المتحرّك يُولِّد مثلَ حركته. وذلك أن مثل «القطاة» و«القناة» ومثل «فيه» و«فيها» الهاء في جميع هذا حرف الروي. وقد جاء مثل «يغزوها» و«يرميها» في قصيدة، وهي قول الشاعر:

أَمّا القَطاةُ فإنّي سَوْفَ أَنْعَتُها ... نَعْتاً يُوافقُ نَعْتي بعضَ ما فيها[1]

= الحركة» هاء السكت الّتي تلحق في الوقف ما ينتهي بألف من الحروف وما أشبهها من الأسماء العريقة في البناء، نحو «لا» و«ذا» و«هنا» وذلك لخفاء الألف. والهاء في «سعلاة» هاء تأنيث يصح التمثيل بها هنا. وأغلب الظن أن هذا اللفظ مصحف عن «هؤلاه» كما أثبت، وهو «هؤلا» مقصور «هؤلاء» ملحقاً به هاء السكت، ويعزز ذلك أن هذا اللفظ ولفظ «هنا» أو «ههنا» في طليعة ما يمثل به أصحاب العربية لما تلحقه هذه الهاء من هذا الجنس من الكلم، ومن ذلك قول سيبويه ٢ /٢٨٠ : «وقد لحقت هذه الهاءات بعد الألف في الوقف؛ لأن الألف خفية فأرادوا البيان، وذلك قولهم : هؤلاه، وههناه ...» . وانظر شرح المفصل ٩ /٨٣،٨٥، وشرح الكافية ٢ /٤٠٨ ، وشرح الشافية ٢ /٢٩٦،٣٠٠ .

(١) البيت مطلع قصيدة في صفة القطاة قال فيها أبو الفرج في الأغاني ٨ /٢٥٨ : «الشعر مختلف في قائله ، ينسب إلى أوس بن غلفاء الهجيمي ، وإلى مزاحم العقيلي ، وإلى العباس بن يزيد بن الأسود الكندي ، وإلى العجير السلولي ، وإلى عمرو بن عقيل بن الحجاج الهجيمي وهو أصح الأقوال ؛ رواه ثعلب عن أبي نصر عن الأصمعي .... وقد روي أيضاً أن الجماعة المذكورة تساجلوا هذه الأبيات فقال كل واحد منهم بعضاً» .

وإلى عمرو بن عقيل الهجيمي أيضاً نسبها صاحب الاختيارين ، ص : ٢٢ . وروى أبو علي القالي في نوادره ، ص : ٢٠٩ بسنده عن أبي عثمان الأشنانداني أنه قال : كثر مدعو هذه القصيدة فما أدري لمن هي ، وكان أبو عبيدة يصححها لمليل بن الحجاج الهجيمي» ثم ساق القصيدة . وانظر ما قاله في ذلك شيخنا العلامة الميمني في ذيل اللآلي من السمط ، ص : ٩٨ – ٩٩ .

والبيت مع آخر في الحيوان ٥ /٥٧٩ ، واللسان (طرق) .

وقال :

لانَ حتى لو مشى الذَّرُّ عَلَيْهِ كادَ يُدْمِيهْ[١]

وقال :

قِسْ بالتجارب أغفالَ الأُمور كما تقيس نَعْلًا بنَعْلٍ حِين تَحْذوها

وقال :

أَمْوالُنا لِذَوي الميراثِ نَجْمعُها ودورُنا لخرابِ الدَّهْرِ نَبْنِيهَا[٢]

فجمع الواو والياء لأن الياء ساكنة ، ولا يكون للساكن وصل ولا مجرى ؛ ألا ترى أن قول الشاعر :

وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوي المُخْتَرَقْ[٣]

ليس فيه مجرى ولا وصل لما قُيِّد . وكذلك كل ما قُيِّد لا وصل له . إلا أن بعض العرب قد يدخله الغلوّ والغالي كما وصفت لك[٤] .

---

(١) زعموا أنه لبعض أهل المدينة . الوافي ، ص : ١٢٥ (الكافي ، ص : ٨٦) والقوافي ، للتنوخي ، ص : ١٠٨ ، والغامزة ، ص : ٧٠ ، والعقد ٥/٤٨٨ ، وهو فيه ص : ٤٦٣ أيضاً ضمنه صاحبه أبياتاً نظمها على ضربه .

(٢) البيتان لسابق البربري من أبيات في فصل المقال ، ص : ٢٥٨ ، والأول مع آخر في تهذيب تاريخ ابن عساكر ٦/٣٨ ، والثاني مع أبيات من القصيدة في شرح المقامات للشريشي ١/١٥٤ ، ووحده في القوافي ، للتنوخي ، ص : ٧٧ .

(٣) سلف البيت ، ص : ٣٨ .

(٤) انظر ما سلف ، ص : ٤١ .

وقد تُجْرى الهاءُ التي من نفس الكلمة هذا المجرى ، تجعل هاء «منبّه» و «أبله» وصلا ، فيكون «أبله» مع «عبْلَه» و «منبه» مع «شربه» ولا تكون وصلا إذا سكن ما قبلها ، نحو «وجْه» و «شبْه» ولا تكون الهاءُ منها إلا رويًّا . وإذا تحرّك ما قبلها فإنها أن تكون روياً أجود، قال رؤْبة :

قَالَتْ أُبَيْلَى لي وَلَمْ أُسَبَّهِ ما العَيْشُ إلا غَفْلَةُ المدَلَّهِ[1]

فجعل الهاءَ روياً .

---

(١) ديوانه ، ص : ١٦٥ ، ومقدمة اللزوميات ، ص : ٢٢ ، والعقد ٥/٥٠٤ ، والوافي ، ص : ٢٢٣ (الكافي ، ص : ١٥١) واللسان (أبل ، سبه) والثاني فيه (دله) .
وقوله : « لم أسبه » أي لم يذهب عقلي ، من « السبه » وهو ذهاب العقل من الهرم . والمدله : الذاهب العقل من الهوى .

هذا باب ما يجوز من الساكن مع المتحرك في ضرب واحد

فمن ذلك «فَعْلن» في السريع يجوز مع «فعِلن» إذا كان مقيّداً ولا يجوز في الإطلاق . وإنما جاز في المقيّد لأنه إذا سكن اعتمد الساكن على حرف قبل الرويّ لا يزول ، نحو «يعْلمْ» تعتمد[1] العين على اللام فتقوى . ولو كانت اللام هي الرويّ وكان بعدها حرف وصل كانت العين[2] تعتمد على الرويّ، وحرف الرويّ أضعف ، لأنه قد يزول من الرفع إلى الجرّ ومن الجرّ إلى النصب ، ويدخله الحذف والاعتلال ؛ ألا ترى أن آخر البيت لا يدخله الزحاف أبدًا ، ولا يكاد يزاحف في الجزء الذي فيه القافية .

وكان الخليل يقول : إنما يجوز «فعْلن» مع «فعِلن» لأن هذا الجزء أصله «مفعولاتُ» فـ «فعْلن» هو «مفعو» و «فعِلن» هو «مَعُلا» لأنّ الفاء والواو يقعان للزحاف .

قال أبو الحسن : وهذا مذهب ضعيف؛ لأنه لا يُدْرَى أن العرب أرادت هذا بعينه، أو أخرجت شعرًا من شعر ، وإن كان قد يقول الرجل

---

(١) في الأصل : «وتعتمد» ولا وجه لهذه الواو .

(٢) في الأصل : «النين» – تصحيف .

منهم أعاريض لم يقلها أحد قبله . ولم نسمع بما زعم الخليل أنها خرجت منه[١] .

وقد أجازوا «فَعْلن» مع «فَعِلن» في الكامل إذا قُيِّد. أخبرني من أثق به عن المفضل أنه سمعه من العرب . وأنشدني غيره قصيدة لعديّ بن زيد ، قال :

مِنْ آلِ لَيْـلى دِمْنَةٌ وطَلَـلْ ... قَدْ أَقْفَرَتْ فيها النَّعامُ زَجِلْ

وَلَقَدْ غَدَوْتُ بسابِـحٍ مَرِحٍ ... وَمَعي شَبابٌ كلُّهمْ أَخْيَلْ

ساطي الجِراءِ كأنَّـهُ وعِـلٌ ... نَهْدٌ مُمَرٌّ خَلْقُهُ مُكْمَـلْ[٢]

(١) هذه جسارة من أبي الحسن على الخليل ، رحمه الله ، طاش فيها سهمه . وإنما ذهب الخليل إلى أن الأصل في عروض «السريع» وضربه : «مفعولات» – وإن لم يرد الاستعمال بذلك – بالنظر إلى مخرجه من دائرته . و «مفعولات» فيه تقابل «مفعولات» في حشو «المنسرح» و «مس تفع لن» المفروق الوتد في حشو «الخفيف» وكلا هذين الجزأين فرع لـ «فاع لاتن» المفروق الوتد . وليس هذا موضع بسط نظرية الدوائر التي نفذ إليها الخليل ببصيرة لا يؤتاها إلا قلة من أفذاذ الرجال والاحتجاج لها ، وحسبنا أن نقول : إنها النظرية الوحيدة التي تقدم لنا التفسير الشامل والمطرد الذي لا يتخلف لكل ما تشتمل عليه أوزان العرب من ظواهر ، وكفى بذلك دليلا على صحتها . وأما ما يلوكه بعض متحذلقة اليوم من كلام يسمونه نقداً لمذاهب الخليل في بناء «علم العروض» وتجديداً في دراسة الأوزان فأتفه من أن يقام له وزن ، ولا أعجب من أن كبيرين من هؤلاء اجترءا على تقحم هذا الميدان وكلاهما لا يقيم – بشهادة كتبهما – وزن بيت !

(٢) مما أخل به ديوان عدي . وثانيها في اللسان (خيل) غير منسوب .

وقوله : «زجل» وصف من «الزجل» – بالتحريك – وهو اللعب والجلبة ورفع الصوت ، وخص به بعضهم التطريب**. وقوله : «كلهم أخيل» جاء في اللسان : «قال الفراء : ويسمى الشاهين : الأخيل ، وجمعه : الأخايل ، وأما قوله :

ولقد غدوت ... البيت

فقد يجوز أن يعني به هذا الطائر . أي كلهم مثل الأخيل في خفته وطموره . قال ابن سيده : وقد يكون : المختال ، قال : ولا أعرفه في اللغة ، قال : وقد يجوز أن يكون التقدير : كلهم أخيل ، أي ذو اختيال » . اهـ .

و «الساطي» من الخيل : البعيد الشحوة ، أي الخطوة . و «النهد» : الجسيم المشرف . و «الممر» : الوثيق الخلق ليس بالرهل ، وأصله من «أمر الحبل» إذا أجاد فتله .

** صوابه كما نبهني شيخنا الأستاذ محمود محمد شاكر : «زُجَل» جمع «زُجْلة» وهي القطعة من كل شيء .

فهذا شاذ قليل ، وليس مثل السريع ؛ لأنّ ذاك في السريع لم تجيء قصيدة إلّا وهذا الاختلاف فيها . وهذا البناء من الكامل قليل ، ولم يجيء فيه إلا شاذًّا . ولو قال قائل : إن إسكان هذا كالإسكان في الزحاف لم يكن به بأس . ولا أراه جاز إلا لأن[1] المقيَّد لم يبق فيه إجراء صوت ولا حركة ، فرأوا أنه موضع السكون وترك المدّ ، فجاز هذا السكون فيه لذلك .

وأمـا :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الّذيـنَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفـةُ الجُزُرِ
الخالِطِينَ نَحِيتَهمْ بنُضارِهـمْ وَذَوِي الْغِنَى مِنْهمْ بِذِي الفَقْرِ[2]

---

(١) في الأصل : « أن » ولعل الصواب ما أثبت لئلا يشتبه التعليل بالاستدراك .

(٢) البيتان لخرنق بنت هفان من أبيات ترثي بها زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من قومها يوم قلاب . ديوانها ، ص : ٢٩ ، ٣٠ ، وأمالي القالي ٢ /١٥٨ ، والتنبيه ، ص : ٧٥ ، والحماسة البصرية ١ /٢٢٧ ، واللآلي ، ص : ٥٤٨ ، والخزانة ٢ /٣٠٦ واللسان (نضر) وفي الثلاثة الأخيرة أن ثاني البيتين يروى لحاتم الطائي أيضاً . وهو في أبيات له في ديوانه ، ص : ٣٦ ، ونوادر أبي زيد ، ص : ١٠٨ – ١٠٩ ، والأغاني ١٧ /٣٩٣ – ٣٩٤ ، وأمالي القالي ٢ /١٦٩ بإسناده عن أبي زيد عن المفضل ، وذكر ههنا أن أبا عبيدة روى البيت للخرنق . وهو لها مع آخرين من أبياتها في اللسان (نحت) إلا أنه جاء فيما نقله عقبها عن ابن بري أنه ينسب لحاتم أيضاً .

والبيت الأول مع قولها بعده :

النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الأزر

من مشهور شواهد العربية . وهما في كتاب سيبويه ١ /١٠٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ بروايات مختلفة ، وفي معاني القرآن ، للفراء ١ /١٠٥ ، ٤٥٣ ، ومجاز القرآن ١ /٦٥ ، ١٤٣ ، والكامل ، ص : ٧٥١ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص : ٣٨ ، وتفسير الطبري ١ /٣٢٩ ، والمحتسب ٢ /١٩٨ ، وأمالي المرتضى ١ /٢٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ /٣٤٥ ، والإنصاف ، ص : ٤٦٨ ، والخزانة ٢ /٣٠١ ، وغيرها كثير . –

فجمع في المطلق بين الساكن والمتحرّك فلأنه صدر « متفاعلن » وإسكان ثانيه جائز كثير ، فلذلك أجازوه .

وإذا احتاج الشاعر إلى مثل حركة « بكْر » في الرفع قال « بكُر » وفي الجرّ : « بكِرْ » حرّكها بحركة الآخِر ، [وأما في النصب فلا يحركها بحركة الآخر][1] ؛ لأن الآخر قد تدخله الألف في السكت فتُبَيِّن حركته[2] ، ولكنه على حركة ما قبله فيقول : « رأيت البَكَرْ » و « العِلِمْ » و « الجُحُرْ » إن اضطر في الشعر[3] . وذلك لأنهم قد يتبعونه الأول في الجر والرفع

= ورواية أبي الحسن في البيت الأول - كما يظهر من كلامه عقبهما - « الجزر » بضم الزاي على الأصل فيه ؛ إذ هو جمع « جزور » - وهي الناقة التي تنحر ، والقياس في « فعول » أن يكسَّر على « فعل » بضمتين . إلا أن المشهور في رواية البيت إسكان الزاي تخفيفاً ولتتحد ضروب الأبيات في الزنة . وكذلك يروى قولها في البيت الذي بعده « معاقد الأزر » بإسكان الزاي أيضاً للعلة نفسها ، والأصل فيه « الأزر » بضمتين . وانظر الخزانة ٢/٣٠٤ ، ٣٠٥ .

وفسر أبو زيد « النحيت » في البيت الثاني بالساقط الخامل الذكر ، و « النضار » بالرفيع . وفسر غيره « النحيت » بالدخيل في القوم ، و « النضار » بالخالص النسب . وقال القالي في أماليه ٢/١٧٠ بعد حكايته قول أبي زيد : « إن الاشتقاق يوجب أن يكون « النحيت » الذي ينال ماله وعرضه كل أحد ، لأنه لا دفاع عنده ، فكأنه منحوت » .

هذا ، وقد اجتمع في بيتي الشاهد عروضان من أعاريض « الكامل » : « متفاعلن » الصحيحة ، و « فعلن » الحذاء ، وهو شاذ .

(١) زيادة لا بد منها ليستقيم معنى الكلام . ويظهر أن الناسخ أسقط ما في معناها من كلام المؤلف سهواً . وانظر في المسألة كتاب سيبويه ٢/٢٨٣ - ٢٨٤ ، وشرح المفصل ٩/٧٠ - ٧٣ ، وشرح الشافية ٢/٣٢١ - ٣٢٢ ، والإنصاف ، المسألة ١٠٦ ، ص : ٧٣١ - ٧٣٦ .

(٢) يريد أن المنصوب قد يكون منوناً ، فإذا وقف عليه أبدلت نون تنوينه ألفاً تبين حركة إعرابه .

(٣) الظاهر من كلام سيبويه وجمهور البصريين في المسألة أنه إذا وقف على نحو « رأيت البكر » فإن عينه لا تحرك بالفتح البتة . وأما أبو الحسن فقد أجازه ههنا على أنه إتباع للعين الفاء =

فيقولون: «هِنِد» إذا وقفوا، و «هذا عِلِمْ» لأنهم لو ضموا الأوسط صار «فِعُل» وليس في كلامهم «فِعُل». ويقولون: «مررت بجُمُل» فيضمّون الميم على الجيم لأنهم لو كسروها على اللام صارت «فُعِل» وليس في كلامهم «فُعِل» اسماً. قال الشاعر فيما حُرِّك فيه الساكن:

أَنَا ابنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النقُرْ [١]

سمعته ممن أثق به، وسمعت من ينشده ساكنا. وقال:

عَلَّمَنَــا إخْوانُنَــا بنو عِجِل الشغزبيّ واعتقالًا بالرِّجِلْ [٢]

سمعتهما[٣] من أبي النسوء.

- في حركتها، لا على أنه نقل لفتحة الإعراب إليها. وقد خالف الكوفيون في أصل المسألة، فأجازوا أن يوقف على نحو «البكر» في حال النصب بنقل فتحة الإعراب إلى الساكن قبلها، وبقولهم أخذ أبو البركات بن الأنباري في الإنصاف ودفع حجج البصريين. وقد نعت ابن يعيش احتجاجهم لما ذهبوا إليه بأنه قول سديد.

(١) نسب في كتاب سيبويه ٢/٢٨٤ إلى بعض السعديين، وفي اللسان (نقر) إلى عبيد بن ماوية الطائي. وذكر البغدادي في شرح شواهد المغني (اللوح: ٦٧١) أن الصاغاني قال في العباب: هو لفدكي بن أعبد المنقري. وهو في العمدة ٢/٣١٣، والمخصص ١٢/٢٦١، والمغني ص: ٤٣٤، واللسان (تجر، حلق) غير منسوب.

والنقر بالفرس: صويت يزعج به، وذلك بأن يلصق المرء طرف لسانه بحنكه ويفتح ثم يصوت.

(٢) لم أقف لهما على نسبة. وهما في نوادر أبي زيد، ص: ٣٠، والخصائص ٢/٣٣٥، والإنصاف، ص: ٧٣٤، واللسان (شغزب، جلد، عجل) والثاني فيه (مسك) وفي المخصص ١١/٢٠٠.

والشغزبي والشغزبية: اعتقال المصارع رجله برجل آخر وإلقاؤه إياه شزراً وصرعه إياه صرعاً. وقد جاء ثاني البيتين في بعض الروايات: «شرب النبيذ واعتقالا..

(٣) في الأصل: «سمعتها» ولعل الصواب ما أثبت.

باب التقييد والإطلاق

اعلم أن الجزء إذا تمّ بحرف الرويّ لم يكن فيه إلا التقييد، نحو قوله:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ[1]

فقوله: «ولمُخْتَرَقْ»: «مستفعلن» فلو أطلقته جاء أكثر من «مستفعلن» لأنه يجيء «ترقي» فيكون الجزء: «مستفعلتن». وهذا لا يكون. وكذلك:

سَبقْنَا البَرِيَّةَ في غَـزْوِنَـا بِحَمْلِ المَزادِ ونَوْطِ القِرَبْ[2]

فقوله: «قربْ»: «فَعَلْ». ولا يكون ههنا «قربي» لأنه يكون «فَعِلن» ولا يكون ههنا. فهذا المقيّد الذي لا يجوز إطلاقه.

وهذا الذي لا يجوز إطلاقه يجوز فيه المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم والخفيف والثقيل. قال الشاعر:

أَصَحَوْتَ اليَوْمَ أَمْ شاقَتْكَ هِـرّْ وَمِنَ الحُبِّ جُنُونٌ وَسُعُرْ

---

(١) سلف البيت وتخريجه، ص: ٣٨

(٢) لم أعرف قائله.

فراء «هرّ» مثقلة، وراء «سعر» مخففة مرفوعة. وقال فيها:

أَيُّها القَلْبُ تَنــاهَ وَانْزَجِــرْ إنّما لِلْمَرْءِ فاعلــمْ ما قُدِرْ[١]

وأمّا قوله:

صَفِيَّةُ قُومي ولا تَجْـزَعــي وبكي النِّساءَ على حَمْزَهْ[٢]

فمطلق لأنّ الزاي حرف الرويّ وهي متحرّكة، والهاء وصل. وإن شئت قلتَ: «على حمزتي» فجعلت التاءَ رويًّا وجعلتَه «فَعَلْ» لأنّ الهاء إذا وُصِلَتْ صارت تاء، والتاءُ لا تكون وصلا.

وقد وضعت العرب التاءَ مع الهاء في أشعارها كثيرًا؛ قال أبو النجم:

أقُولُ إذْ جِئْــنَ مُدَبَّجـاتِ ما أقْرَبَ المَوْتَ مِنَ الحياةِ[٣]

ومنهم من يقول: «الحياةْ» فيجعلها تاء في الوقف لئلا يختلف الرويّ كما فعل في الوصل، ولأنّ الوقف في القوافي يجيء على غير الوقف في الكلام؛ يقولون:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عــاذلَ والعِتابــا ... ...[٤]

---

(١) البيت الأول مطلع قصيدة طويلة لطرفة في ديوانه، ص: ٤٥. وروايته «... جنون مستعر». ولم أجد فيها البيت الآخر.

(٢) هو أول أربعة أبيات لكعب بن مالك في رثاء أسد الله حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه، رواها ابن هشام في السيرة ٢/١٥٨. والبيت في العمدة ١/١٤٨، ورسالة الغفران، ص: ٢٤٥ والعقد ٥/٤٩٤. والرواية فيها جميعاً: «... ولا تعجزي».

(٣) هما في العقد ٥/٥٠٠.

(٤) سلف البيت وتخريجه ص: ٨٦.

ويحذفون كثيرًا مما لا يُحْذف في الكلام . ومع ذا أن ناساً من العرب يقفون على هاء التأنيث بالتاء، فيقولون: «حمزتْ»[١] .

فأما ما يجوز فيه التقييد والإطلاق فالمتقارب، نحو:

كأني وَرَحْلِي إذا رُعْتُها على جَمَزَى جازىء بِالرِّمالْ[٢]

وفي الرّمل:

يا بَني الصَّيْداء رُدُّوا فَرَسِي إنّما يُفْعَلُ هذا بِالذَّلِيلْ[٣]

وفي الكامل، نحو:

أَبُنَيَّ لا تَظْلِمْ بِمَكَّةَ لا الصَّغيرَ ولا الكبيرْ[٤]

---

(١) انظر ما سلف ص: ١٩ والمراجع المذكورة في التعليق عليه ثمة .

(٢) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي يصف ناقته . شرح أشعار الهذليين، للسكري، ص: ٤٩٨، والخصائص ٢/١٥٣، والمنصف ٣/٥٩، و «ليس في كلام العرب» ص: ٧٠، ومقاييس اللغة ١/٤٧٨، والصاحبي، ص: ٢٢٦، والمخصص ١٥/١٩٧، واللسان (جمز). وجاء شاهداً على المسألة في العمدة ١/١٤٨ .

وقوله: «رعتها» أي ذعرتها . ويروى: «زعتها» أي حركتها . وجمزى: يعني ثوراً أو عيراً جمزى، وهو الوثاب السريع، ولا يعرف وصف لمذكر على «فعلى» غيره، وخرجه الأزهري في البيت على أن المراد: على ذي جمزى، أي ذي مشية جمزى . والجازىء: الذي يجتزىء بالرطب عن الماء فلا يشرب .

(٣) من أبيات ازيد الخيل الطائي، رضي الله عنه، في الأغاني ١٧/٢٤٤، ٢٤٧ . وهو مع آخر في أمالي القالي ١/١٢، والقوافي، للتنوخي، ص: ١٠٨ . وجاء شاهداً على المسألة في العمدة ١/١٤٨ .

و «بنو الصيداء» من بني أسد . وكان من خبر الأبيات أن فرساً لزيد ظلع في بعض غزواته، فخلفه في حي من الأحياء، فأغار بنو أسد عليهم فأخذوه، فقال زيد في ذلك الأبيات .

(٤) البيت من كلمة لسبيعة بنت الأحب زوج عبد مناف بن كعب قالتها لابنها خالد تعظم عليه حرمة مكة وتنهاه عن البغي فيها . وقد رواها ابن هشام في السيرة ١/٢٥ - ٢٦ وقال =

فليس شيء يجوز فيه التقييد والإطلاق غير هذه الأبيات الثلاثة وما كان على بنائها . وذلك لأن في بنائها شعرًا أقصر منها وأطول ، فمدّوها عن الأقصر وقصروها عن الأطول؛ ألا ترى أن في المتقارب «فعولن» و «فَعَلْ» و «فعولْ» بينهما ، وفي الرمل «فاعلاتن» و «فاعلن» و «فاعلانْ» بينهما ، وفي الكامل «متفاعلاتن» و «متفاعلن» و «متفاعلانْ» بينهما[1] ،فجاز هذا كما يثقلون ما ليس بثقيل؛ قال الشاعر :

أقولُ إذْ خرّتْ عـلى الكلكلٌ

ثم قال :

ببازلٍ وَجْنـاء أوْ عَيْهَـلٌ

وقال :

تَعَرَّضَتْ لي بِمَكـانٍ حِـلٌّ
تَعَرُّضَ المُهْرَةِ في الطِّوَلٌّ[2]

— عقبها : «يوقف على قوافيها فلا تعرب» . والبيت وحده في العمدة ١ /١٤٧ ، واللآلي ، البكري ، ص : ٦٠ استشهدا به على مثل ما استشهد به أبو الحسن . وعلق شيختا العلامة الميمني على استشهاد الأخير به بقوله : «لا يمشي الإطلاق في كثير من أبيات الكلمة لاختلاف حركة القوافي . وقول البكري صحيح لو أنشد البيت مفرداً» . والقول ما قال .

(١) وذلك في مجزوئه خاصة .

(٢) الأبيات من أرجوزة لمنظور بن مرثد الأسدي رواها ثعلب غير مسم قائلها في مجالسه ، ص : ٦٠١ - ٦٠٤ ، ووردت أبيات منها فيها الأبيات الشواهد أو بعضها في نوادر أبي زيد ، ص : ٥٣ ، وسر الصناعة ١ /١٧٧ - ١٧٨ ، ٢٣٥ - ٢٣٦ ، والمحتسب ١ / ١٠٢ ، ١٣٧ ، ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٩ / ٨٢ ، واللسان (عهل ، فوه) —

يريد «الكلْكل» و «العَيْهَل» و «الطُّول» [١] فثقل ؛ لأن قوماً من العرب يقولون: «هذا خالدّ» فيثقلون في الوقف . وأجازوه في الإطلاق جعلوه كأحرف تزاد في الكلام مثل ما يلحق من الياء للمدّ مما لم يكن في الكلام ؛ قال الشاعر :

تنفِي يَداها الحَصى في كُلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدَّراهيمِ تَنْقادُ الصَّياريفِ [٢]

فكما زيدت هذه الياء فكذلك بيت التثقيل . وقال :

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أرى جَدَبّـا في عامِنا ذا بَعْدَما أَخْصَبّـا [٣]

— والبيتان الثاني فالأول في المنصف ١/١١ ، والأول مع آخر في اللسان (كلل) والثاني في كتاب سيبويه ٢/٢٨٢ ، والخصائص ٢/٣٥٩ ، وشرح المفصل ٩/٦٨ . وانظر الخزانة ٢/٥٥٠ – ٥٥٣ ، وشرح شواهد شرح الشافية ، ص : ٢٤٦ – ٢٥١ .

(١) الكلكل : الصدر من كل شيء . والعيهل : الناقة السريعة . وقول الراجز : «ببازل وجناء ...» البازل من الإبل : الذي فطر نابه ، وذلك إذا استكمل الثامنة وطعن في التاسعة ، ذكراً كان أو أنثى . والوجناء : الصلبة الشديدة التامة الخلق . والطول : الحبل الذي يطول للدابة فترعى فيه .

(٢) البيت للفرزدق . ديوانه ، ص : ٥٧٠ ، وكتاب سيبويه ١/١٠ ، والكامل ، ص : ٢١٧ ، والمقتضب ٢/٢٥٨ ، وسر الصناعة ١/٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ١/٢٢١ ، ٢/٩٣ ، والإنصاف ١/٢٧ ، واللسان (صرف ، درهم) والخزانة ٢/٢٥٥ . وعجزه في الخصائص ٢/٣١٥ ، والمحتسب ١/٦٩ ، وشرح الحماسة ، للمرزوقي ، ص : ١٤٧٧ ، ١٨٨٤ ، والمخصص ١٢/٢٩ ، ٣٠ ، والممتع ، ص : ٢٠٥ .

(٣) البيتان في كتاب سيبويه ٢/٢٨٢ منسوبين لرؤبة ، وشرح المفصل ٩/٦٩ ، واللسان (جدب ، خصب) عن سيبويه ، وثانيهما في المخصص ١٢/١٣٤ . وهما من أرجوزة أنشدها الرضي في شرح الشافية ٢/٣١٩ – ٣٢٠ ، ونسبها لرؤبة ، وبسط القول فيها وفي نسبتها البغدادي في شرح شواهده ، ص : ٢٥٤ وما بعدها ، فذكر أن الرضي تبع في نسبتها لرؤبة ابن السيرافي وغيره ، ونص أنه لم يجدها في ديوانه ، ونقل قول أبي محمد الأعرابي فيها : «... وليست الأبيات لرؤبة ، بل هي من شوارد الرجز لا يعرف قائلها» ثم ذكر أن ابن عصفور وابن يسعون نسباها – نقلا عن الجرمي والسخاوي – إلى ربيعة بن صبيح ، وأنه كذلك قال شارح شواهد أبي علي الفارسي .
والأبيات في ملحقات ديوان رؤبة ، ص : ١٦٩ .

يريد «جَذْبا» و «أخصبا» . وقال[1] :

ثُمَّتَ جِئْتُ حَيَّـةً أَصَمَّـا ضَخْماً يحِبُّ الخُلُقَ الأَضْخَمَّا[2]

وسمعت من العرب من يقول : « الضخَمَّا » يريد « الضَّخْم » . فهذا أشدّ لأنه حرّك الخاء وثقل الميم .

وقد يجوز في هذا القياس تقييدُ الطويل إذا كان آخره «مفاعيلن» لأنّه إذا قُيِّد جاء «مفاعيلْ» بين «مفاعيلن» و «فعولن» . وقد جاء؛ قال الشاعر :

كأَنَّ عَتِيقاً مِنْ مِهارَةِ تَغْلِبٍ بـأَيْدِي الرِّجالِ الدّافِنينَ ابن عَتّابْ
وَقَدْ فَرَّ حِصْنٌ هارباً وابنُ عامِرٍ وَمَنْ كانَ يَرْجو أنْ يؤوبَ فَمَا آبْ[3]

فهذا جائز . وكان الخليل لا يجيزه . وأخبرني من سمع قصيدة امرىء القيس هذه من العرب مختلفة ، قالوا : فإنّما هي على التقييد :

أَحَنْظَلَ لَوْ حامَيْتُمُ وَصَبَرْتُـمُ لَأَثْنَيْتُ خَيْرًا صادقاً ولَأَرْضـانْ

(١) في الأصل : «ثم قال» وأظنه خطأ من الناسخ صوابه ما أثبت .

(٢) البيتان لرؤبة . ديوانه ، ص : ١٨٣ ، واللسان (ضخم) وثانيهما في كتاب سيبويه ١/١١ ، ٢/٢٨٣ ، والمنصف ١/١٠ ، وسر الصناعة ١/١٧٩ ، والمحتسب ١/١٠٢ ، والمخصص ٢/٧٨ ، واللسان (بعد ، يد ، فوه) .

(٣) لم أعرف قائلهما . وهما في القوافي ، للتنوخي ، ص : ١١٠ ، واللسان (مهر) باختلاف في بعض اللفظ . وجاء عقبهما في اللسان :

« قال ابن سيده : هكذا روته الرواة بإسكان الباء ، ووزن « نَعَتَّتابْ » ووزن « فلا آبْ » : « مفاعيلْ » .

ثيابُ بني عَوْفٍ طَهارى نَقِيّةٌ وأَوْجُهُهُمْ بيضُ المشاهدِ غُرّانْ[١]

ولا يُحْمَلُ هذا على « جُحْرُ ضبٍّ خربٍ » لأن ذلك ليس بقياس[٢]، والتقييد في هذه القصيدة قياس . وقد قال فيها :

... ... وَأَنْعَمَ في حالِ البلابلِ صفوانْ[٣]

ويجوز ذلك في الرمل الذي على أربعة أجزاء ، نحو قوله :

قِيلُ قُمْ فانظُرْ إِلَيهِمْ ثُمَّ دَعْ عَنْكَ السُّمودْ[٤]

---

(١) البيتان من قصيدة له هجا فيها بني حنظلة لخذلانهم عمه شرحبيل بن الحارث يوم الكلاب الأول وفرارهم عنه ، ومدح عوير بن شجنة – من بني سعد بن زيد مناة بن تميم – ورهطه بني عوف ، لأنهم قاموا بعد مقتل شرحبيل دون أهله وعياله فمنعوهم وحالوا بين الناس وبينهم ودفعوا عنهم من أرادهم حتّى ألحقوهم بقومهم ومأمنهم . والبيتان ثابتان في رواية ابن الأنباري للقصيدة في شرح المفضليات ، ص : ٤٣٦ – ٤٣٧ . وأما رواية الأصمعي لها كما وردت في شرح ديوانه للأعلم ، ص : ٨٣ – ٨٤ ورواية أبي عبيدة في شرح النقائض ، ص : ١٠٧٨ – ١٠٧٩ فلم يرد فيهما إلا ثانيهما . والبيت الأول وحده في شرح النقائض ، ص : ٤٦٠ ، والثاني في شرح القصائد السبع ، ص : ٤٦ ، ومقاييس اللغة ٣ /٤٢٨ ، واللسان (طهر ، غرر) وعجزه فيه (سفر) .

وانظر في هذا الشعر ومقالات أصحاب العروض فيه الوافي ، ص : ٤٠ (الكافي ، ص : ٢٥) والعمدة ١ /١٤٨ – ١٤٩ ، والقوافي ، للتنوخي ، ص : ١١٠ ، وشرح ما يقع فيه التصحيف ، ص : ٢٥٠ – ٢٥١ ، والنامزة ، ص : ٥٢ .

(٢) انظر ما سلف ، ص : ٥٨ والمراجع المذكورة في التعليق عليه ثمّة .

(٣) صدره :

عوير ومن مثل العوير ورهطه ...

وقوله : « أنعم » أي أفضل وزاد ، ويروى : « وأسعد » أي وافق وساعد . والبلابل : الأحزان والفكر .

(٤) هو ثالث ثلاثة أبيات مطلقة الروي أنشدها ابن الأنباري في الأضداد ، ص : ٤٤ لهزيلة بنت بكر تبكي فيها عاداً . وهو في أضداد أبي الطيب ، ص : ٣٧١ مع آخر لم يرد في رواية ابن الأنباري منسوبين لقيل وافد عاد . وهو وحده في الجمهرة ٢ /٢٦٥ ، ومقاييس اللغة ٣ /١٠٠ ، واللسان (سمد) عن المبرد .

والسمود : اللهو .

لأنه إذا جعله « فاعلانْ » صار بين « فاعلاتن » و « فاعلن » فهو مثل ما جاء في القياس، ولم نسمعه، ولا أراه إلا لقلة هذا الشعر وضَعْفه. وكان في الكامل أجود، لأن الجزء الذي في الكامل زائد، وأنت إذا قيّدت هذا نقصتَه فهو أضعف.

ولا يجوز أن تكون الياء في قول الشاعر:

بازلُ عامَيْنِ حـديثٌ سِـنـي لِمِثْلِ هذا وَلَدَتْني أُمِّـي[1]

هي الروي ويكون مقيّدًا، لأنه [ليس][2] في بنائه شيء[3] أقصر منه فيذهب هذا عنه حتى يصير بينه وبين «مستفعلن». والميم والنون هما الرويّ واختلفا كما ذكرت لك من اختلاف حرف الرويّ، نحو قوله:

إذا نَزَلْتُ فَاْجْعَـلاني وَسَـطَا إنّيَ شَيْخٌ لا أُطِيقُ العُنَدا[4]

وليس هذا مثلَ « على حمزه »[5] لأن الزاي هو الرويّ وهذا مُطْلَق. وهو إذا جعل الياء هي الروي كان مقيّدًا ولا يجوز تقييده كما لا

---

(١) سلف البيتان مع آخر قبلهما ص: ٥٣–٥٤ وقد خرجت ثمة.

(٢) زيادة يقتضيها السياق. وقد سبق المؤلف نحو هذه المقالة في البيتين وقرينهما، ص: ٥٤ فانظر ما قاله ثمة، وانظر أيضاً ما قاله في هذا الباب، ص: ٩٩ فيما يجوز فيه الإطلاق والتقييد من الشعر.

(٣) كذا في الأصل، وأظنه خطأ من الناسخ صوابه «شعر» كما في قول المؤلف، ص: ١٠٠: «... وذلك لأن في بنائها شعراً أقصر منها وأطول ...».

(٤) سلف البيتان وتخريجهما، ص: ٥٨

(٥) يعني في قول كعب بن مالك الذي سلف، ص: ٩٨

صفية قومي ولا تجزعي وبكي النساء على حمزه

يجوز تقييد «من لم تزود»[١] و «من الناتجُ»[٢] لأَن تعديل أَنصاف الأَوائل بأَواخرها أَن تُطْلَق ، فإذا وصَلْتَ إلى الإطلاق لم يجز التقييد .

(١) يعني في قول طرفة :

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

وقد سلف البيت وتخريجه ، ص : ٧٠ .

(٢) يعني في قول الحارث ابن حلزة :

لا تكسع الشول بأغبارها إنك لا تدري من الناتج

وسيأتي البيت بتمامه ، ص : ١١٦

باب ما يجتمع في آخره ساكنان في قافية

وذلك لا تبنيه العربُ إلاّ أن يجعلوا الأوّل منهما حرفَ لين . كذلك قالوه في جميع أشعارهم . وذلك نحو «فاعلانْ» في الرّمل، و «مُسْتَفْعِلانْ» وزحافه في البسيط، و «متفاعلانْ» وزحافه في الكامل، و «فاعلانْ» و «مفعولانْ» في السريع، و «مفعولانْ» في المنسرح، و «فعولْ» في المتقارب . كلٌّ هذا لا يكون الحرفُ الذي يلي آخرَ حرف منه إلا حرفَ مدّ؛ لأنه لمّا اجتمع ساكنان كان ذلك مّما يَثْقُل ولا يكون في الإدراج[1] ، والقصيدة عندهم بيوتها مُدْرَجة بعضها إلى بعض، فأدخلوا المد واللين ليكون عوضاً من ذهاب التحريك وقوّةً على اجتماع الساكنين . وقد جاء بغير حرف لين ، وهو شاذ لا يُقاس عليه؛ قال:

أرْخِينَ أذْيالَ الحِقِيِّ وارْبَعْـــنْ مَشْيَ حَيِيّاتٍ كما لَمْ يَفزَعْنْ

إن يُمْنَعِ اليَوْمَ نِساءٌ تُمْنَعْنْ[2]

---

(١) في الأصل: «إلا في الإدراج» أقحم الناسخ «إلا» فأزال الكلام عن وجهه .

(٢) الأبيات ، بلا نسبة ، عن أبي الحسن في الخصائص ٢ /٢٤٩ ، ٣ /٢٥٢ ، والمحكم ٣ /٤ وعنه اللسان (حلق) . وهي ، غير منسوبة أيضاً ، في الجمهرة ٢ /١٨٤ ، والمنصف ٣ /٦٩ ، والقوافي ، للتنوخي ، ص : ٦٢ . وثالثها في العقد ٥ /٥١٠ . والعمدة ١ /١٤٧ . وجاءت، باختلاف يسير في بعض اللفظ ، في سيرة ابن هشام ٢ /٤٣٥ لغلام =

وقد أخبرني بعض من أثق به أنه سمع :

أنا جريرٌ كُنْيتي أبــو عَمْرو ‏ ‏ ‏ أَجُبْناً وغَيْرَةً تَحْتَ السِّتْرْ [١]

وقد سمعت من العرب :

أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَّقْرْ [٢]

أسكن القاف [٣] .

= من بني جذيمة ، قالها وهو يسوق بأمه وأختين له وهو هارب من جيش خالد بن الوليد عندما أغار على بني جذيمةبعد فتح مكة ونحوذلك في الأغاني٧/٢٨٣.وهي،باختلاف في الترتيب وفي بعض اللفظ،لربيعة بن مكدم الفراسي في الأغاني ١٦ / ٧٠ ولباب الآداب، ص: ٢١٥.

(١) لم أعرف لهما نسبة . وهما عن أبي الحسن في المحكم ٣ / ٤ وعنه اللسان (حلق). وهما مع آخر بينهما في الإنصاف ، ص : ٧٣٣ وروايته بتحريك ما قبل الروي . وفي المصادر الثلاثة « ... خلف السّتر » .

(٢) سلف البيت وتخريجه ، ص : ٩٥ ، وهو – بهذه الرواية – عن أبي الحسن في المحكم ٣ / ٤ ، وعنه اللسان (حلق) .

(٣) جاء في المحكم ٣ / ٤ – ٥ ، وعنه اللسان (حلق) عقب الشواهد السالفة ما نصه :

« قال ابن جني : لهذا ضرب من القياس . وذلك أن الساكن الأول وإن لم يكن مداً فإنه قد ضارع بسكونه المدّة ، فكما أن حرف اللين إذا تحرّك جرى مجرى الصحيح فصحّ في نحو « عِوَض » و « حِوَل » ألا تراهما لم تقلب الحركة فيهما كما قلبت في « ريح » و « ديمة » لسكونهما ؟ وكذلك ما أعلّ للكسرة قبله ، نحو « ميعاد » و « ميقات » أو الضمة قبله ، نحو « موسر » و « موقن » إذا تحرّك صحّ فقالوا : « مواعيد » و « مواقيت » و « مياسير » و « مياقين » . فكما جرى المدّ مجرى الصحيح لحركته كذلك يجري الحرف الصحيح مجرى حرف اللين لسكونه . أولا ترى إلى ما يعرض للصحيح إذا سكن من الإدغام والقلب ، نحو « من رأيتَ » و « من لقيتَ » و « عنبر » و « امرأة شنباء » فإذا تحرّك صحّ فقالوا : « الشّنَب » و « العِنَب » و « أنا رأيت » و « أنا لقيت » . وكذلك أيضاً تجري العين من « ارتعنْ » والميم من « أبي عمْرو » و القاف من « النقْر » لسكونها مجرى حرف المدّ ، فيجوز اجتماعها مع الساكن بعدها » .

وهو[١] في «مستفعلانْ» وما أشبهه ممّا زاد على الجزء أمثلُ: لأنّه لم ينقص منه شيء فيُسْتَدْرَكَ بالمدّ. وتركُ اللين في «فاعلانْ»[٢] في الرّمل وما أشبهه أقبح منه؛ لأنّه منقوص من «فاعلاتنْ» فترك المدّ فيه أقبحُ لما نقص. وكذلك كلُّ ناقص.

(١) في الأصل: «وهي» والوجه ما أثبت.
(٢) كأنها في الأصل: «فاعلاتن» - والصواب ما أثبت.

هذا باب ما يكون فيه حرف اللين مما ليس فيه ساكنان

وذلك كلّ شعر نَقَصَ من آخره من أتم بنائه حرفٌ متحرّك أو زنةُ متحرّك ، ولا يُحْتَسَب في ذلك بما يقع للزّحاف .

من ذلك «فعولن» في الطويل ، لا بدّ فيها من حرف لين ؛ لأنّها ناقصة من «مفاعيلن» بينها وبينه حرفان ، الساكن منهما قد يقع للزحاف ، فإنما يُحْتَسَب بالمتحرّك .

ومنه «فعْلن» في البسيط ، لا بدّ فيه من حرف لين ؛ لأن أصله «فاعلن» فألقِيت النون وأسْكِنت اللام ، فقد ذهب ساكن وحركة ، وذانك[1] زنة متحرّك . وقد جاء فيه «فاعلن» سمعناه من قائله :

وبلدةٍ قَفْرةٍ تُمْسِي الرِّياحُ بها لَواغِباً وَهْيَ ناءٍ عَرْضُها خاوِيَةْ
قَفْرٍ عَقامٍ ، ترى ثَوْرَ النِّعاج بها يَروحُ فَرْدًا ويُلْفي إلْفَهُ طاوِيَةْ[2]

---

(١) في الأصل : «وتانك» والوجه ما أثبت .

(٢) لم أعرف قائلهما ، وهما في المعيار ، ص : ٤٠ - ٤١ وفيه أن أبا إسحاق الزجاج أنشد ثانيهما وزعم أنه مصنوع . والأول في اللسان (لغب) عن ابن الأعرابي ، والغامزة ، ص : ٦٦ .

وقوله «لواغبا» جمع لاغبة ، وصف من اللغوب ، وهو التعب والإعياء ، استعاره الشاعر للريح .

وأما «فعْلن» في المديد فيكون بغير حرف لين[١]؛ لأنّه كثُر نقصه من «فاعلاتن» أن يُدْرَك بحرف لين وإن كانوا قد يُلْزِمون حرفَ اللين الشعرَ الضعيفَ القليلَ ليكون أتمَّ له وأحسنَ . فممّا قيل بغير حرف لين قوله :

دِينَ هذا القَلْبُ مِن نُعْمٍ ... بِسَقامٍ ليسَ كالسُّقْمِ
إن نُعْماً أقْصَدَتْ رَجُلًا ... آمِناً بالخَيْفِ أن تَرْمي[٢]

وكذلك «فعولن» في البسيط يكون بغير حرف لين؛ لأنه قد جُزِئَ[٣] وكثر نقصانه بأن ذهب منه جزء، ولا يدرك[٣] ذلك بحرف لين .

وكذلك مجزوء الوافر يكون بغير حرف لين؛ قال الشاعر :

ألا مَنْ بَيَّنَ الأخَوَيْـ ... ـنِ أُمُّهما هي الثَّكْلى
تُسائلُ مَـنْ رَأى ابْنَيْها ... وتَسْتَشْفي فـلا تُشْفى[٤]

(١) في الأصل : «... فيكون في المديد فيكون» واطرحت ما زاده الناسخ سهواً . وقد ذهب ابن عبد ربه في هذا إلى خلاف ما ذهب إليه أبو الحسن . انظر العقد ٥/٥٠٩ .

(٢) البيتان لعمر بن أبي ربيعة . ديوانه ، ص : ٨٤ ورواية الأول فيه :

قد أصاب القلب من نعم ... سقم داء ليس كالسقم

وهما بمثل رواية الأخفش في الأغاني ٤/٢١٥ ، و ٩ /٢٤٣ إلا أن فيه وفي الديوان «... إذ ترمي» وما هنا أعلى . والبيت الأول في اللسان (دين) غير منسوب. وفي الأصل: «ديل ...» - تصحيف .

(٣) في الأصل «لا يدرك» وزدت الواو لتستقيم العبارة .

(٤) من أربعة أبيات في الأغاني ١٦ / ٢٦٥ لجويرية بنت خالد بن قارظ الكنانية وتكنى أم حكيم ، زوجة عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب في ابنيها اللذين قتلهما بسر بن أرطاة في اليمن . والبيتان في اللسان (بنى) وعجز ثانيهما فيه :

... ... وتستبني فما تبنى

و «بين» بمعنى تبين .

أخبرني بهما من سمعهما من العرب بغير لين . وكذا وضعهما الخليل بغير لين .

و «فعولن» في الوافر لا بدّ فيه من حرف اللين، وقد جاء بغير لين[١].

وأما «فعِلاتن» في الكامل الذي على ستة [أجزاء][٢] فلا يكون إلا بحرف لين؛ لأنك أذهبتَ من «متفاعلن» التنوين وأسكنت اللام، فذهب منه [زنة][٣] متحرّك . وقال امرؤ القيس هذا البناء بغير لين، قال :

وَلَقَدْ رَحَلْتُ العَنْسَ ثُمَّ زَجَرْتُها ... قُدُماً وقُلتُ: عَلَيْكِ خَيْرَ مَعَدِّ
وَعَلَيْكِ سَعْدَبنَ الضِّبابِ فَسَمِّحي ... سَيْرًا إلى سَعْدٍ، عَلَيْكِ بِسَعْدِ[٤]

وقال بعضهم : إنما ألقى عين «متفاعلن» وهو مذهب .

وكذلك «مفْعولن» فيه .

وأمّا «فعِلاتن» و «مفْعولن» في الذي على أربعة أجزاء منه ففي

---

(١) جاءت هذه العبارة في الأصل بعد البيتين السابقين، ورددتها إلى حاق موضعها .

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وهو كقوله بعد أسطر : «... في الذي على أربعة أجزاء» .

(٣) زيادة لا بد منها ليقوم معنى الكلام . وانظر ما سلف من قول المؤلف في «فعلن» في البسيط في أوائل هذا الباب، ص : ١١٢، وما سيأتي بعد قليل من قوله في «مفعولن» في الرجز .

(٤) ديوانه، ص : ٢٠٧ باختلاف في بعض اللفظ في أولهما . وهما في شرح ما يقع فيه التصحيف، ص : ٢٥٢ وفيه نحو مقالة الأخفش فيهما . وقد مثل للمسألة بالأول منهما ابن عبد ربه في العقد ٥/٥١٠، وابن رشيق في العمدة ١/١٤٧ .

و «العنس» : الناقة الشديدة، شبهت بالصخرة؛ لأن الصخرة يقال لها : «عنس» . وقوله : «فسمحي سيرا» من قولهم : «سمح البعير بعد صعوبته» إذا ذل ولان وانقاد، ويقال في هذا المعنى «أسمحت الدابة» أيضاً .

القياس أن يكون بغير حرف لين؛ لأنه نقص منه ما لا يُدْرَك بحرف لين . ولم نسمعه بغير حرف لين، وذلك أنه شعر ضعيف قليل قد نقصوه فأرادوا أن يعدّلوه حتي يكون النصف الآخر مثل الأوّل . فإذا جاء فأجزه .

وأما «مفعولن» في الرجز و «فعولن» فلا يكون إلا بحرف لين؛ لأنك أسقطتَ نون «مسْتفْعلن» وأسكنتَ اللام، فذهب منه زنة متحرّك .

وأما «فعولن» في الهزج فمن جعله مجزوءاً لم يجعله بحرف لين . وينبغي أن يكون مجزوءاً ؛ لأنه لا يكاد يجيء شعر من أشعار العرب فيه نحو هذه الأجزاء إلا قد بُني على ستة أجزاء . فإن لم تأخذ بهذا تركتَ أشياء من المقاييس . ومن قال إن «فعولن» ناقصة من «مفاعيلن» ليس بمجزوء لزمه حرف اللين .

وأما «فعْلن» في السريع فيكون بغير لين؛ لأنهم قد نقصوا من الجزء ما لا يُدْرَك بحرف لين .

وكذلك «مفْعولن» في المنسرح الذي على جزأين؛ لأنه قد كثر نقصانه .

و «فعولن» في الخفيف يكون بغير لين؛ لأنه كثر نقصه[1] .

---

(١) يريد أن أصله: «مس تفع لن» فذهبت سينه بالخبن، وذهب من آخره ساكن وحركة قبله بالقصر ، هذا إلى أنه مجزوء أيضاً . وقد ذهب ابن عبد ربه في هذا إلى خلاف ما ذهب إليه أبو الحسن ، وقال في بسط ذلك والاحتجاج له في العقد ٥/٥٠٩ : «وأما الخفيف فإنه يلزم [يعني اللين] «فعولن» المقصور ، وإن كان قد نقص منه حرفان وليس في المدة =

و «فاعلاتن» في المضارع يكون بغير لين؛ لأنه إن كان مجزوءاً فقد كثر نقصانه . وإن كان تامّاً لم يُحتَجْ إلى ذلك فيه .

وكذلك «فاعلاتن» في المجتث يكون بغير لين . أخبرنا من يوثَق به أن قوله :

جِنٌّ هَبَبْنَ بلَيْــلٍ يَنْدُبْنَ سَيِّدَهُنَّهْ (٢)

معروف في شعر العرب، وليس في ذا حرف لين(٣) .

وأما «فاعلن» في السريع فلما نقصوه من «فاعلانْ» لم يصلوا فيه إلى حرف اللين؛ لأن في آخره حرفين متحرّكين، فلو أدخلوا حرف اللين لم يكن بدّ من حركته، وإذا تحرّك ذهب منه المدّ .

وأما «مفاعلن» في الطويل فإنه سقط منه ما كان يسقط للزّحاف، وذلك لا يُحْتَسَب به .

فإن قلتَ: هلا قيّدتَ:

... ... ويأتيكَ بالأخبار من لم تزوّدِ(٤)

= خلف من حرفين، ولكن لما نقص من الجزء حرف، وهو سين «مس تفع لن» قام ما تخلف بالمدة مقام ما نقص من آخر الجزء لأنه بعد المدة» .

(٢) لم أقف له على نسبة . وهو في الفسر ١/٢٨٤، والوافي، ص : ١٧١ (الكافي، ص : ١٢٢) .

(٣) جاء في العقد ٥/٥١٠ بعد أن عدد ما يلزم فيه اللين من الأضرب :

«قال سيبويه : وكل هذه القوافي قد يجوز أن تكون بغير حرف المد؛ لأن رويها تام صحيح على مثل حاله بحرف المد، وقد جاء مثل ذلك في أشعارهم، ولكنه شاذ قليل، وأن يكون بحرف مد أحسن لكثرته ولزوم الشعراء إياه» .

(٤) سلف بتمامه، ص : ٧٠ .

حتى يكون «فعولن» وقيّدتَ:

لا تَكْسَعِ الشَّوْلَ بأَغْبارها   إنّك لا تَدْرِي مَنِ الناتِجُ [(١)]

وتركتَ اللين لأنك قد اضطررت إلى تركه كما تركته في المتحركين فإنك لو فعلت ذلك كنت غير معدّل للبيت . وأحسن الشعر عندهم أن يكون معتدلا فإذا وصلوا إلى الذي هو أحسن لم يصنعوا الذي هو أقبح . وهم إذا تركوا حرف اللين من قوله [(٢)] : «من الناتج» وأشباهه ولم يطلقوه لم يكن مثل النصف الأوّل .

---

(١) البيت للحارث بن حلزة ، ديوانه ، ص : ٢٧ ، وطبقات فحول الشعراء ، ص : ١٢٨ ، والبخلاء ، ص : ١٦٤ والكامل ، ص : ٣٢٩ ، والمعاني الكبير ، ص : ٤٠٠ ، والجمهرة ١ /٢٦٨ ، وشرح المفضليات ، ص : ٨٨٥ ، وأمالي القالي ٢ /٧ ، والعقد ٥ /٤٨٩ ، والسمط ، ص : ٦٣٨ ، وشرح المختار من شعر بشار ، ص : ١٣٥ ، واللسان (علج ، كسع) . وهو مثل سائر .

الشول : جمع شائلة ، وهي من الإبل ما أتى على حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها ، فلم يبق في ضروعها إلا شول ، أي بقية . والأغبار : جمع غبر ، وهي بقية اللبن في الضرع . وكسع الناقة بغبرها : تركه في خلفها ليغزر لبنها وتشتد ، وربما نضحوا ضرعها بالماء البارد فيرتد اللبن في ظهرها ، فيكون ذلك أسمن لأولادها التي في بطونها وأقوى لها . يقول : لا تفعل ذلك رجاء أن تستجيد نتاج إبلك ، فإنك لا تدري أتموت فيرثها وارث ، أو يغير عليها مغير فيأخذها منك . يحضه على الكرم ، وأن يحلب لأضيافه ولا يبخل ، كما تمم ذلك في البيت الذي يليه :

واحلب لأضيافك ألبانها   فإن شر اللبن الوالج

(نقلت هذا الشرح من تعليقات شيخنا العلامة الكبير الأستاذ محمود محمد شاكر على طبقات فحول الشعراء) .

(٢) في الأصل : «قولك» .

هذا باب إجماع العرب في الإنشاد واختلافها

أما إذا أرادوا الحداء والغناء والترنم فإن كلهم يتبع الرويّ المضمومَ واوًا، والمفتوحَ ألفاً، والمكسورَ ياءً، والساكنَ إذا كان مطلقاً ياء[1]، في الوقف والوصل فيما ينوّن منه وما لا ينوّن. فمن ذلك قوله:

قِفا نبكِ من ذِكرى حبيبٍ ومنزلي ... ...[2]

---

(١) كذا في الأصل، وسيأتي نحوه فيما يستقبل من هذا الباب. وهو لا يخلو من غموض. وإنما أراد أنه إذا وقع في قواف مكسورة الروي لفظ ساكن الآخر حرك بالكسر ووصل بياء سواء أكان مجزوماً بعامل أم مبنياً على السكون. ومن الأول قول امرىء القيس:

أغرك مني أن حبك قاتلي ... وأنك مهما تأمري القلب يفعل

ومن الآخر قول طرفة:

متى تأتنا نصبحك كأساً روية ... وإن كنت عنها غانياً فاغن وازدد

وقول النابغة:

أزف الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد

وانظر كتاب سيبويه ٢/٣٠٣.

(٢) تمامه:

... ... بسقط اللوى بين الدخول وحومل

والبيت لامرىء القيس، وهو مطلع معلقته المشهورة، وقد سلف، ص: ٨٥ وخرج ثمة.

وفي الأصل: «ومنزل» لم يثبت الناسخ ياء الصلة، وكذلك لم يثبت حروف الصلة فيما لا تثبت فيه عادة من الشواهد التالية. وقد آثرت إثبات هذه الحروف فيها جميعاً كما صنع سيبويه فيما استشهد به منها ومن غيرها في كتابه ٢/٢٩٨ - ٢٩٩ على المسألة لأنها هي موضع الاستشهاد.

وقوله :

أعطى فأعطى حسبا ورزقا[١]

وقوله :

أَطَـرَباً وأنت قنسريو[٢]

وما لا ينون :

الحمد لله الوهوب المجزلي[٣]

وقوله :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عـاذلَ والعِتابَـا ... ...[٤]

وقوله :

---

(١) لم أقف له على نسبة ولا صلة .

(٢) من أرجوزة للعجاج . ديوانه ، ص : ٦٦ وكتاب سيبويه ١ /١٧٠ ، ٤٨٥ ، والمخصص ١ /٤٥ ، واللسان (قنسر) .

والقنسري ، والقنسر : الكبير المسن الذي أتى عليه الدهر . ولم يسمع « القنسري » - فيما قيل - إلا في بيت العجاج هذا .

(٣) مطلع أرجوزة لأبي النجم في الطرائف الأدبية ، ص : ٥٧ . وانظر تخريجه ثمة . وقد استشهد به سيبويه ٢ /٣٠٢ على مثل ما استشهد به أبو الحسن . ويروى :

الحمد لله العلي الأجلل

ويستشهد بهذه الرواية على فك الإدغام في الضرورة . انظر المقتضب ١ /١٤٢ ، ٢٥٣ ، والمنصف ١ /٣٣٩ ، وكذلك جاءت روايته في الخزانة ١ /٤٠١ ، وشرح شواهد شرح الشافية ، ص : ٣١٣ .

(٤) سلف الاستشهاد به ، ص : ٩٨ وعجز البيت :

... ... وقولي إن أصبت لقد أصابا

وهو مطلع قصيدة لجرير . وقد سلف البيت بتمامه ، ص : ٨٦ وخرج ثمة .

أفاطمُ مهلًا بعضَ هذا التَّدَلُّــلِي   ... ...[1]

وإنما ألحقوا هذه الحروف التي يجري فيها الصوت إذا أرادوا الترنم لأن الصوت لا يجري في غيرها . فلما أرادوا الترنمّ ألحقوا هذه الحروف اللاتي[2] يجري فيها الصوت .

فأمّا إذا لم يريدوا الترنمّ فأهل الحجاز يتركونه على حاله في الترنّم ليفصلوا الشعر من غيره . وأمّا ناس كثير من تميم وقيس فإنهم إذا لم يريدوا الترنمّ جعلوا الذي يلحقون نوناً ، فيقولون :

دايَنْتُ لَيْلى والدُّيونُ تُقْضَنْ[3]

و

الحمدُ لِلهِ الوَهُــوبِ المُجْزِلِنْ[4]

و

متى كانَ الخِيامُ بِــذي طُلوح   سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامُنْ[5]

---

(١) من معلقة امرىء القيس . وعجز البيت :

... ...   وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

ديوانه ، ص : ١٢ .

(٢) في الأصل : « الذي»

(٣) مطلع أرجوزة لرؤبة . ديوانه ، ص : ٧٩ ، وكتاب سيبويه ٢ /٣٠٠ . والعقد ٥ /٥٠٢ ، وشرح شواهد شرح الشافية ، ص : ٢٣٣ ، والمخصص ١٧ /١٥٥ ، واللسان (أضض ، دين) . وقد جاء شاهداً على المسألة في الخصائص ٢ /٩٦ وتفسير أرجوزة أبي نواس ، ص : ٨٦ ، وشرح المفصل ١ /٢٥ ، ٩ /٣٣ .

(٤) سلف البيت وتخريجه قريباً ، ص : ١١٨ .

(٥) مطلع قصيدة لجرير ، ديوانه ، ص : ٥١٢ ، وكتاب سيبويه ٢ /٢٩٨ . وقد جاء عجزه شاهداً على المسألة في تفسير أرجوزة أبي نواس ، ص : ٨٨ ، وشرح المفصل ٩ /٣٣ .

يفعلون هذا في الوصل ، وربما فعله بعضهم في الوقف ؛ لأنه يريد الوصل فينقطع نفسه .

وبعضهم يقف على المنصوب منوّناً كان أو غيرَ منوّن بالألف، فيقول :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عـاذِلَ والعتـابا ... ...[1]

وإذا وقف في الرفع والجرّ أسكن فقال :

... ... أَيَّتُها الخيامْ[2]

أفاطمَ مَهْلاً بعضَ هذا التدلُّلْ ... ...[3]

وسمعتُ من العرب من يقف على الرويّ المنصوب إذا كان من الفعل أو من شيء لا يدخله تنوين في وجه من الوجوه بالإسكان، فيقول :

... ... ولا تُبْقي خُمورَ الأَنْدَرِينْ[4]

وينشدون :

أَهَدَمُوا بَيْتَكَ لا أبالَـكْ وحَسِبُوا أنّكَ لا أخا لَـكْ
وَأَنَا أَمْشِي الدَّأَلَى حَـوالَـكْ[5]

---

(١) سلف الاستشهاد به غير مرة . ص : ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٨

(٢) سلف بتمامه قريباً . وقد جاء عجزه شاهداً على المسألة في شرح المفصل ٩ /٧٨ .

(٣) سلف قريباً ، ص : ١١٩ .

(٤) صدره :

ألا هبي بصحنك فاصبحينا ولا ...

وهو مطلع معلقة عمرو بن كلثوم . شرح القصائد السبع ، ص : ٣٧١ ، وشرح القصائد العشر ، ص : ٣١٩ .

(٥) مما وضعه العرب على لسان الضب يخاطب ابنه . كتاب سيبويه ١ /١٧٦ ، والأول والأخير في المخصص ١٣ /٢٢٦ ، ٢٣٣ ، واللسان (بيت ، حول ، دأل)

فلا يلحقون الألف ، وهذا لا يكون إلاّ مطلقاً ، إلاّ أنهم يريدون الوقف . وقال هؤلاء :

بِشُبّانٍ يَرَوْنَ القَتْلَ مَجْدًا وَشِيبٍ في الحروب مُجَرَّبِينْ[١]

يسكت بغير ألف ؛ لأن هذا لا يدخله تنوين بوجه من الوجوه . وأمّا :

... ... تسَفُّ الجِلَّةُ الخورُ الدَّرِينا[٢]

فيقفون عليه بالألف في وقفه ، لأنه لو لم يكن بالألف واللام كان منوّناً . وكلّ ما كان كذلك ألحق الألف في وقفه . ويقول هؤلاء :

أقلي اللَّوْمَ عاذلَ والعِتابا ... ...[٣]

لأن « العتاب » إذا لم يكن بألف ولام كان منوّناً ، فلذلك ألحقوه الألف في السكت .

وإنّما أدخل من أدخل النون لأنه رأى أن الكلام إذا وُصِل نُوِّن فنوّنه . وقد دعاهم ذلك إلى[٤] أن نوّنوا المقيّد . أخبرنا يونس وغيره

---

(١) لعمرو بن كلثوم من معلقته . شرح القصائد السبع ، ص : ٣٩٩ ، وشرح القصائد العشر ، ص : ٣٤٠ ، وجمهرة أشعار العرب ، ص : ١٢٢ . وجاء في الأخير في جمهرة أمية بن أبي الصلت ، ص : ١٨٨ . وروايته فيها جميعاً « بفتيان ... » وجاء في جمهرة أمية « وفتيانا ... وشيبا » بالنصب لأنه فيها معطوف على منصوب تقدمه . وفي الأصل « بشباب » وهو خطأ من الناسخ أخل بوزن البيت .

(٢) من معلقة عمرو بن كلثوم أيضاً . وصدره :

ونحن الحابسون بذي أراطى تسف ...

شرح القصائد السبع ، ص : ٤٠٩ ، وشرح القصائد العشر ، ص : ٣٥١ .

(٣) سلف غير مرة .

(٤) في الأصل : « وقد دعاهم إلى ذلك أن نونوا ... » قدم الناسخ وأخر . والصواب ما أثبت ، كقوله بعد أسطر : « وقد دعاهم ذلك إلى أن قالوا ... » .

مّمن يوثق به أن رؤبة كان يقول :

وقاتمِ الأَعْماقِ خاوي المخترقِنْ[١]

لأنه كان اعتاد التنوين في الوصل ، والرويّ يجري فيه المنوّن وغير المنوّن مجرى واحدًا ، فلذلك نوّن . وقد دعاهم ذلك إلى أن قالوا :

لَمّا رَأَيْتُ الدَّهْرَ جَمًّا خَبَلُهُو[٢]

فألحقوا الواو في الوصل لأنهم قد اعتادوا زيادتها في الكلام ، جعلوها كبعض ما يزاد في الشعر ولا يُحْتَسب به .

وأمّا إدخالهم الواو والياء والألف في الوقف فكما قال ناس من العرب : «هذا زيدو» و «مررت بزيدي»[٣] .

وسمعنا من العرب من يجري الرويّ في الوقف مُجْراه في الكلام فيقول :

أقلِّي اللَّوْمَ عـاذلَ والعِتـابْ ... ...[٤]

و

... ... سُقِيتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيامْ[٥]

---

(١) تقدم الاستشهاد به غير مرة . وانظر ما سلف في هذا ، ص : ٣٨ والتعليق عليه ثمة .

(٢) لأبي النجم العجلي ، وقد تقدم الاستشهاد به غير مرة ، انظر ص: ٤١ .

(٣) انظر ما سلف في هذا ، ص : ٢٢ والمراجع المذكورة في التعليق عليه ثمة .

(٤) تقدم الاستشهاد به مراراً .

(٥) تقدم الاستشهاد به قريباً ، ص : ١٢٠

و

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبِيبٍ ومَنْزِلْ ... ...[1]

و

قَدْ رابَني حَفْصٌ فَحَرِّكْ حَفْصْ[2]

فإذا وصل ألحق المضموم واوًا ، والمفتوحَ ألفاً ، والمكسورَ ياء ، وكذلك الساكن إذا كان مطلقاً . وهؤلاء من قيس .

وقد يُجْرونَ الواو والياء إذا كانتا من الأصل وكانتا وصلًا مُجْرى المدّتين ، فإذا وقفوا عليهما وقفوا كما يقفون على الزائد ، فيحذفهما[3] من يحذف الزائد فيقول :

وَلَأَنْتَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وبَعْ ضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرْ[4]

ولو كانت « يدعو » في قافية أجروها هذا المجرى . فإذا كانتا رويًّا لم تُحْذَفا لأنّهما بمنزلة قاف :

وَقَاتِمِ الأَعْماقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ[5].

وهذه الواو والياء لا تُحْذَفان في الكلام . فإذا كانت ياء تُحْذَف

(١) تقدم الاستشهاد به ، ص : ٨٥ ، ثم ص : ١١٧

(٢) سلف البيت وتخريجه ، ص : ٨٥

(٣) في الأصل : « فإذا وقفوا عليها .... فيحذفها » والوجه ما أثبت .

(٤) سلف البيت وتخريجه ، ص : ٧٧ وقد جاء شاهداً على المسألة في كتاب سيبويه ٢ /٢٨٩ ، ٣٠٠ ، والمنصف ٢ /٧٤ ، ٢٣٢ ، وشرح المفصل ٩ /٧٩ ، والقوافي للتنوخي ، ص : ١١٤ ، وشرح الشافية ٢ /٣٠٣ وانظر شرح شواهد الأخير ، ص : ٢٢٩ .

(٥) سلف الاستشهاد به مراراً .

في الكلام فهي في الرويّ أجدر أن تُحْذَف، نحو ياء «القاضي».

فأمّا «يخشى» و «يُقْضى» فأُجْرِيت مجرى «زيد» فلا تحْذف [ألفها][1] في الوقف؛ لأن ألف «زيدا» لا تُحْذَف في الوقف، فلا تكون التي من الأَصل أسوأ حالًا منها وهي تثبت في الكلام؛ لا يقول أحد في الوقف إلا:

دايَنْتُ ليلى والدُّيونُ تُقْضى[2]

وقد أجْرى قوم واو الإضمار وياء الإضمار مُجْرى هذا. أخبرني من أثق به عن العرب أنه سمع منهم:

وَهُمْ وَرَدُوا الجِفارَ على تَميمٍ ... وَهُمْ أصحابُ يوم ِ عُكاظَ إنْ[3]

يريد «إني». وقال:

جَزَيْتُ ابنَ أَوْفى بالمدِينةِ قَرْضَهُ ... وَقُلْتُ لِشُفَّاعِ المدِينةِ أَوْجِفْ[4]

يريد «أوجفوا».

وإنما أَجْرَوْا هذه الياء والواو مُجْرى الزائدتين اللتين هما مدّتان لأنّهما مثلهما في اللفظ والمدّ. وذلك قليل ضعيف؛ لأن هذه الياء والواو

(١) زيادة يكون معها الكلام أبين. وانظر في المسألة كتاب سيبويه ٢/٣٠٠.
(٢) سلف البيت، ص: ١١٩. وقد جاء شاهداً على المسألة في كتاب سيبويه ٢/٣٠٠، وشرح الشافية ٢/٣٠٥. وانظر شرح شواهد الأخير، ص: ٢٣٣.
(٣) سلف البيت مع آخر وتخريجهما، ص: ٧٢. وقد جاء شاهداً على المسألة في كتاب سيبويه ٢/٢٩٠، والقوافي، للتنوخي، ص: ١١٥ عن الأخفش.
(٤) البيت لابن مقبل، ديوانه، ص: ١٩٧. وقد جاء شاهداً على المسألة في كتاب سيبويه ٢/٣٠٢، والقوافي، للتنوخي، ص: ١١٤.

اللتين للإضمار جاءتا لمعنىً كما جاءت الهاءُ في قوله :

لَمّا رَأَيْتُ الدَّهْرَ جَمًّا خَبَلُهْ[١]

فهذه الهاءُ لا يحذفها كل أحد[٢] ، إلا أنّهم زعموا أن حذفها رُوِيَ ولم نسمعه من ثقة ، وهو قبيح ؛ لأن الهاء ليست بحرف مدّ .

وقد جاء بيت مقيّد حذفوا فيه واو الجمع سمعته من غير ثقة :

كريمةٌ قُدْرَتُهُمْ إذا قَدَرْ[٣]

وهو في القياس جائز ، فإذا جاء مثله فأَجِزْه .

واعلم أن المجزوم والساكن يوضعان في القوافي المجرورة؛ لأن الشعر موضع اضطرار ، وهم إذا اضطروا إلى حركة الساكن حرّكوه بالجر ، إلا أن يكون ساكن أصله الضم ، نحو « مُذْ » إذا اضطررت إليه في القوافي ضممته كما تقول : « مُذُ اليوم » فتحرّكه بالضم . وإن كان ساكناً أصله الفتح فاضطررت إليه في القوافي فتحته ، نحو « مِنْ » لو اضطررت إليها في القوافي فتحتها فقلت : « مِنا » كما تقول : « مِنَ القوم » وإن شئت كسرت « من » لأنهم قد قالوا : « مِنِ القوم » و « مِنِ ابنك »[٤] .

---

(١) البيت لأبـي النجم وقد تقدم الاستشهاد به غير مرة .

(٢) كذا في الأصل ، والظاهر أن لفظ « كل » مقحم .

(٣) لم أعرف قائله . وهو في العمدة ٢ /٢٠٩ .

(٤) ما ذهب إليه أبو الحسن ههنا من أن الأصل في نون « من » الفتح شبيه بقول الكسائي فيها ، فإنه ذهب إلى أن أصلها « منا » واعتل بذلك لفتح نونها إذا وليتها لام التعريف ؛ حكى ذلك الرضي في شرح الشافية ٢ /٢٤٦ وقال فيه: « ولم يأت فيه بحجة » . وأما الجمهور فعلى =

وإذا أطلقت شيئاً من بنات الواو والياء مجزوماً ألحقته ما يكون فيه في الرفع والجر والنصب ، تقول : «لم يغزو» و «لم يقضي» و «لم يخشى» إذا كانت في قافية . وإنما ألحقوا هذه الحروف من المدّ في القوافي ليبينوا أنهم في شعر وأنهم يريدون أن يصلوه بكلام كما قال بعضهم : «قالا» وهو يريد «قالَ» ولكنه أراد الوصل فجعل المدّة دليلا عليه .

تم كتاب القوافي بحمد الله ومنه

= أن سكون النون هو الأصل فيها ، وأنها إذا ما لقيت ساكناً فالأصل فيها أن تكسر ، إلا أن أكثر الفصحاء يفتحونها إذا وليتها لام التعريف لكثرة ما يقع ذلك في كلامهم مع ما في توالي كسرتين من ثقل ، فإذا وليها ساكن غير لام التعريف فأكثرهم يكسرونها على الأصل . ومن العرب من يكسرها إذا وليها لام التعريف كما ذكر أبو الحسن ههنا ، ومنهم أيضاً من يفتحها إذا وليها غير لام التعريف من السواكن نحو «من ابنك» فراراً من ثقل الكسرتين . انظر في ذلك كتاب سيبويه ٢/٢٧٥ - ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٩/١٣١ ، وشرح الشافية ٢/٢٤٦ ، وهمع الهوامع ٢/١٩٩ - ٢٠٠ .

هذا آخر الكتاب في أكثر النسخ . وقد يوجد في بعض النسخ بعد هذا الموضع زيادة عن الأخفش أيضاً ، وهي :

قال أبو الحسن سعيد : وإذا كان آخر الحروف « هما » أو « همو » للمضمر فلا يكون حرفُ الرويّ إلا الميمَ ، لا يجوز غير ذلك .

وأما « هُوْ » و « هِيْ » فلا يجوز أن يكون ما قبل الهاء حرف الروي وتكون الهاء وصلا وتكون الياء والواو خروجاً ؛ لأن الياء والواو أصلهما التحرّك ، وإن شئت جعلت الياء والواو حرف الرويّ وكان مقيّدًا ، وإن شئت أطلقت فقلت : « هيا » و « هوا » الياء والواو حرف الرويّ .
ولا تكون الهاء حرف الرويّ ؛ لأن الياء والواو متحرّكتان ، ولا تكون الواو والياء إذا تحرّكتا وصلا .

فإن قلتَ : إني أسكن الواو والياء وأجعل الهاء حرف الروي فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون ما قبل الهاء ساكناً ، نحو « كما هِيْ » و « إلا هُوْ » فإن تحرّك ما قبلها[1] وأردت إسكان الياء والواو نحو « قالَ هُوْ » و « تقولُ هِيْ » صارت الهاء حرف الروي والياء والواو وصلا ، ولا تكون الهاء وصلا ؛ لأن المنفصل لا يكون وصلا .

وقد جعلوا الهاء حرف الرويّ في قوله :

قالتْ أُبَيْلى لي وَلَمْ أَسَبَّهِ ... ما السِّنُّ إلاّ غَفْلَةُ المُدَلَّهِ[2]

(١) في الأصل « قبلهما » . والوجه ما أثبت .
(٢) سلف ص ٩٠ .

ولا تكون الهاء في نحو «هي» و «هو» إذا تحرّك ما قبلها أو سكن[1] إذا كانت مفصولة وصلا، إلا أنها قد وجدناها وما قبلها متحرّك حرف الرويّ . وقد مضى ذكر ذلك .

هذا آخر الزيادة والأشبه أن تكون من تعليق الكتاب عن أبي الحسن ، غير أنها من أجود ما تضمنه هذا الكتاب .

نجز على يد العبد الضعيف أحمد بن عبد الله بن عبد الله
الأندلسي الوادياشي عفا الله عنه وغفر له ولوالديه
ولجميع المسلمين . الحمد لله وحده وصلى
الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم

(١) في الأصل «وسكن» ولعل الصوب ما أثبت .

المستدرك

١ - ص: ٢٣ يزاد في التعليق (٢) ما يلي :

وقد انتصر أبو الفتح بن جني لمذهب أبي الحسن في هذه المسألة في كتاب « التمام في تفسير أشعار هذيل » ص: ١٨٥ - ١٨٦ وذكر أنه تقصى هذا الموضع في كتابه « المعرب » .

٢ - جاء ص : ٢٤ : « ... مثل ألف « ياتزر » و « ياتسي » ... » وذكرت في التعليق عليه أن في الأصل: « ياتيس » ورجحت ما أثبت. ثم ظهر لي أن الصواب في اللفظين « ياتزن » و « ياتئس » وهما لغة في « يتّزن » و « يتّئس ». وذلك أن مهيع العربية في بناء « افتعل » وتصاريفه مما فاؤه واو أو ياء أن تبدل فاؤه تاء وتدغم في تاء « الافتعال ». إلا أن فريقاً من أهل الحجاز - وأبو الحسن يحتج ههنا بلغتهم - لا يبدلون الواو والياء تاء في هذا الباب، ويجعلونهما تابعتين لما قبلهما. فيقولون: « موتزن » و « موتئس » و « ياتزن » و « ياتئس ». انظر المقتضب ٩٠/١ ، والمنصف ٢٢٨/١ ، والخصائص ١٤/٢ ، وشرح المفصل ٣٦/١٠ - ٣٧ . وشرح الشافية ٨٣/٣ .

٣ - ص: ٢٧ يزاد في التعليق (١) ما يلي :

ومن أهل العلم من يذهب إلى أن تاء التأنيث وكاف الإضمار إذا التزم حرف قبلهما تكونان وصلا ويكون الروي ما قبلهما. انظر في ذلك العقد

الفريد ٥/٥٠٠ ، ومقدمة اللزوميات، ص: ٢٠ ، ونصرة الثائر. ص: ١٥٧ – ١٥٩ .

٤ – ص: ٢٧ أيضاً. يعلق على قوله: «ومما لا يكون ردفا الواو والياء إذا كانتا مدغمتين ... الخ» بما يلي :

فرق أبو الفتح بن جني في كتاب التمام في تفسير أشعار هذيل، ص: ١٥٢ في الياء المشدّدة بين المكسور ما قبلها والمفتوح ما قبلها. وظاهر كلامه أن المكسور ما قبلها تكون ردفا، لأن الإدغام لم يستهلك جميع ما فيها من المد. وأما المفتوح ما قبلها فلا تكون ردفا، لأنه انضاف إلى الإدغام انفتاح ما قبلها فزال المد. وانظر العمدة ١/١٥٦ – ١٥٧ .

٥ – ص: ٣٢ يزاد على المرجعين المذكورين في التعليق (٤) مقدمة اللزوميات، ص: ٩ ، والقوافي، للتنوخي، ص: ١٣٠ .

٦ – ص: ٣٦ يزاد في التعليق التابع للصفحة التي قبلها ما يلي :

وقد استحسن أبو العلاء في مقدمة اللزوميات، ص: ١١ ما ذهب إليه الجرمي من أنه «لا حاجة إلى ذكر الرس، لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحا». ووهم ابن رشيق في العمدة ١/١٦٤ فزعم أن الأخفش أنكر على الخليل تسمية الرس أيضاً .

٧ – ص: ٤٧ يزاد في المراجع المذكورة في التعليق (١) عقب البيت: شروح السقط ٣/١٢٨٣ . ويزاد في مراجع الخبر المذكور بعد ذلك: الموشح، ص: ٤٥ – ٤٨ .

٨ – ص: ٤٨ يزاد على التعليق التابع للصفحة التي قبلها ما يلي :

وقد قصر بعضهم «الإقواء» على اختلاف المجرى بالضم والكسر، وأما مخالطة الفتح لأحدهما فسموه «الإصراف». ذكر ذلك الخطيب التبريزي في الوافي، ص: ٢٣٩ – ٢٤٠ (الكافي، ص: ١٦٠ – ١٦١)

وحكاه عن شيخه أبي العلاء، ثم ساق شاهداً على ذلك وقال بعده: « والخليل لا يجيز هذا ولا أصحابه، والمفضل الضبي الكوفي ذكره ». وانظر شروح السقط ١٢٨٢/٣ – ١٢٨٤ . وما نسبه الخطيب التبريزي إلى الخليل وأصحابه هو الظاهر من كلام أبي الحسن .

وانظر ما جاء في « الإصراف » أيضاً عن ابن الأعرابي وابن بزرج في اللسان (صرف). وقد كان بعضهم يجعل « الإصراف » مثل « الإجازة » أي اختلاف الروي بحروف متقاربة المخارج. انظر العمدة ١٦٧/١ .

وأما ما استقر عليه المتأخرون في « الإقواء » و « الإصراف » فهو ما ذكره الخطيب التبريزي. انظر الغامزة، ص: ٩٠ .

٩ – ص: ٤٩ يزاد في المراجع المذكورة في التعليق التابع للصفحة التي قبلها شروح السقط ١٢٨٣/٣ ، ويزاد أيضاً موضع آخر في العمدة غير ما ذكر. وهو ١٤٣/١ – ١٤٤ . ثم يزاد في آخر هذا التعليق ما يلي :

وقد جاء في اللسان (كفأ) في التعقيب على ما حكاه أبو الحسن من مقالة الخليل ومن وافقه ما نصه :

« قال ابن جني: إذا كان الإكفاء في الشعر محمولاً على الإكفاء في غيره، وكان وضع الإكفاء إنما هو للخلاف ووقوع الشيء على غير وجهه لم ينكر أن يسموا به الإقواء واختلاف[1] حروف الروي جميعاً، لأن كل واحد منهما واقع على غير استواء » .

١٠ – ص: ٥٢ يزاد في التعليق التابع للصفحة التي قبلها في المصادر المحال عليها في معنى « الإجازة » عند الخليل: الشعر والشعراء، ص: ٩٧ واللسان (جوز).

١١ – ص: ٥٥ ذكرت في التعليق (٣) في تخريج بيتي أم خالد الخثعمية أن في الموشى، ص: ٥٦ بيتين لها يظهر أنهما من قصيدة الشاهد. وفاتني أن

(١) في مطبوعة اللسان: « ... في اختلاف » والصواب ما أثبت .

بيتي الشاهد من ثمانية أبيات أنشدها لها القالي في أماليه ٢/١٠ وفيها البيتان اللذان في الموشى. وانظر السمط، ص: ٦٤١ .

١٢ – ص: ٦٢ يزاد في مرجع رواية الإيطاء في بيتي النابغة في التعليق (٢) شروح السقط ٣/١٢٨٢ – ١٢٨٣ .

١٣ – ص: ٦٤ يعلق على ما جاء في حديثه عن الإيطاء من قوله : « ... والخليل يراه إيطاء إذا اتفق اللفظ واختلف المعنى » بما يلي :

يظهر أنه اضطربت الحكاية عن الخليل في هذه المسألة، وسيأتي في كلام أبي الحسن ص: ٦٨ ما يشير إلى ذلك. وجاء في الغامزة، ص: ٩٩ ما نصه: « ... تكرير القافية هو الإيطاء ... ونقل بعضهم عن الخليل أنه تكريرها من غير تباعد ولو اختلف معناها. وضعف ابن جني هذه الحكاية عنه؛ قال: أو يكون رأيا رآه وقتا دون وقت. وحكى الرماني عنه أنه يقول بالإيطاء في مثل « العين » و « العين » مما يجتمعان في الاسمية، فأما « ذهب » ماضي « يذهب » و « ذهب » مراسل الفضة فغير إيطاء عنده. وظاهر هذا أن الاتفاق في الفعلية كـ « وجد » من « الوجدان » و « وجد » من الحزن إيطاء. وحكى الأخفش عنه أنه قال بخلافه؛ لأنه جوز « الرجل » علما مع « الرجل » يعني به الرجولية ». اهـ وانظر الوافي، ص: ٢٤٢ – ٢٤٣ (الكافي، ص: ١٦٢ – ١٦٣) .

١٤ – ص: ١١٥ يزاد في التعليق (٣): وانظر العمدة ١/١٤٧ والغامزة، ص: ٥١ .

١٥ – ص: ١٢٥ فاتني أن أذكر في التعليق (٤) أن ما ذهب إليه الكسائي من أن أصل «من» الجارة: «منا» بالألف هو مذهب الفراء أيضاً كما ذكر السيوطي في الهمع ٢/٣٤، وأن ما ذهب إليه أبو الحسن في كتابه هذا من أن الأصل في نون «من» هذه الفتح خلاف ما قاله في معاني القرآن، له، ص: ١٨ (مخطوطة المشهد الرضوي) فقد جاء كلامه فيه وفق مذهب سيبويه والجمهور .

الفهارس



١ - فهرس الأعلام

٢ - فهرس القبائل والأمم والجماعات

٣ - فهـرس الأشعار[1]

---

(١) جريت في هذا الفهرس وتاليه على ذكر قافية كل من الأبيات المكفأة في حرف رويه الخاص، والتنبيه في الحاشية على أنه من الأبيات المكفأة، وإعادة ذكر قافيته مع قافية ما قبله في حرف رويه أيضاً .

(٢) من الأبيات المكفأة. انظر في اللام (قليل) .

ت

ج

د

ر

ز

(١) من الأبيات المكفأة . انظر في اللام (قليل) .

---

(١) من الأبيات المكفأة، انظر في النون (حزينُ) .

(١) من الأبيات المكفأة، انظر في النون (شؤونها).

(٢) من الأبيات المكفأة، انظر في اللام (قليل).

(١) من الأبيات المكفأة، انظر في الميم (إقدام).

ي

ا

٤ ـ فهـرس الارجـاز

د

ر

ز

ص

---

(١) من الأبيات المكفأة، انظر في الطاء (وسطا) .

(١) من الأبيات المكفأة، انظر في الصاد (تعفص) .

ض

ع

غ

ق

ك

---

(٢) من الأبيات المكفأة، انظر في الغين (صدغ) .

ل

م

ن

(١) من الأبيات المكفأة، انظر في النون (مني) .

هـ

ي

ا

٥ - مراجع الشرح والتحقيق

١- أبو زكريا الفراء، للدكتور أحمد مكي الأنصاري. القاهرة ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .

٢- الأحاجي النحوية للزمخشري، بعناية مصطفى الحدري. منشورات مكتبة الغزالي بحماة ١٩٦٩ .

٣- أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، بعناية محمد عبد المنعم خفاجة وطه الزيني. القاهرة ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .

٤- أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٥٥ هـ .

٥- الأشباه والنظائر، للسيوطي. الطبعة الثانية. حيدر آباد ١٣٥٩ هـ .

٦- الأصمعيات، بتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون. دار المعارف بالقاهرة. ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م (تاريخ المقدمة) .

٧- الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. الكويت ١٩٦٠ م .

٨- الأضداد، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق الدكتور عزة حسن. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .

٩- الأغاني، لأبي الفرج الأصبهاني. الأجزاء ١ - ١٦ ط. دار الكتب المصرية. وما بعدها ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

١٠- الاقتضاب، لابن السيد البطليوسي. بيروت ١٩٠١ م .

١١- أمالي الزجاجي، شرح أحمد بن الأمين الشنقيطي. القاهرة ١٣٢٤ هـ .

١٢- أمالي ابن الشجري، ط. حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
١٣- أمالي القالي، ط. دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦ م .
١٤- أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .
١٥- إنباه الرواة، للقفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. ط. دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٣٧٤ هـ .
١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة. المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م .
١٧- البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي. مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٨ هـ .
١٨- البخلاء، للجاحظ. تحقيق الدكتور طه الحاجري. دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٨ م.
١٩- البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي. تحقيق الدكتور إبراهيم الكيلاني. دمشق ١٩٦٤ (تاريخ طبع المجلد الأول منه) .
٢٠- بغية الوعاة، للسيوطي. مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٦ هـ .
٢١- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزابادي. تحقيق محمد المصري. دمشق ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م .
٢٢- البيان والتبيين، للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة ١٣٦٧ - ١٣٦٩ هـ / ١٩٤٨ - ١٩٥٠ م .
٢٣- تاريخ آداب العرب، للرافعي. (الطبعة الثالثة) القاهرة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ م .
٢٤- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد صقر. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .
٢٥- تاريخ ابن الأثير (الكامل في التاريخ). ط. دار صادر ببيروت .
٢٦- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. القاهرة ١٣٤٩ هـ / ١٩٣١ م .

٢٧-تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والرسل والملوك) المطبعة الحسينية بالقاهرة .
٢٨-تفسير أرجوزة أبي نواس، لابن جني، تحقيق محمد بهجت الأثري. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م .
٢٩-تفسير الطبري (جامع البيان) تحقيق محمود محمد شاكر. دار المعارف بالقاهرة .
٣٠-التمام في تفسير أشعار هذيل ، لابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين. بغداد ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م .
٣١-التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه، لأبي عبيد البكري. دار الكتب المصرية ١٣٤٤ هـ ١٩٢٦ م .
٣٢-تهذيب تاريخ ابن عساكر ، لعبد القادر بدران. دمشق ١٣٢٩ - ١٣٤٩ هـ .
٣٣-تهذيب اللغة، للأزهري. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر. ١٣٨٤ هـ.
٣٤-جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي. المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٦ م .
٣٥-جمهرة اللغة، لابن دريد. حيدر آباد ١٣٤٤ هـ .
٣٦-الحماسة البصرية، لصدر الدين بن أبي الفرج البصري. تحقيق مختار الدين أحمد. حيدر آباد ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٤ م .
٣٧-حماسة أبي تمام = شرح المرزوقي على الحماسة .
٣٨-الحيوان، للجاحظ. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ - ١٣٦٤ هـ .
٣٩-الاختيارين، لعلي بن سليمان الأخفش. تحقيق الدكتور معظم حسين. جامعة دكة - بنغالة بالهند ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م .
٤٠-الخزانة (خزانة الأدب) لعبد القادر البغدادي. بولاق ١٢٩٩ هـ .
٤١-الخصائص، لابن جني. تحقيق محمد علي النجار. دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ - ١٣٧٦ هـ .

٤٢-خلق الإنسان، للأصمعي (مجموع الكنز اللغوي) تحقيق أوغست هفنر. المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٠٣ م.

٤٣-الدرر الكامنة، للحافظ ابن حجر. حيدر آباد ١٣٤٨ - ١٣٥٠ هـ.

٤٤-ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق عبد الكريم الدجيلي. بغداد ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.

٤٥-ديوان الأعشى (الصبح المنير في شعر أبي بصير) تحقيق غاير. بيانة ١٩٢٧ م.

٤٦-ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق الدكتور عزة حسن. دمشق ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م.

٤٧-ديوان تميم بن أبي بن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن. دمشق ١٣٨١ هـ / ١٩٦٢ م.

٤٨-ديوان جرير، شرح محمد إسماعيل الصاوي. المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٥٣ هـ.

٤٩-ديوان حاتم الطائي. لندن ١٨٧٢ م.

٥٠-ديوان الحارث بن حلزة (مع ديوان عمرو بن كلثوم) تحقيق فريتس كرنكو (سالم الكرنكوي) بيروت ١٩٢٢ م.

٥١-ديوان حسان بن ثابت. لندن ١٩١٠ م.

٥٢-ديوان الخرنق بنت هفان، تحقيق الدكتور حسين نصار. القاهرة ١٩٦٩ م.

٥٣-ديوان الخنساء (أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء) تحقيق لويس شيخو. بيروت ١٨٩٦ م.

٥٤-ديوان ذي الرمة، تحقيق مكارتني. كمبريج ١٣٣٧ هـ / ١٩١٩ م.

٥٥-ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) بعناية وليم بن الورد (أهلوارد) ليبسيغ ١٩٠٣م.

٥٦-ديوان زهير (شرح ثعلب). دار الكتب المصرية ١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م.

٥٧-ديوان زهير (شرح الأعلم) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. حلب ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.

٥٨-ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مكس سلغسون. شالون ١٩٠٠ م.

٥٩-ديوان العجاج (مجموع أشعار العرب) بعناية وليم بن الورد (أهلوارد) ليبسيغ ١٩٠٣ م.

٦٠-ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد. بغداد ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥م.
٦١- ديوان عمر بن أبي ربيعة . ليبسك ١٣١٨ هـ .
٦٢- ديوان عنترة (في مختار الشعر الجاهلي) تحقيق مصطفى السقا. الطبعة الثانية. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٨ م .
٦٣- ديوان الفرزدق ، بعناية محمد إسماعيل الصاوي. المكتبة التجارية الكبرى. القاهرة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م .
٦٤- ديوان كثير عزة، جمعه وحققه الدكتور إحسان عباس. بيروت ١٣٩١ هـ / ١٩٧١م.
٦٥- ديوان لبيد، تحقيق الدكتور إحسان عباس. الكويت ١٩٦٢ م .
٦٦- ديوان امرىء القيس (بشرح الأعلم) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. دار المعارف بالقاهرة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
٦٧- ديوان ابن مقبل = ديوان تميم بن أبي بن مقبل .
٦٨- ديوان النابغة الذبياني (في مختار الشعر الجاهلي) تحقيق مصطفى السقا. الطبعة الثانية. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٨ م .
٦٩- ديوان النابغة الذبياني (بشرح ابن السكيت) تحقيق الدكتور شكري فيصل. بيروت ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
٧٠- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق الدكتورة بنت الشاطىء. الطبعة الثانية. دار المعارف بالقاهرة .
٧١- رسائل أبي العلاء، تحقيق مرغليوث. اوكسفورد ١٨٩٨ م .
٧٢- سر الصناعة (سر صناعة الإعراب) لابن جني، تحقيق مصطفى السقا وآخرين. مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٧٤ / ١٩٥٤ م .
٧٣- سمط اللآلي = اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي. لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م .
٧٤- سيرة ابن هشام (السيرة النبوية) تحقيق مصطفى السقا وآخرين. الطبعة الثانية. مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .

٧٥-الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون. مؤسسة الخانجي ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٨ م .
٧٦-شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدسي. القاهرة ١٣٥٠ - ١٣٥١ هـ.
٧٧-شرح أشعار الهذليين، للسكري، تحقيق عبد الستار فراج. دار العروبة بالقاهرة. تم طبعه ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٥ م .
٧٨-شرح الحماسة، للمرزوقي. تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون. لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٧١ هـ/ ١٩٥١ م .
٧٩-شرح الشافية، للرضي الاستراباذي، وشرح شواهده، لعبد القادر البغدادي. تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد الزفزاف. المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٥٨ هـ/ ١٩٣٩ م .
٨٠-شرح شواهد المغني، لعبد القادر البغدادي. مصورة عن مخطوطة آيا صوفيا بتركيا .
٨١-شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف بالقاهرة ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٣ م .
٨٢-شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. حلب ١٣٨٨ هـ/ ١٩٦٩ م .
٨٣-شرح الكافية، للرضي الاستراباذي. القسطنطينية ١٣١٠ هـ .
٨٤-شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد. مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م .
٨٥-شرح المختار من شعر بشار، للتجيبي، تحقيق محمد بدر الدين العلوي. لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٥٣ هـ/ ١٩٣٤ م .
٨٦-شرح المفصَّل، لابن يعيش. إدارة الطباعة المنيرية بمصر .
٨٧-شرح المفضليات، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق ليال. مطبعة اليسوعيين، بيروت ١٩٢٠ م .
٨٨-شرح المقامات، للشريشي. المطبعة الخيرية. مصر ١٣٠٦ هـ .

٨٩- شرح النقائض، لأبي عبيدة، تحقيق بيفان. ليدن ١٩٠٥ م .
٩٠- شروح سقط الزند (للتبريزي، وابن السيد البطليوسي. والخوارزمي) تحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء. دار الكتب المصرية ١٩٤٥ - ١٩٤٨ م .
٩١- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر. دار المعارف بالقاهرة ١٣٨٦ - ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٦ - ١٩٦٧ م .
٩٢- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس. المكتبة السلفية بالقاهرة ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .
٩٣- طبقات الزبيدي = طبقات النحويين واللغويين .
٩٤- الطبقات السنية في تراجم الحنفية، لتقي الدين التميمي الداري. تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
٩٥- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، تحقيق محمود محمد شاكر. دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٢ م .
٩٦- طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
٩٧- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري. لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م .
٩٨- العمدة، لابن رشيق، تحقيق محي الدين عبد الحميد. الطبعة الثانية. المكتبة التجارية بمصر ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
٩٩- عيون الأخبار، لابن قتيبة. دار الكتب المصرية ١٣٤٣ - ١٣٤٩ هـ / ١٩٢٤ - ١٩٣٠ م .
١٠٠- العيون الفاخرة الغامزة على خبايا الرامزة، للدماميني، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٢٣ هـ
١٠١- الغامزة = العيون الفاخرة الغامزة .
١٠٢- الفرق بين الفرق ، للبغدادي، بعناية محمد بدران. مطبعة المعارف بالقاهرة . ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠ م .
١٠٣- الفسر (ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي الفتح عثمان بن جني المسمى بالفسر)

تحقيق (؟) الدكتور صفاء خلوصي. بغداد ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
١٠٤-فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري. تحقيق الدكتور إحسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين. السودان ١٩٥٨ م .
١٠٥-الفصول والغايات، تحقيق محمود حسن زناتي. مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٨ م .
١٠٦-الفهرست، لابن النديم. طبعة مصورة عن طبعة فلوجل. بيروت ١٩٦٤. وطبعة طهران بتحقيق رضا تجدد. ١٣٩١ هـ / ١٩٧١م .
١٠٧-فهرست ابن خير. بيروت ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .
١٠٨-القلب والإبدال، لابن السكيت (في مجموع: الكنز اللغوي) تحقيق أوغست هفنر. المطبعة الكاثوليكية ببيروت ١٩٠٣ م .
١٠٩-القوافي، لأبي يعلى التنوخي، تحقيق محيي الدين رمضان وعمر أسعد. دار الإرشاد ببيروت ١٣٨٩ هـ / ١٩٧٠ م .
١١٠-الكافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله. مجلة معهد المخطوطات، المجلد الثاني عشر - الجزء الأول ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦م وهو «الوافي في العروض والقوافي» نفسه .
١١١-الكافي في علم القوافي، لابن السراج الشنتريني (ملحق بكتابه: المعيار في أوزان الأشعار) تحقيق (؟) الدكتور محمد رضوان الداية. دار الأنوار ببيروت ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
١١٢-الكامل، للمبرد، تحقيق زكي مبارك وأحمد محمد شاكر. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٣٥٥ - ١٣٥٦ هـ .
١١٣-كتاب سيبويه، بولاق ١٣١٦ هـ .
١١٤-كشف الظنون، للحاج خليفة. ط تركيا. ١٣٦٠ - ١٣٦٢ هـ / ١٩٤١ - ١٩٤٣م.
١١٥-لباب الآداب، لأسامة بن منقذ، تحقيق أحمد محمد شاكر. مكتبة لويس سركيس بالقاهرة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م .

١١٦- اللزوميات (لزوم ما لا يلزم) لأبي العلاء المعري. تصحيح أمين عبد العزيز. القاهرة ١٣٣٣ هـ / ١٩١٥ م .

١١٧- لسان العرب، لابن منظور المصري، طبعة بيروت ١٣٧٤ - ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٥ - ١٩٥٦ م .

١١٨- لسان الميزان، للحافظ ابن حجر. حيدر آباد ١٣٢٩ - ١٣٣١ هـ .

١١٩- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار. القاهرة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .

١٢٠- المؤتلف والمختلف، للآمدي (مع معجم الشعراء، للمرزباني) تحقيق فريتس كرنكو (سالم الكرنكوي). مكتبة القدسي بالقاهرة ١٣٥٤ هـ .

١٢١- مجاز القرآن. لأبي عبيدة، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين. القاهرة ١٣٧٤ - ١٣٨١ هـ / ١٩٥٤ - ١٩٦٢ م .

١٢٢- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف بالقاهرة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٨م

١٢٣- مجالس العلماء، للزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون. الكويت ١٩٦٢

١٢٤- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م .

١٢٥- مجموعة المعاني، مجهول المؤلف. الجوائب ١٣٠١ هـ .

١٢٦- المحتسب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، وعبد الحليم النجار. مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة ١٣٨٦- ١٣٨٩ هـ .

١٢٧- المحكم. لابن سيده - الجزء الأول تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار، والثاني تحقيق عبد الستار فراج، والثالث تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن « بنت الشاطىء ». مطبوعات معهد المخطوطات. القاهرة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨م

١٢٨- المحكم، لابن سيده. مصورة في مجمع اللغة العربية بدمشق عن جزء في المتحف البريطاني .

١٢٩- مختارات ابن الشجري. ضبطها وشرحها محمود حسن زناتي. مطبعة الاعتماد بالقاهرة ١٣٤٤ هـ / ١٩٢٦ م .
١٣٠- مختصر طبقات النحويين للزبيدي. تحقيق فريتس كرنكو (سالم الكرنكوي) روما ١٩١٩ م .
١٣١- المخصص. لابن سيده. بولاق ١٣١٦ - ١٣٢١ هـ .
١٣٢- المدارس النحوية. للدكتور شوقي ضيف. دار المعارف بالقاهرة .
١٣٣- مراتب النحويين. لأبي الطيب اللغوي الحلبي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم. مكتبة نهضة مصر ومطبعتها بالقاهرة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م .
١٣٤- المزهر . للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين. الطبعة الثالثة. دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة .
١٣٥- المعارف. لابن قتيبة. تحقيق الدكتور ثروة عكاشة. دار المعارف بالقاهرة. الطبعة الثانية ١٩٦٩ م .
١٣٦- المعاني الكبير ، لابن قتيبة. حيدر آباد ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م .
١٣٧- معاني القرآن، للفراء . الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار . دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
والثاني بتحقيق محمد على النجار. الدار المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٦ م .
١٣٨- معاني القرآن، للأخفش. مصورة عن مخطوطة المشهد الرضوي .
١٣٩- معجم الأدباء، لياقوت الحموي. دار المأمون بالقاهرة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ م .
١٤٠- معجم البلدان، لياقوت الحموي. بيروت ١٣٧٤ - ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٥ - ١٩٥٧ م.
١٤١- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق فريتس كرنكو (مع المؤتلف والمختلف . للآمدي) مكتبة القدسي. القاهرة ١٣٥٤ هـ .
وتحقيق عبد الستار فراج. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

١٤٢- معجم ما استعجم ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق مصطفى السقا. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة ١٩٤٩ - ١٩٥١ م .
١٤٣- المعيار في أوزان الأشعار. لابن السراج الشنتريني، تحقيق (؟؟) الدكتور محمد رضوان الداية. دار الأنوار، بيروت ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .
١٤٤- مغازي الواقدي. تحقيق الدكتور مارسدن جونس. دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٦ م .
١٤٥- مغني اللبيب. لابن هشام. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية، القاهرة .
١٤٦- المفصل، للزمخشري، الطبعة الأوربية .
١٤٧- مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس. تحقيق عبد السلام هارون. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة ١٣٦٦ - ١٣٧١ هـ .
١٤٨- المقتضب. للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. القاهرة ١٣٨٢ - ١٣٨٦ هـ .
١٤٩- مقدمة التهذيب، للأزهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار. دار مصر للطباعة، القاهرة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٦ م .
١٥٠- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة. حلب ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .
١٥١- المنصف، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مكتبة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٣٧٣ - ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٤ - ١٩٦٠ م .
١٥٢- الموشح. للمرزباني، تحقيق علي محمد البجاوي. دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٦٥م.
الموشى، للوشاء، تحقيق رودلف برونو. ليدن ١٣٠٢ هـ .
نزهة الألباء، لأبي البركات بن الأنباري. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي. بغداد ١٩٥٩ م .

١٥٣- نصرة الثائر، للصلاح الصفدي. تحقيق محمد علي سلطاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٥٤- نفح الطيب، للمقري، تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار صادر - بيروت ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

١٥٥- نوادر أبي زيد، صححه سعيد الخوري الشرتوني. بيروت ١٨٩٤ م .

همع الهوامع ، للسيوطي ، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني . القاهرة ١٣٢٧ هـ .

١٥٦- الوافي بالوفيات، للصلاح الصفدي. (النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمان) .

١٥٧- الوافي في العروض والقوافي، للخطيب التبريزي، تحقيق عمر يحيى والدكتور فخر الدين قباوة. حلب .

١٥٨- وفيات الأعيان، لابن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت ١٩٦٨ - ١٩٧٢ م .

١٥٩- يونس بن حبيب، للدكتور حسين نصار. (سلسلة أعلام العرب) القاهرة ١٩٦٨م.

٦ - فهــرس الموضوعات

(*) ما جعلته بين حاصرتين فهو عنوان وضعته لما لم يجعل له المؤلف عنواناً من الأبواب، أو زيادة موضحة لمضمون بعض الأبواب .